International IDEA

AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

النساء في زمن الحرب: الاقتصاد السياسي للحرب في السودان

رؤى من منظور النوع الاجتماعي

شروق الحريري، شيماء الشرقاوي، عزة مصطفى،
ويني عمر، حسان الناصر، فهيمة هاشم

تحرير: محمد العجاتي

كتاب

النساء في زمن الحرب: الاقتصاد السياسي للحرب في السودان رؤى من منظور النوع الاجتماعي

رؤى من منظور النوع الاجتماعي

كتاب

(2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

شروق الحريري، شيماء الشرقاوي، عزة مصطفى،
ويني عمر، حسان الناصر، فهيمة هاشم،

تحرير: محمد العجاتي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسق/ة المشروع: شيماء الشرقاوي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

كُتاب الأوراق (الترتيب وفقا لترتيب الدراسات داخل الكتاب):

شروق الحريري

باحثة ومنسقة مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، باحثة دكتوراه بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة. وتتركز اهتماماتها البحثية على المجتمع المدني، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شيماء الشرقاوي

باحثة ومديرة برامج بمنتدى البدائل العربي للدراسات، تقيم بالقاهرة، وحاليًا طالبة دكتوراه بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة. حاصلة على ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأطروحتها حول: الأدب كمصدر للفكر السياسي في مصر: دراسة في المدينة وعلاقات القوة «مدينة القاهرة نموذجًا»، حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الإنجليزي، 2011. وتتركز اهتماماتها البحثية في: السياسة الحضرية، النظرية السياسية، الفضاء العام، التحول الديمقراطي، البلديات، السياسات العامة، المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والعلاقة بين الأدب والسياسة

عزة مصطفى

أستاذة جامعية، حاصلة على بكالوريوس الأداب لغة إنجليزية و درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، من جامعة الخرطوم. عملت بالتدريس لمدة خمس سنوات، في مجالات المجتمع المدني، نُظم الحكم، الجندر ومنهجية البحث. تهتم بقضايا الديمقراطية، المشاركة السياسية ودراسات الجندر شاركت في عدد من المؤتمرات الدولية والإقليمية. عضوة عدد من منظمات المجتمع المدني في السودان، نشرت عدد من الأوراق باللغتين العربية والإنجليزية، ونشرت كتاب حول « الأحزاب السياسية في السودان». تعمل على تدريب الشباب ورفع قدراتهم حول قضايا الديمقراطية، المجتمع المدني، التفاوض مهارات والاتصال. تعمل مديرة لمنظمة CDI (Conflict Dynamics International) مكتب السودان

ويني عمر

كاتبة وباحثة نسوية، مؤسسة شريكة ومحررة بمجلة فريدة النسوية.

حسان الناصر

باحث سوداني، بكالوريوس الجيولوجيا الهندسية، جامعة البحر الأحمر، وماجستير علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مهتم بتوظيف العلوم الإنسانية في التنمية المستدامة، وفي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، منشغل بقضايا التعدين والمجتمعات المحلية

فهيمة هاشم

باحثة وناشطة نسوية، خبيرة في النوع الاجتماعي ذات أكثر من 25 عامًا من الخبرة في قيادة ورش العمل التدريبية والحملات وبحوث العمل وحقوق المرأة. باستخدام نهجًا نسويًا شاملاً وتحليلًا جندريا لتطوير السياسات وقيادة فرق العمل وجمع البيانات لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة

قائمة المحتويات

الاقتصاد السياسي للحرب في السودان: نظريات وتأسيسيات 5

الثورة السودانية: من الانقلاب إلى الحرب-عراقيل التحول الديمقراطي 14

ابتكار الحياة اليومية: عن الوصول إلى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحرب في السودان ... 24

أوضاع النازحين واللاجئين في حرب 15 إبريل بالسودان وحق العودة 37

هل يمكن الحديث عن «إعادة الإعمار» في السودان؟ 48

حرب 15 إبريل... هل تُعيد تشكيل البناء الاجتماعي في السودان؟ 61

طبيعة الصراع في السودان.. رؤية من منظور الاقتصاد السياسي النسوي 69

الاقتصاد السياسي للحرب في السودان.. نظريات وتأسيسيات

مقدمة نظرية

شروق الحريري وشيماء الشرقاوي[1]

تتناول النظريات الأساسية للاقتصاد السياسي للحرب العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في سياق النزاعات والحروب، وتهدف هذه الدراسات والنظريات إلى فهم أعمق للتأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة على الصراعات المسلحة والحروب، لذا تشمل هذه الدراسات بعض الجوانب المختلفة، ومنها: توزيع الثروة وتحليل تمويل الحروب وتأثير الحروب في النمو الاقتصادي والآثار المترتبة على الحروب، سواء اجتماعية، أو بيئية، أو اقتصادية، أو سياسية. ويعطي الاقتصاد السياسي للحرب أهمية للديناميات السياسية التي أدت إلى الحروب، أي يقوم على إعطاء مزيد من التفصيل والتحليل لأسباب نشوء الحروب، ومنها: الصراعات الجيوسياسية، والتنافس الاقتصادي، والتوترات العرقية والدينية، وغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد، والاستبداد. ويسعي الاقتصاد السياسي للحرب إلى فهم كيف تتفاعل البُنى الاقتصادية والسياسية في سياق الحروب، وكيف يمكن استخدام القوة الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية

أولًا: النظريات المفسرة للاقتصاد السياسي

هناك بعض النظريات التي فسرت هذه العلاقة، ومنها:[2]

1. **نظرية الاعتماد الاقتصادي:** تشير إلى أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الحربي قد تكون أكثر عرضة للانخراط في النزاعات والحروب، حيث يمكن أن يكون للحرب تأثير اقتصادي إيجابي في هذه الدول.
2. **نظرية الاقتصاد السياسي للأمن:** تركز في العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الأمن الوطني وتشجع أو تقلل من احتمالية النزاعات والحروب. تشمل هذه العوامل التوزيع غير العادل للثروة والفقر والتفاوت الاقتصادي والتجارة الدولية.
3. **نظرية الاقتصاد السياسي للمصالح الإستراتيجية:** تعتبر المصالح الإستراتيجية والجيوسياسية للدولة العامل الرئيسي في تشكيل سياساتها الاقتصادية واتخاذ قرارات الحرب. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية من خلال استخدام القوة العسكرية والاقتصادية.
4. **الاقتصاد الكلاسيكي:** يركز في قوانين العرض والطلب ويعتبر أن السوق تعمل بشكل طبيعي وتحقق التوازن الاقتصادي بدون تدخل حكومي كبير.
5. **الاقتصاد النيوكلاسيكي:** يعتبر أن الأفراد يتصرفون بشكل رشيد ويسعون إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، ويعتبر أن السوق تحقق التوازن الاقتصادي.
6. **الاقتصاد الكينزي:** يركز في دور الحكومة في التدخل الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ويعتبر أن السوق ليست قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل طبيعي.
7. **الاقتصاد الإستراتيجي:** يركز في تحليل سلوك الأفراد والشركات والدول في سياق المنافسة والتعاون، ويعتبر أن القرارات الاقتصادية تتأثر بالعوامل الإستراتيجية.

1 الباحثات من منتدى البدائل العربي للدراسات - مساعدة بحث: إيريني أسعد.

2 Coyne, Christopher J., and Rachel L. Mathers. 2011. The Handbook on the Political Economy of War. Cheltenham, Glos, UK: Edward Elgar, p.p:22-29.

8. **نظرية المزايا التنافسية:** تعتبر المزايا التنافسية إحدى النظريات الأساسية للاقتصاد السياسي، حيث تعني قدرة دولة أو شركة على إنتاج سلعة أو خدمة بتكلفة أقل من الآخرين. وبالتالي، تشجع هذه النظرية على التخصص والتجارة الدولية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

9. **نظرية العرض والطلب:** تعتمد هذه النظرية على تفاعل قُوى العرض والطلب لتحديد أسعار المنتجات والخدمات في السوق. عندما يزداد الطلب على سلعة، يزيد سعرها، وعندما ينخفض العرض على سلعة، ينخفض سعرها. تؤثر تلك التغيرات في حجم الإنتاج والطلب على المعروض والمطلوب وترتبط عادة بالتغيرات في الأسعار.

10. **نظرية النمو الاقتصادي:** تركز هذه النظرية في دراسة العوامل التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد، بما في ذلك: الاستثمار، والابتكار، وتوزيع الموارد، والتكنولوجيا. تعتمد هذه النظرية على تحليل عوامل العرض والطلب وكيفية تأثيرها في نمو الاقتصاد.

11. **نظرية رأس المال:** تعتبر رأس المال العامل الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية. تركز هذه النظرية في أهمية الاستثمار في تكوين وتجميع رأس المال (سواء كان ماديًا أو بشريًا) لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

12. **نظرية التوزيع العادلة للثروة:** هي أيضًا جزء من النظريات الأساسية في الاقتصاد السياسي، حيث تهدف إلى فهم كيفية توزيع الثروة والدخل بين الأفراد والمجتمعات. تعتمد هذه النظرية على دراسة العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للفرص والموارد.

ولكن تتطور النظريات الأساسية للاقتصاد السياسي باستمرار، وتتأثر بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية. ومن خلال دراسة هذه النظريات، يمكننا الوصول إلى فهم أفضل لكيفية تفاعل الاقتصاد والسياسة وتأثيرهما في حياة الأفراد

ثانيًا: تطور مفهوم الاقتصاد السياسي[3]

الاقتصاد السياسي هو فرع من فروع الاقتصاد يدرس التفاعل بين السلطة السياسية والنظام الاقتصادي، وقد تطور مفهوم الاقتصاد السياسي على مر العصور بمشاركة الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع. كما يمكن نسبة مفهوم الاقتصاد السياسي للحرب إلى بدايات علم الاقتصاد نفسه، حيث ناقش آدم سميث جوانب الحرب وعواقبها الاقتصادية في كتابه «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم»، كما سلط الضوء على الكيفية التي تؤدي بها الحرب إلى زيادة الدَّين العام، من خلال سعي الحكومات إلى تغطية نفقات الحروب من دون العمل على زيادة الضرائب، والاتجاه إلى الديون بدلًا من ذلك، من دون الاعتراف بأن الدَّين يمكن أن تترتب عليه نتائج سلبية على الصحة المالية للدولة. ومن هنا كانت مراحل تطور مفهوم الاقتصاد السياسي

1. **العصور القديمة:** في هذه المرحلة، تمسَّك الفلاسفة القدامى مثل أرسطو بمفهوم العدالة والعدل الاقتصادي في المجتمع، وقد اعتبروا المسؤولية السياسية والاقتصادية على حد سواء كجزء من الحكم الصالح.

2. **الطريقة الفيزيولوجية:** في القرن الـ16 والـ17، قام فلاسفة وعلماء اقتصاد بتحليل المعاملات الاقتصادية والمالية على أساس المنطق والفيزياء، هذه المدرسة شجعت على فهم العلاقة بين السلطة السياسية والنظام الاقتصادي.

3. **اقتصاد الكلاسيكية:** في القرن الـ18 والـ19، قدم علماء الاقتصاد، مثل: آدم سميث وديفيد ريكاردو، نظريات حول التجارة والعمل والاستثمار وأثر السياسة في هذه العمليات والعاملين فيها، وتشمل مفاهيم، مثل: المنافسة والحرية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة.

4. **النظرية الماركسية:** في القرن الـ19، قدم كارل ماركس مفهوم النظرية الماركسية، حيث أشار إلى أن الاقتصاد هو سبب وجود الطبقات الاجتماعية والنزاعات الاجتماعية، وكان تفسيره للاقتصاد السياسي يتطلب أيضًا دراسة التحولات السياسية والاقتصادية في المجتمع.

3 Ibid, P.p 2-5.

5. **الاقتصادية الحديثة:** في القرن الـ20، شهدت الدراسات الاقتصادية حول العالم تطورًا هائلًا، وقد قدمت مفاهيم، مثل: مفهوم السوق الحرة والرأسمالية والعولمة. بدأ الباحثون أيضًا في دراسة الأثر الاقتصادي للدولة والسياسة ودورها في تنظيم السوق.

6. **الاقتصاد السياسي النسوي:** يدرس الاقتصاد السياسي النسوي السياسات الاجتماعية، كالسياسات الصحية وحقوق العمل وتقسيم العمل داخل الأسرة، والحصول على الموارد الاقتصادية وتوزيعها، ومؤشرات رفاهية البشر، ونمط الأجور حسب النوع الاجتماعي والأجور اللائقة وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما يراعي الاقتصاد السياسي النسوي البيئة والاستدامة البيئية وينظر في حق الحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها، وفي الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في التنمية المستدامة كما يتيح القيام بتحليل متعدد الأبعاد لا يلاحظ النوع الاجتماعي فحسب، بل وكيف تتفاعل أنظمة السلطة المختلفة للوصول إلى السلطة، وكيف تؤثر في مختلف فئات المجتمع.[4]

ومن الجدير بالملاحظة أن الاقتصاد السياسي استطاع أن يلعب دورًا مهمًّا في التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، كما كان له دور بارز في الحياة السياسية، حيث حاول السياسيون استغلال هذا الحقل _الاقتصاد السياسي_ من أجل الوصول إلى السلطة عبر العصور، فأصبح الاقتصاد السياسي هو المدخل الرئيسي للوصول إلى الحكم في عدد من الأنظمة السياسية حول العالم.

هذا بجانب دور الاقتصاد السياسي في عملية إعادة الإعمار بعد الصراعات المختلفة، وقدرته على التعامل مع الدول الضعيفة والفاشلة، ويرجع ذلك إلى شمولية هذا الحقل، فهو يعتمد على علم الاقتصاد، والقانون، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، من أجل تحليل التفاعل بين تلك العلوم في حالات الحرب والصراع، والعمل على الوصول إلى الحلول المناسبة من خلاله.

ونشير هنا إلى بعض التطورات التي ربطت بين نظريات الاقتصاد السياسي والاتجاه النسوي في الدراسات، التي ركزت في دور المرأة/النساء كمحور اقتصادي ومدخل للدراسة، ويهدف هذا النوع من الدراسات إلى تحليل الظواهر بالارتكاز على المرأة وتداعيات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المرأة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوضع الحقوقي للنساء في المجتمع، وذلك من خلال الكشف عن الاستغلال والتنميط الذي تتعرض له النساء في سوق العمل من قبل السلطة الأبوية وسياسات الاقتصاد الرأسمالي. ومع تركيز الاقتصاد النسوي في الدور الإنتاجي للنساء في ظل سياقات طبيعية، ومع الحروب والأزمات التي مرت بها الدول في الفترة السابقة، بدأت الدراسات التي تركز في الاقتصاد السياسي النسوي، بتحليل تداعيات أوقات الأزمات والحروب على أدوار النساء، سواء الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب حقوقهن.[5]

وتعد دراسة The Political Economy of Conflict and Violence against Women Cases from the South: من أهم الدراسات التي تناولت بالتحليل والدراسة الاقتصاد السياسي للحروب من منظور نسوي.[6] حيث قدمت هذه الدراسة مجموعة من التجارب المختلفة لسياقات صراعات وتجارب متنوعة ومتشابكة لدور المرأة في تلك الصراعات، وكانت جميعًا من دول الجنوب، ومنها: سريلانكا، بابوا غينيا الجديدة، كولومبيا، الهند، أوغندا، والسودان. ووضع مجموعة مشتركة لدول البحث بجانب كونها دول جنوب وهي السياق السياسي المشترك (تحكم هذه الدول وحدات عسكرية) وأيضا ووجود فوارق اقتصادية جندرية وارتفاع نسبة العنف الجنسي في المجتمع. كما يحاول الكتاب توضيح الارتباط بين النظم الجندرية والاقتصاد في الدول محل الدراسة من خلال نظرات نسوية، وأيضًا ينطلق من تركز الأبوية في الدول النامية ويعيد إنتاجها خلال الحروب وما بعدها حيث تتزايد معدلات العنف الاجتماعي والهيكلي. كما طور الكتاب مفهوم بناء السلام وقدم نقدًا جذريًّا لبناء السلام الليبرالي وصنع السلام الذي لا يتحدى الأبوية أو نظم الإنتاج. يتناول الكتاب أيضًا قضايا، مثل: تأثير الصناعات الاستخراجية ودور الدولة والمجتمع المدني المحلي في الحد من العنف ضد النساء

4 نيال بورويك إيزاكوفيتش، دليل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حول اقتصاد سياسي نسوي، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، يناير 2021، الطبعة الثالثة، https://cutt.ly/aw9EekxK

5 Mona Ezzat, Feminism and Economic Justice, Friedreich Ebert Stiftung, 24 November 2022, https://rb.gy/w5w6qg

6 Kumudini Samuel and others, The Political Economy of Conflict and Violence against Women Cases from the South, Zed books, London, 2019. https://t.ly/woXjn

ومن خلال ما سبق استطاع الاقتصاد السياسي أن يجذب انتباه العالم والعلماء والمحللين، وأصبح محور العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، كما أنه سلاح ذو حدين يمكن أن يضع حلولًا مناسبة لصراعات معقدة، ويمكن أن يصبح هو نفسه سببًا من أسباب الحرب.

ثالثًا: الاقتصاد السياسي للحروب

(كيف يشكل الاقتصاد والإمدادات الاقتصادية الخارجية عنصرًا حاسمًا في نشوب وتطور الحروب)

الاقتصاد والإمدادات الاقتصادية الخارجية يمكن أن يشكلا عنصرًا مهمًّا في نشوب الحروب وتطورها، هناك عدة طرق يمكن أن يؤثر بها الاقتصاد في النزاعات:[7]

1. **الاقتصاد الحربي:** يعني هذا توجيه الموارد الاقتصادية نحو الجهود الحربية، بما في ذلك تمويل الجيوش وشراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية. قد يؤدي نقص التمويل والإمدادات الاقتصادية إلى إضعاف قدرة الأطراف المتنازعة على الاستمرار في القتال، بالإضافة إلى تفاقم معاناة السكان بسبب عدم توفر احتياجاتهم الأساسية. هذا الوضع يسهم في إضعاف المجتمع ككل، ويقلل من التأييد الشعبي لتلك الحروب وللسلطة السياسية القائمة. نتيجة لذلك، قد يزداد غضب الشعب، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى وزعزعة الأمن الداخلي في الدولة.
2. **اقتصاد الحاجة:** قد يؤدي النزاع إلى تدمير البنى التحتية الاقتصادية، مثل: البنية التحتية الصناعية والزراعية والنقل، هذا يعني أن الاقتصاد المتضرر في حاجة إلى استعادة وتعويض الخسائر في مرحلة ما بعد النزاع. قد يؤثر هذا في الاستقرار السياسي والامتثال الاجتماعي وتحقيق السلام.
3. **المنافع الاقتصادية:** في بعض الحالات، يمكن أن يكون هناك مناطق غنية بالموارد الطبيعية، أو النفط، أو الغاز، أو المعادن الإستراتيجية، فتتنافس الدول والأطراف المتنازعة على هذه الموارد، وقد يؤدي الصراع على المصادر الاقتصادية إلى اندلاع النزاعات على تلك الموارد، مثل ما حصل في بداية وجود علاقات وتفاعلات بين المجموعات البشرية، حيث كانت تصارع بعضها بعضًا من أجل الحصول على الموارد اللازمة لحياة سكانها، وذلك بفعل الزيادة السكانية.

وهذا يدل على وجود تأثير كبير لعلم الاقتصاد في العلاقات السياسية للدول، وهذا حتى قبل ظهور العلم الحديث وتسمية العلوم بأسمائها.

فهم الاقتصاد السياسي للحرب يشمل دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في النزاعات، بما في ذلك ترتيب القوى، وتوزيع الموارد، والإدارة الاقتصادية، ومصالح الدول والأطراف المتنازعة، وهي العوامل التي قد تؤدي إلى تفاقم الحروب واستمراريتها أو إلى حل النزاع باتفاق سياسي أو اقتصادي.

وعلى الجانب الآخر يمكن أن يكون الاقتصاد والإمدادات الاقتصادية الخارجية عنصرًا حاسمًا في نشوب وتطور الحروب، وفي حالة وجود صراع أو توتر بين الدول، قد يتم استخدام الاقتصاد والإمدادات الاقتصادية كوسيلة للضغط على الدولة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن للدولة أن تفرض عقوبات اقتصادية على دولة أخرى من خلال تقييد التجارة أو فرض رسوم جمركية عالية، ما يؤثر في القدرة الاقتصادية للدولة المستهدفة ويزيد من ضعفها

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الاقتصادات الخارجية في قدرة الدولة على تمويل الحروب والتسلح. إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها العسكرية، فإن أي تعطل في سلاسل الإمدادات الاقتصادية الخارجية قد يؤدي إلى تقليل قدرتها على الحرب والتصدي للتحديات الأمنية

هذا إلى جانب تناول بعض الدراسات والنظريات في تحليلها تأثير الحروب في النساء كإحدى الفئات الأكثر تأثرًا بالحروب، وتستخدم نظريات الاقتصاد السياسي لتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للحروب في النساء في فترات الحروب وما بعدها، كما تستخدم هذه النظريات لإيجاد الحلول المناسبة لتقليل تأثيرات الحرب في النساء، وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء في المجتمعات

7 Coyne, Christopher J., and Rachel L. Mathers., Opcit, P.p 34- 54.

المتضررة. يساعدنا تحليل الاقتصاد السياسي النسوي في إبراز انعدام العدالة الجندرية كأحد الأسباب الجذرية للحرب، والتأكيد على أن السلام الدائم لا يمكن بناؤه دون أمن اقتصادي واجتماعي يرتكز على العدالة والمساواة. يساعدنا الاقتصاد السياسي النسوي على فهم طبيعة وآلية العلاقة بين البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسلطة والموارد والحصول عليهما.[8]

بشكل عام، يمكن القول إن الاقتصاد والإمدادات الاقتصادية الخارجية يمكن أن تكون عاملًا حاسمًا في نشوب وتطور الحروب، حيث يمكن استخدامها كوسيلة للضغط والتأثير في الدول الأخرى وتحديد قدرتها على الحرب والتصدي للتحديات الأمنية

رابعًا: الأسباب الاقتصادية للحروب[9]

الحروب قد تندرج تحت عديد من الأسباب الاقتصادية، ومن الممكن أن يكون للحروب تأثيرات اقتصادية في الدول المشاركة فيها، سواء كان ذلك إيجابيًا أو سلبيًا، وإليك بعض الأسباب الاقتصادية المشتركة للحروب

1. **الاستغلال الاقتصادي:** تسعى بعض الدول إلى السيطرة على الموارد الغنية والأراضي الغنية بالموارد الطبيعية في دول أخرى، قد يتم استخدام الحرب كوسيلة لاستغلال هذه الموارد والتحكم فيها بغية تحقيق المكاسب الاقتصادية من أجل تمويل بعض الصناعات وعمليات التنمية الموجودة في دولة أخرى، مثلما كان يحدث أثناء الفترة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، فقد قام هتلر على سبيل المثال باحتلال عديد من الدول من أجل الحصول على مواردها وتمويل حربه للسيطرة على العالم.

2. **النفوذ الاقتصادي:** يمكن للحرب أن تكون وسيلة لتوسيع النفوذ الاقتصادي لدولة ما، من خلال الفوز في الحرب والسيطرة على أسواق جديدة وتأسيس علاقات تجارية، يمكن للدولة المنتصرة تعزيز قوتها الاقتصادية وتأمين مصالحها، مثلما حدث أثناء الاحتلال الإنجليزي لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة وجوده في مصر، وربطه لعملته الوطنية بالعملة المصرية، وفتح أسواق إنجليزية في مصر، وجعلها الممول الرئيسي لكل ما هو حديث في الإمبراطورية الإنجليزية. كما قد يكون للحروب تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي في بعض الأحيان، في حروب الدفاع أو الحروب المنظمة بشكل جيد، يمكن للدول أن تستغل فرص التجارة والتوسع الاقتصادي لتعزيز اقتصادها وخلق وظائف جديدة، من خلال الحصول على المواد الخام من الدول التي تم احتلالها واستعمارها بالتجارة لمختلف أنحاء العالم، والاستفادة من تلك الأموال العائدة في تنمية اقتصادها الأساسي أو تمويل الحرب نفسها.

3. **الإنفاق العسكري:** تتطلب الحروب إنفاقًا كبيرًا على الجيوش والأسلحة، هذا الإنفاق قد يؤدي إلى تحفيز القطاعات الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي يساهم في نمو الاقتصاد وتوفير فرص عمل، وأيضًا إثبات قوة جيش الدولة في الحروب من خلال كسب المعارك، وقد تكون هناك رسائل دفينة من وراء القيام بشن حرب على منطقة معينة، وهو إثبات قوة الدولة والجاهزية القتالية لجنودها، مثلما كان يحدث خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، من خلال استقطاب هذين القطبين للدول الأخرى، وقد يصل الأمر إلى فرض عقوبات ومحاربتها في بعض الأحيان من أجل إرسال رسالة معينة إلى الطرف الآخر.

4. **الانهيار الاقتصادي:** من الناحية العكسية، قد يؤدي الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي أو الانهيار الاقتصادي إلى زيادة احتمالات نشوب الحروب، عندما يواجه الشعب المعاناة الاقتصادية الشديدة والفقر، فإنه يصبح عرضة للجماعات المتطرفة أو الزعماء الدكتاتوريين الذين قد يستغلون تلك الظروف للوصول إلى السلطة عبر العنف.

ومن الجدير بالملاحظة أنه ليس هناك سبب واحد للبدء في الحروب، فعوامل متعددة قد تتداخل بعضها مع بعض. وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية، ينبغي أيضًا أن نأخذ في الاعتبار الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية التي قد تدفع دولة إلى الانخراط في الحرب

8 نيال بورويك إيزاكوفيتش، دليل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حول اقتصاد سياسي نسوي، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، يناير 2021، الطبعة الثالثة، https://cutt.ly/aw9EekxK

9 Coyne, Christopher J., and Rachel L. Mathers., Opcit, P.p: 58- 72.

خامسًا: الآثار الاقتصادية للحروب[10]

1. **على مستوى الفئات**، تؤثر الحروب في مختلف المجالات والأشخاص داخل المجتمعات، ومن ضمن مجالات تأثيرها الفئات المجتمعية نفسها، كالتالي:

1. **تدهور الاقتصاد:** تتسبب الحروب في توقف الإنتاج وتدمير البنية التحتية، ما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد، وتأثر قطاعا الزراعة والصناعة بشكل خاص، ما يزيد من معدلات البطالة وتفاقم المشكلات الاقتصادية، الأمر الذي قد ينتج منه انتشار الجريمة داخل المجتمع، وبالتالي تدمير المجتمع من الداخل، وهو الأمر الذي لا يتم تداركه خلال وقت قريب، وقد يتغلغل داخل المجتمع ليفسد الأخلاق والعادات والتقاليد. كما تؤدي الحرب إلى تأثيرات في تغير الدور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ما يلقي بأعباء جديدة على المرأة، كما يتغير نمط الوظائف التي تقوم بها المرأة حيث تقوم بأعمال شاقة، عادة يقوم بها الرجال كالزراعة والصناعة والأعمال الحرفية لإعالة الأسرة وتقل فرص النساء في التمكن الاقتصادي.[11]

2. **النزوح السكاني واللاجئون:** يؤدي الصراع إلى تشريد السكان وزيادة أعداد اللاجئين، وهو ما يضع ضغوطًا على المجتمعات المتضررة اقتصاديًا من خلال زيادة الأعباء المالية والاجتماعية على البنية التحتية والخدمات العامة، بجانب خلق مشاكل للدول التي تستقبل اللاجئين من خلال زعزعة استقرار تلك المجتمعات، الأمر الذي يجعل بعض الدول ترفض دخولهم في أراضيها، وتعرضهم للغرق في البحار والموت أثناء عملية الهجرة غير الشرعية، ما يزيد من المآسي الإنسانية في المجتمع الدولي.

3. **تدمير الممتلكات والبنية التحتية:** تؤثر الحروب في تدمير الممتلكات والبنية التحتية، مثل: الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات ومرافق تحلية المياه، التي تستغرق وقتًا وموارد كبيرة لإعادة بنائها بعد انتهاء الصراع

4. **تغيرات في سوق العمل:** يؤدي الصراع إلى تدمير فرص العمل وزيادة معدلات البطالة، ما يؤثر في دخل وقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية

5. **ارتفاع أسعار السلع الأساسية:** يمكن أن يتسبب الصراع في زيادة الطلب على السلع الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود، وبالتالي يؤدي إلى زيادة أسعارها وصعوبة الوصول إليها

6. **زيادة الديون:** يتعين على الحكومات الاقتراض لتمويل الحروب، ما يؤدي إلى زيادة الدَّين العام للدولة وتفاقم الأزمة المالية.

7. **تدمير السوق المالية:** يشهد النظام المالي هبوطًا شديدًا خلال فترات الحروب، حيث يفقد المستثمرون الثقة بالاستثمارات والتعاملات التجارية

2. **على مستوى الحقوق**، الحروب لها آثار اقتصادية كبيرة في المجتمعات، وتؤثر أيضًا في حقوق الأفراد في هذه المجتمعات، ومن ضمن الآثار الاقتصادية للحروب في حقوق الأفراد:

1. **تراجع النمو الاقتصادي:** تتسبب الحروب في تدمير البنية التحتية والموارد الاقتصادية للدول المتورطة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتدهور النمو الاقتصادي. هذا يؤثر سلبًا في حقوق الأفراد في الحصول على فرص العمل والدخل الكافي

2. **زيادة البطالة والفقر:** يتسبب التدمير الناجم عن الحروب في خسارة فرص العمل وتفكك أسواق العمل، ما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، كما أنه يزيد من معدلات الفقر ويقلل من فرص الأفراد في الوصول إلى الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية

10 Coyne, Christopher J., and Rachel L. Mathers., Opcit, P.p: 177- 217.

11 Ibid.

3. **تدهور البنية التحتية والخدمات العامة:** يعاني الأفراد في المناطق المتأثرة بالحروب من تدهور البنية التحتية والخدمات العامة، مثل: الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، هذا يقيد حقوقهم في الحصول على خدمات أساسية ويؤثر في مستوى حياتهم

4. **نزوح السكان:** يضطر العديد من الأفراد إلى النزوح وترك منازلهم بسبب الحروب، ما يؤثر في حقوقهم في الحصول على حياة آمنة ومستقرة، النزوح يؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتضررة

5. **عدم المساواة الجنسية**، وفقًا للعديد من الدراسات فإن الحروب تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين، فالنساء تواجه عنفًا وتميزًا متأصلًا في المجتمعات الشرقية وتتزايد هذه التحديات أثناء الحروب حيث تزداد عمليات الاغتصاب والزواج القسري وتجارة البشر هذا إلى جانب العنف الموجه ضد النساء داخل الأسرة.[12]

سادسًا: كيف يمكن للاقتصاد المساهمة في إنهاء الحروب

الاقتصاد يمكن أن يساهم في إنهاء الحروب بعدة طرق، من ضمنها:[13]

1. **الاستثمار في التنمية الاقتصادية:** من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب، يمكن توفير فرص العمل والدخل للسكان المحليين وتحسين ظروف الحياة، ما يقلل من الاحتقان ويزيد من استقرار المنطقة، وذلك من خلال اتباع سياسة الإعمار لما بعد الصراع، التي تحتوي على اهتمام كامل باقتصاد الدولة المعنية، وعليه العمل على استقرار أحوال ما تبقى من مواطني الدولة

حيث إن الطريق الأول لعملية التعافي بعد الحروب هي بناء اقتصاد محلي يستطيع تلبية احتياجات المواطنين، الأمر الذي يعمل على استقطاب المهاجرين من الدولة والعودة إلى أرضهم مرة أخرى

2. **التعاون الاقتصادي بين الدول:** من خلال تعزيز التجارة والاستثمار العابر للحدود، يمكن تعزيز الروابط الاقتصادية والتعاون بين الدول، ما يقلل من حدة التوترات السياسية والعسكرية ويعزز السلم والاستقرار، مثل الاتحاد الأوروبي، حيث بسبب التعاون الاقتصادي الكبير والانفتاح الموجود بين دول القارة الأوروبية، لا يوجد صراع بينهم بدرجة كبيرة.

3. **تنمية القدرات والمهارات الاقتصادية:** من خلال تعزيز التعليم وتدريب الشباب على مهارات اقتصادية وريادة الأعمال، يمكن تعزيز فرص العمل والابتكار الاقتصادي، ما يخلق بيئة أكثر استقرارًا ويقلل من العوامل المساهمة في نشوب النزاعات، والعمل على تبادل الثقافات من خلال تبادل زيارات للشباب من دول مختلفة من أجل نشر ثقافاتهم المختلفة، الأمر الذي يسهل عملية التواصل بين الشعوب، ويجعلهم متماسكين أكثر ما يقلل من كره الشعوب بعضها لبعض، وبالتالي قيام السطات السياسية بتكوين علاقات طيبة مع تلك المجتمعات القريبة منها، ونشر السلام والمحبة.

4. **الاستثمار في البنية التحتية:** من خلال تحسين البنية التحتية، مثل: الطرق والموانئ وشبكات الاتصالات، يمكن تعزيز الاقتصاد وتسهيل التجارة وتبادل الموارد بين الدول، ما يعزز التعاون ويقلل من فرص حدوث النزاعات، وجلب استثمارات مختلفة للدولة، الأمر الذي يساعد في توفير عملات صعبة للاقتصاد الوطني، ويشجع السياحة في الدولة، ومنه يعمل على نشر ثقافة الدولة في الخارج من خلال السائحين. وتحسين الصورة العامة للدولة، ومنه إقبال المزيد عليها والاستفادة منهم في كافة القطاعات المختلفة المعنية بذلك.

5. **النساء كمحور مهم للسلام وإنهاء الحرب**، تشير عديد من الدراسات الحالية إلى دور النساء كأحد دعائم السلام ومحرك أساسي له، فعلى سبيل المثال تعمل حاليًا اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مشروع بعنوان: «النساء والحرب»، يعمل

12 العنف و«التميز المتأصل» على رأس التحديات التي تعرقل نهضة المرأة العربية، UN news، 25 مارس 2023، https://t.ly/g3PsG

13 Wolfson, Murray. 1998. The Political Economy of War and Peace. Boston, MA: Springer US. https://doi.org/10.1007/978-1-4615-4961-1.

على تكسير الصورة النمطية لتداعيات الحرب على النساء كضحايا،[14] حيث تتفاعل النساء مع النزاعات ويعملن على إعادة بناء حياتهن ومجتمعاتهن. وتساهم عديد من الدراسات في تأطير هذا الاتجاه منذ نهاية القرن العشرين، فعلى سبيل المثال رصدت بعض الدراسات دور النساء خلال عمليات الانتقال الديمقراطي والحروب، فخلال حرب البلقان في تسعينيات القرن المنصرم، أطلقت النساء حملة مناوئة للحرب أصبحت فيما بعد منظمة سلام دولية. وخلال حرب ليبيريا الأهلية على مدى 14 عامًا أطلقت النساء شرارة حركات سلام نسائية تطورت لتمكين النساء.[15]

بيد أن عمليات السلام الرسمية والحكومية كثيرًا ما تستبعد مشاركة النساء ذات المغزى وحتى تضع على الهامش نساء ينشطن في إعادة بناء اقتصادات بلدانهن ومجتمعاتهن الأهلية. ففي الحرب اليمنية منذ البداية تلعب النساء دورًا في إنهاء الحرب والدفع في اتجاه السلام.[16]

إن إنهاء الحروب يتطلب جهودًا مشتركة من العديد من القطاعات، والاقتصاد له دور مهم في تحقيق السلام والاستقرار، ولكن مجال الاقتصاد نفسه مجال واسع، لذلك يجب العمل على التعاون بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعليه ضرورة التعاون بين المجال الاقتصادي وغيره من المجالات، مثل المجال السياسي والاجتماعي، وفي حقيقة الأمر فإن الاقتصاد السياسي وحده كفيل بمساعدة الدولة على التعافي بعد الحروب، ولكنه يحتاج إلى التخطيط الجيد، مع الاستعداد الكامل لمواجهة كل الصعاب التي من الممكن أن تواجه عمليات التنمية، والقليل من المساعدات الخارجية، وتستطيع الدولة أن تعبر من هذا المأزق.

تشير حرب السودان القائمة لتداعيات كبيرة على النواحي الاقتصادية والسياسية، كما يُعَدّ الاقتصاد السياسي للحرب في السودان جزءًا لا يتجزأ من تحليل تأثير الحرب في الدولة والمجتمع.[17] يتمتع السودان بموارد طبيعية غنية تشمل النفط، والذهب، والمساحات الزراعية الواسعة، ولكن الصراعات على هذه الثروات تظل سببًا رئيسيًا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. تسعى الأطراف المختلفة للوصول إلى السلطة بغية السيطرة على هذه الموارد، مما يساهم في تعميق الأزمات ويحد من فرص التنمية. إلى جانب ذلك، فإن النزاعات العرقية المتعددة التي تشهدها البلاد تؤثر سلبًا على دور هذه الجماعات في المشهد السياسي والاقتصادي. بدلاً من استخدام إمكانياتها في بناء المجتمع، تعمق هذه الصراعات الانقسامات، وتزيد من التوترات التي تهدد وحدة البلاد.

من ناحية أخرى، تعاني مناطق واسعة في السودان، وخصوصًا تلك المتضررة من الحروب، من مشكلات الفقر وغياب التنمية الاقتصادية. يعد تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة لإعادة إعمار هذه المناطق وخلق بيئة تتيح للمواطنين حياة كريمة تليق بحقوق الإنسان، مما قد يسهم في تقليل معدلات الهجرة والنزوح. ومع ذلك، فإن استمرار النزاعات يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يغير التركيبة الديموغرافية ويضعف من قدرة الدولة على النهوض واستعادة استقرارها، حيث تشكل هذه التغيرات السكانية تحديًا كبيرًا أمام جهود إعادة البناء الوطني. فإن الحرب/النزاع الحالي في السودان ستظهر نتائجه الديموغرافية في الـ20 عامًا القادمة، وفي الوقت الحالي غيرت الحرب من نمط الحياة في السودان والتكوين الاجتماعي والطبقي، وهو ما تعرضه عديد من التقارير والدراسات الحالية.[18] كما يري البعض أن الحرب في السودان هي حرب ديموغرافية.[19]

إلى جانب ذلك، تؤثر العوامل الاقتصادية في عملية إعادة الإعمار بشكل عام ويظهر ذلك من خلال الشروط الأساسية [20] التي يجب توفرها كي تكلل عملية إعادة الإعمار بنجاح، على سبيل المثال توفر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار ونعني هنا الموارد المالية بشكل أساسي، الطريقة التي تنتهي أو ستنتهي بها الحرب، وجود أو غياب عملية سياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي، الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب والإرث المؤسساتي وعلاقات الدولة الخارجية.

14 النساء والحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://t.ly/roi7Y

15 النساء يدفعن ثمنًا باهظًا أثناء الصراعات المسلحة، American share، 19 مارس 2015، https://t.ly/uV43d

16 How women made use of tribal norms to mediate conflict in Yemen, UN women, 24 October 2022, https://t.ly/ev73F

17 Elnur, Ibrahim. 2009. Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction. London: Routledge.

18 الحرب تغير جذريًا من نمط الحياة في السودان، DW، 13 أغسطس 2023، https://cutt.ly/tw5eDEr6

19 هل الحرب في السودان حرب تغيير ديموغرافي، شمعة أمل، 3 يناير 2024، https://cutt.ly/lw5eGfi3

20 Amr Adly et al., conflict by other means: postwar reconstruction in Arab states, Carnegie middle east center, 5 February 2021,

وحقيقة الوضع في السودان لا تختلف عن ذلك أيضًا، حيث سيشهد إعادة الإعمار تنافسًا دوليًّا بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في السودان، وسيتحدد بناء على التدخلات الدولية والإقليمية -الأطراف الخارجية- حيث لعبت المؤسسات المالية في التجارب الدولية دورًا واضحًا في إعادة الإعمار وتحول إعادة الإعمار إلى نمط وهدف اقتصادي للربح للشركات والفاعلين الدوليين. لذا فإننا هنا من الممكن أن نتحدث عن نمط إعادة الإعمار القائم على التنمية المستدامة في السودان والذي يختلف بشكل كبير عن التجارب السابقة في المنطقة العربية.[21]

خاتمة

وفقا لمدخل الاقتصاد السياسي، يتطلب إنهاء الحرب في السودان عددا من الاستراتيجيات، مثلا يجب تعزيز الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف السودانية، مما يتطلب تشجيعهم على الانخراط في محادثات سياسية بناءة بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع بعيدًا عن العنف، الذي يؤثر سلبًا على المدنيين والعسكريين على حد سواء. ثانيًا، ينبغي التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة في المناطق المتضررة، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الأساسية. هذه الجهود ستسهم في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، يعد تعزيز التعاون الإقليمي والدولي أمرًا حاسمًا، حيث يلعب المجتمع الدولي دورًا كبيرًا في دعم السودان على طريق التعافي السريع من آثار الحروب. ومن المهم أيضًا إشراك النساء في عملية السلام، خاصة أنهن تأثرن بشكل مباشر بالحرب وعملن على إعادة بناء حياتهن ومجتمعاتهن سواء داخل البلاد أو في الخارج. وعلى الرغم من أهمية هذه الاستراتيجيات، يجب الإقرار بأن إنهاء الحرب يتطلب جهودًا مشتركة ومتواصلة من جميع الأطراف المعنية، بالتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم ومستقر

21 جهاد العيسة، إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 7، العدد 2، 2021. ص29-49.

الثورة السودانية.. من الانقلاب إلى الحرب- عراقيل التحول الديمقراطي

مقدمة عن السودان

د. عزة مصطفى محمد أحمد

«إن مآسي الأوطان تبدأ عندما ينظر أهل الوطن
إلى الأمور الخطيرة على أنها من الأمور العادية.»
بريخت (فبراير -1898أغسطس 1956)

المقدمة

مثلت الحرب المُندلعة في السودان، يوم 15 إبريل 2023، القشة التي قسمت ظهر الثورة السودانية، وتداعت بالفشل على الفترة الانتقالية والتي كان من المُؤمل أن تعقبها فترة الانتخابات، ومنها العبور إلى أولى الخطوات نحو الحكم الديمقراطي، الذى ظل منذ الاستقلال في الأول من يناير 1956، بمثابة فردوس السودانيين المفقود. شهد السودان منذ ذلك العهد استقرارًا سياسيًّا توالت عليه فترات انتقالية قصيرة لم تتعدَ 15 سنة مقابل 44 سنة من الحكم العسكري، كان فيها تغول على مؤسسات الدولة واستغلال لمواردها من الفئات الحاكمة ومصالحها، التي لم تهتم بالبناء والإعمار بقدر ما اهتمت بتحقيق الثراء السريع وتكديس المال العام للصالح الخاص.

جاءت الثورة من أجل الحرية، السلام والعدالة، وانتفض الشعب ضد الظلم والاستغلال، مع الرفض التام لوجود أكثر من قوة عسكرية موازية (لقوات الشعب) للقوات المسلحة السودانية، تلك القوات التي صارت تتفوق على قوات الشعب عُدة وعتادًا، في صورة عكست انهيار مؤسسات الدولة طوال فترة حكم الرئيس عمر البشير، والمدى الذي سُمح فيه لقوات غير عسكرية، أي غير متدربة عسكريًّا وفقًا لقواعد وضوابط الكلية الحربية لكسب المهنية والاحترافية، أن تكون هي الحامية للحدود وكذلك للنظام مع إعطائها سلطات غير محدودة وتحت إشراف الرئيس مباشرة. شهدت/صحبت الفترة الانتقالية كل هذه القضايا دون الوصول إلى حل واضح لها ما تسبب في عثرات ومشكلات كبيرة، إلى أن توصلت القوى السياسية إلى ضرورة اتفاق سياسي ينهي مسألة «الجيوش» والقيادة/ات المتعددة، تم الاتفاق على أن يشمل الاتفاق السياسي «الاتفاق الإطاري»[22] حلًّا لخمس قضايا رئيسية، منها قضية الإصلاح الأمني والعسكري، على أن تُضم جميع «الجيوش» في جيش واحد وتحت قيادة واحدة. صحبت جلسة الإصلاح الأمني كثير من العراقيل بين القوات المسلحة من جانب، وبين قوات الدعم السريع من جانب آخر، وبين القوى المدنية من جانب أخير، ألقى قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان خطابًا فنَّد فيه الخطأ الذي حدث في 25 أكتوبر 2021، ونعته بالانقلاب على الفترة الانتقالية، وأنهم بصدد تصحيح المسار والعودة إلى الحكم المدني، مع الدعم للفترة الانتقالية، يبدو أن الحديث لم يلقَ القبول لدى قيادات الجيش فانسحبت من الجلسات، في إشارة واضحة إلى الرفض

كان ذلك بمثابة الشرارة الكامنة تحت الرماد، منذرة باندلاع صراع عنيف بين الطرفين. وقد كان في 15 إبريل، حرب قُرر لها أن تُحسم في سبعة أيام، ولكنها استمرت لشهور، تحاول قوى داخلية، وإقليمية ودولية إخمادها وإيجاد الحلول لها، ولكن صارت تتعقد مع تعقد الوضع الداخلي والإقليمي، كمؤشرات إلى حروب داخلية ذات طابع قبلي، إثني وعرقي

الصراع من منظور سياسي..

ما حدث في 15 إبريل هل هو نتاج تراكم لما قبله، توترات الفترة الانتقالية؟

وقعت قوى إعلان الحرية والتغيير، اتفاقًا مع المجلس العسكري الانتقالي، على وثيقة دستورية لإدارة المرحلة الانتقالية. وقد، تشكّل «مجلس السيادة»، في آب/أغسطس 2019 وتحددت مسؤوليته في إدارة البلاد لمدة 39 شهرًا بالتشارك بين المدنيين والعسكريين، بواقع خمسة أعضاءٍ لكل فريق، إضافةً إلى شخصيةٍ وطنيةٍ، يتم التوافق عليها. كما جرى الاتفاق على أن ترأس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى، ومدتها 21 شهرًا، في حين يتولّى المدنيون رئاسة الـ18 شهرًا المتبقية، كما أُتُّفق عليه في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (المعدّلة)، المصدّق عليها من مجلسَي السيادة والوزراء في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وبعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقًا للسلام ينهي الصراعات المسلّحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، مُددت الفترة الانتقالية لتنتهي في كانون الثاني/يناير 2024، على أن يتسلم المكون المدني السلطة في نيسان/إبريل 2022. أيضًا، نصَّت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس للوزراء، تقترح «الحرية والتغيير» رئيسه (وسُمي د. عبد الله حمدوك للمنصب)

22 اتفاق سياسي بين الجانب المدني وبين الجانب العسكري يرمي إلى إيجاد حل لمشاكل الفترة الانتقالية، وقد تم التوقيع عليه في5 ديسمبر/كانون الأول 2022، وقد شمل المبادئ العامة، قضايا وهموم الانتقال، هياكل السلطة الانتقالية، الأجهزة النظامية وبرتوكولات خمسة. للمزيد يمكن الرجوع إلى https://www.alrakoba.net

على أن يعيّن هو حكومةً لا تتجاوز عضويتها عشرين وزيرًا، يعتمدهم مجلس السيادة. وتشمل مهام مجلس الوزراء كل الصلاحيات التنفيذية، مع صلاحياتٍ مشتركةٍ مع مجلس السيادة، بما فيها صلاحية التشريع. وتشكيل مجلس تشريعي تحظى قوى «إعلان الحرية والتغيير» بنسبة 67% من أعضائه، في حين تحوز القوى الأخرى النسبةَ المتبقية.[23]

أحدث فض اعتصام القيادة العامة في 3 حزيران/يونيو 2019، الذي أسفر عن سقوط أكثر من مئة قتيل من المتظاهرين وجرح أكثر من خمس مئة آخرين برصاص القوات المشتركة من الدعم السريع، الشرطة وكتائب الظل «وهي كتائب تتبع الحركة الإسلامية[24]. واعتقد المجلس العسكري الانتقالي حينها أن فض الاعتصام سوف يؤدي إلى تحجيم دور قوى الحرية والتغيير السياسي وتقليل حدة فوران الشوارع في العاصمة والأقاليم. تم قطع الإنترنت واعتقال عدد من لجان المقاومة والقوى السياسية، في إشارة واضحة إلى نية العسكر في التغول على الثورة والفترة الانتقالية والرجوع إلى مربع الحكم العسكري. في 30 يونيو كانت هناك دعوة إلى مليونيه تظاهرية للضغط على المكون العسكري لتسليم السلطة للمدنيين، ورغم انقطاع وسائل التواصل، تمت دعوات ليلية تجول في المدن والأحياء داعية إلى التظاهر يوم 30 يونيو، وقد كانت تظاهرات فاقت المليونية في الخرطوم والأقاليم، الأمر الذي جعل المجلس العسكري يتراجع عن خطته في الحكم منفردًا. كانت تلك رسالة واضحة بأن الفترة الانتقالية محمية بالشعب، إلى أن حدث الانقلاب في 25 أكتوبر 2021، مقوضًا المسار الديمقراطي ومعرقلًا انتقال السلطة إلى المدنيين

انقلاب 25 أكتوبر 2021

اتسمت العلاقة بين المكونين بالشكوك وعدم الشفافية، خاصة بعد المحاولة الانقلابية في 21 أيلول/سبتمبر 2021، بقيادة العقيد عبد الباقي بكراوي. ذكر العميد ركن بشري عبدالرحمن قائلًا: «عندما قررنا فعل ما فعلنا كان همنا الأول والأخير هو قوات الدعم السريع التي أصبحت أحد أكبر المهددات على الأمن القومي والوطني، وأنا أعتقد أنها كانت من مخلفات النظام السابق».[25] من خلال تفسير إفادة العميد بشري، يتضح جليًّا مدى الصراع داخل القوات المسلحة والضباط وعدم جاهزية عدد كبير منهم لقبول قوات الدعم السريع داخل منظومة القوات المسلحة، وأن تصبح هي شريكًا في إبداء الأوامر وتنفيذها، وهي القوة التي لم يتلقَ قادتها التدريبات والترقي وفق ما تنص عليه قوانين القوات المسلحة والمؤسسة العسكرية وكذلك الكلية الحربية. وهو أمر يفصل بوضوح تام الخلافات داخل المؤسسة العسكرية حول مسألة الرضا/القبول بقوات الدعم السريع كجزء أصيل من القوات المسلحة، وأن في الأمر انتقاصًا من هيبتها وتاريخها الطويل كمؤسسة وكلية عُرفت بالانضباط والالتزام العسكري. في جانب تتمسك فيه قوات الدعم السريع بشرعيتها كقوات قُننت بموجب قانون مُجاز من البرلمان ولهم الحق أن يُعاملوا كقوات تتبع الجيش بكل فروعه وأركانه

كانت التغريدة التي أرسلها عضو مجلس السيادة محمد الفكي، حول دعوة الجماهير لكي يهبوا لحماية ثورتهم، قد أثارت حفيظة العسكر، وتساءل البرهان في مناسبة تخريج دفعة جديدة من الجيش حول حماية الثورة ممن؟ «القوى السياسية انشغلت بالصراع على السلطة والمناصب»، ما أسهم في وقوع المحاولة الانقلابية. وإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية لن تترك

23 « مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحدّيات المرحلة الانتقالية في السودان». Https://www.alaraby.co.uk/opinion

24 أشار إليها نائب الرئيس السابق علي عثمان محمد طه، في حديثه على تلفزيون السودانية 24، بعد التظاهرات التي شهدها الشارع السوداني، مشيرًا إلى أن الحركة الإسلامية لديها كتائب ظل السودانيون يعلمونها جيدًا. January 10th, 2019 https://sudania24tv.com

25 إفادة شاهد الاتهام الرئيس العميد خالد الحاج (الدفعة 42) قائد عمليات سلاح المدرعات، «عرفت بالانقلاب عن طريق لواء اتصل بي بعد صلاة الفجر ودخلت من بوابة المستشفى تفاديًا للبوابة الجنوبية وذهبت الي مكتبي فوجدت بكراوي جالسًا علي كرسي ويخاطب العساكر وحوله عدد كبير جدًّا من الضباط، فدخلت مكتبي وأغلقت الباب لكن بعد قليل جاءني المقدم مأمون، ونوري أنه عمل ويريد انضمامي إليه، فقلت له أعطني مهلة أستخير وأعود لك.
وفي هذه الفترة تلقيت اتصالًا من العميد أيوب، ثم اللواء عبود، ثم الفريق عصام كرار.. وبدأت اتصالات وفق قائمة الزملاء التي منحوني إياها والتي ذكرتها لكم. سأل الدفاع هل بلغك مأمون أنه انقلاب؟ أجاب الشاهد: لا، هل قال لك نريد تغيير رئاسة الأركان؟ قال الشاهد: لا، هل بلغك أنهم يريدون تعطيل الوثيقة الدستورية؟ قال خالد الحاج: لا لم يذكروا ذلك
سأل الدفاع أنت ركن عمليات المدرعات والعميد أيوب في مصر في إجازة وهو ليس قائد السلاح فلماذا يتواصل معك أولًا؟ أجاب بموجب الزمالة، سأل الدفاع: ذكر «...» في لجنة التحقيق أنكم مجموعة من أبناء شندي وتربطكم علاقة شخصية بالبرهان، وأنت تم نقلك إلى الكتيبة الإستراتيجية بعدها كحافز على تأييد البرهان.. امتنع الشاهد عن التعليق واكتفى بتكرار: نحن زملاء... زملاء.
وأنا أتشرف أني رفعت تمام المدرعات للفريق عصام كرار والفريق محمد عثمان الحسين والفريق أول برهان. ونقل شاهد عيان اللواء عبد الباقي بكراوي، أنه صاح من قفص الاتهام: «وليه يا عميد ما رفعت التمام لحميدتي الراكب في راسكم؟ هذا تمام ولا قدح مونة كل شوية يرفعوه لزول.» https://montecarro.com/full-military-coup

جهةً واحدةً تتحكّم في مصير البلاد. وسار الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب رئيس مجلس السيادة، وقائد قوات الدعم السريع، على نهج البرهان في مهاجمة المدنيين، وتأكيد مسؤوليتهم في الفشل. كانت هذه المساجلات والمشادات سانحة للعسكر للانقضاض على المدنيين، وفي 25 أكتوبر أعلنت حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة. تم اعتقال عدد من الوزراء، وتم اقتياد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إلى مكان غير معروف ووضع تحت الإقامة الجبرية، أعقبتها مظاهرات في كل السودان ضد المحاولة الانقلابية وفرض الحكم العسكري بالقوة مرة أخرى وهو الشيء الذي رفضه الشعب في 2019/2018.[26] ساندت القوى السياسية موقف الشارع الرافض للانقلاب ومحاولة العسكر ومنتسبي النظام السابق عرقلة تسليم المدنيين السلطة، فأصدرت القوى السياسية جميعها بيانات مُنددة بالانقلاب ونقض العهد بين المكونين اللذين وُثقا في الوثيقة الدستورية المُوقع عليها من الطرفين وشهد عليها المجتمع الدولي والإقليمي، لكن وكأن التاريخ يعيد نفسه منذ 1956 (بقدرية) بتدخل المؤسسة العسكرية في السلطة دون القيام بمهامها المعروفة بحسب النص الدستوري.

شهدت الفترة الانقلابية كثيرًا من الاضطرابات السياسية، بسبب فشل الانقلابيين في إيجاد حاضنة سياسية تدير الجانب التنفيذي والسياسي، ومن الصعوبة أن يُعتمد على منتسبي النظام السابق في الاعتراف بالدعم الكامل للإسلاميين، ما يترتب عليه عديد من العقوبات الدولية والرفض الإقليمي. لفض الاختناق الحاصل سعت بعثة الأمم المتحدة إلى دعم التحول الديمقراطي (UNITAMS) لعودة العملية السياسية بين المكونين، وتم فك المعتقلين السياسيين ورئيس الوزراء، وكان الاتفاق في 21 نوفمبر، على عودة الشراكة مرة أخرى، لكن ما زالت الشكوك بين الطرفين موجودة، إلى أن استقال رئيس الوزراء

اتفق الطرفان على الاتفاق السياسي (الاتفاق السياسي الإطاري) ويشمل خمس قضايا يجب معالجتها قبل تسليم السلطة للمدنيين

1. العدالة الانتقالية.
2. إزالة تمكين نظام 30 من يونيو 1989.
3. اتفاق السلام.
4. قضية شرق السودان.
5. الإصلاح الأمني والعسكري.

عكست القضية الأخيرة، الإصلاح الأمني والعسكري، الخلاف بين الجنرالين البرهان ودقلو (حميدتي)، وظهرت منذ فترة خلافات كبيرة بينهما حول قيادة القوات وفعالية كل منهما في الأمور العسكرية. وكان هناك اختلاف على عملية دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية بحسب نص الاتفاق الإطاري ومن قبله الوثيقة الدستورية. افترض قائد الدعم السريع خمس سنوات لعملية الدمج بينما اقترح القائد العام سنتين وهو ما رفضه الجنرال دقلو، وفي خطابه أمام الحضور في جلسة الإصلاح الأمني، أدان الجنرال دقلو ما جرى في 25 أكتوبر وأسماه بالانقلاب، وأنهم نادمون على المشاركة وتقويض العملية الديمقراطية، وأعلن دعمه الكامل للتحول الديمقراطي وتسليم السلطة للقوى المدنية[27]، ذاك الخطاب أغضب القوات المسلحة فتم سحب العسكر المشاركين في الورشة في 29 أذار/مارس2023، في إعلان واضح لرفض الخطاب ورفض عملية الإصلاح، ما مهد للصراع/الحرب في 15 إبريل 2023

15 إبريل 2023، الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية

رشح بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة، عديد من الاتهامات حول إثارة العنف، واتهمت قوات الجيش قوات الدعم السريع بالتحريض على السيطرة على مواقع إستراتيجية/رئيسية في العاصمة، وأن الجيش يحاول الاستيلاء/الاستئثار بالسلطة

26 الانقلاب في السودان: عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة والوزراء ويعلن حالة الطوارئ، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. www.bbc.com

27 الكشف عن أسباب انسحاب الجيش من ورشة عمل الإصلاح الأمني والعسكري، 29 مارس 2023 www.alrakoba.net

بدعم من أتباع/مناصري نظام البشير، إذ الطرفان متأهبان لحدوث صراع بينهما مدعومًا بحجج يرى الطرفان أن الطرف الآخر هو المتربص، اعتمادًا على جميع المؤشرات التي ومنذ الانقلاب في 25 أكتوبر تنذر بوقوع صراع حتمي بينهما، وما حدث في 15 إبريل ما هو الا وصول الاحتقان إلى ذروته. للصراع أبعاد سياسية، وتتمركز في طموح الفريق دقلو إلى أن يصبح رئيسًا للسودان، وأن يكون على هرم السلطة خاصة مع تكراره الدائم بأنه قانونيًّا جزء من القوات المسلحة[28]، وقد كانت قواته جزءًا من القوى التي ساهمت في سقوط نظام البشير وحماية الثورة، ويجب أن لا ينظر إليه وإلى قواته على أنها مليشيا «الجن جويد» ذات التاريخ المعروف في دارفور منذ 2003. رغم كل تلك الحُجج التي ساقها قائد الدعم السريع لتبييض موقفه فيما بعد الثورة وطوال الفترة الانتقالية، فإن الشارع رافض لوجودهم في العملية السياسية ووجوب حل القوات وأن تتبع الجيش، وهناك شعار شهير يُردد منذ 2018 في بداية التظاهرات: **«يا برهان ثكناتك أولى ما في مليشيا بتحكم دولة»**، وهو إشارة واضحة لذهاب الجيش إلى ثكناته والابتعاد عن السياسة، وإلى قائد الدعم السريع مهما تم من تبريرات ما زالت قواته يُنظر إليها على أنها مليشيا، برغم القانون، والذي هو أيضًا غير مُعترف به وسقط بسقوط واضعه

إذًا ما بين إصرار الفريق حميدتي الاشتغال بالسياسة ورفضه من الشارع، سعى إلى خلق تحالفات مع الإدارات الأهلية خاصة في إقليم دارفور وأغدق عليهم بالمال والسيارات، وفرض نفسه راعيًا لعملية السلام، كاسبًا للقوى المُوقعة على اتفاق جوبا للسلام، حركات الكفاح المسلح لأقاليم دارفور. مع تسارع ديناميكيات العملية السياسية مصحوبة بخلق تكتلات وأحلاف سياسية داخل القوى السياسية وكذلك في الجانب العسكري، تعقدت الفترة الانتقالية وأصبح الوصول إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري أمرًا تصحبه الشكوك وفقدان الثقة بين الفاعلين جميعًا، مع وجود شارع متأهب يرفض أية مساومة سياسية يمكن أن تعطى للمتسببين في مجزرة فض الاعتصام ودم الشهداء منذ بدايات الثورة في 2013 فرصة أخرى للحكم وأن تكون هذه المساومات ضياعًا لحق شباب فقدوا أرواحهم حفاظًا/تحقيقًا للدولة المدنية. ليس من المقبول أن يتحقق طموح الفريق دقلو في أن يصبح رئيسًا لشعب قال رأيه في مشاركته للسلطة منذ أربعة أعوام[29]. يمكن القول إن الطموح السياسي والسعي المُخطط له من قِبل قائد قوات الدعم السريع، متبعًا لعدد من النصائح ومحاطًا بعدد من المستشارين السياسيين للمساهمة بطريقة أو بأخرى في إيجاد طرق يمكن أن يكون بها في سدة الحكم ومحاولة لنسيان الماضي القريب لقواته، كل ذلك اصطدم برفض قوي من المؤسسة العسكرية، القوى المدنية والشارع، كل الذي حدث منذ بدايات الفترتين الانتقاليتين بعد الثورة كان يصب فيما يعرف بمتطلبات المرحلة والحفاظ على موازين القوى إلى أن تعدى الفترة الانتقالية وتم الانتقال الفعلي إلى مرحلة الانتخابات.

عامل آخر ساعد على اندلاع الحرب وهي العلاقة التهديدية ما بين قوات الدعم السريع ومنسوبي النظام السابق، من وجهتي نظرهما، فالإسلاميون يرون في «حميدتي» «الحوار الذي تغلب على شيخه» وأنه صنيعتهم ومن الواجب أن يدعم بقاءهم ووجودهم الفاعل في العملية السياسية، وأنه تمرد على الذي صنعه وأوجده بقانون مكنه من السلطة والثروة، وهنا نعني نفوذ دقلو في أقاليم دارفور وسيطرتهم على جبل عامر وهو جبل ذهبٍ أصبح في ملكيتهم، إضافة إلى إنشائهم مجموعة من الشركات لديها فروع في إفريقيا ودول الخليج، وبالطبع فاقت استثمارات الدقلو استثمارات الدولة وأصبحوا دولة داخل الدولة، وكذلك نجاح محاولاتهم في استقطاب عدد من الشباب لقوات الدعم السريع والتي تدفع أموالًا كمرتبات أعلى من مرتبات الجيش، بالطبع مفاتيح القوى والسيطرة تتكتل باكتمال معادلة المال، القوات والعتاد وكل ذلك امتلكه «حميدتي» بمساعدة دول إقليمية تستفيد من وجوده كفاعل ومسيطر يضمن لها ديمومة الموارد وامتلاكها.[30] للصراع بعدٌ اجتماعي تجسد في تغيير الموروث السياسي والاجتماعي «لدولة 1956» وهو حديث مُثار أخيرًا بصورة واسعة وسط مُثقفي دارفور بصورة عامة والمثقفين الموالين للدعم السريع، في أن دولة 56 عملت على «تطوير» الخرطوم، مُهمشة لبقية الأقاليم والمناطق في السودان، إضافة إلى أنها فشلت في إدارة التعدد الديني، الإثني والثقافي في البلاد. المناداة الدائمة من الرافضين «لدولة 56» يراها آخرون بأنها كلمات تحميسيه أريد بها تجييش مزيد من أبناء إقليم دارفور والالتفاف حول الدعم السريع، تنفيذًا لمشروع حلموا به منذ فترة، وقد

28 نص القانون على أن «قوات الدعم السريع قوات عسكرية قومية التكوين، تهدف إلى إعلاء قيم الولاء لله ثم الوطن، وتقوم بدعم ومعاونة القوات المسلحة والقوات النظامية». أجيز من قبل البرلمان في 15 يناير 2017. للمزيد انظر/ي د. محمد أحمد سليمان «قوات الدعم السريع: قراءة في الإطار السياسي والقانوني 4/3» https://sudanile.com

29 لقاء مع إحدى عضوات لجان المقاومة منطقة أم درمان القديمة، 23 سبتمبر 2013 عبر الواتس آب.

30 للمزيد انظر/ي انقلاب السودان: من هو محمد حمدان دقلو تاجر الإبل الذي أصبح في صدارة المشهد السياسي في السودان؟ https://www.bbc.com/arabic/middleeast

وجب تحالف الجميع حول تنفيذه، موازيًا لخطاب «تحقيق الديمقراطية» عبر السلاح، وإذا ما انتصرت القوات في هذه المعركة فالديمقراطية آتية. هشاشة وعدم منطقية الخطاب تعكس مدى العمق الاجتماعي للصراع/الحرب وبأن مجموعات مدنية تسعى من خلال البندقية لتحقيق ما لم تستطِع تحقيقه بالحُجة. وكل ذلك يُقرأ في إطار الهشاشة العامة في الدولة السودانية وعجزها على مر خمسة عقود من إدارة التنوع توافقيًا ووضع مشاريع تنموية متوازنة، تصب في خلق دولة متماسكة وحديثة، دولة المؤسسات وليست دولة القبيلة وسيطرتها.

إذًا ما حدث في 15 إبريل هو انعكاس واضح لما يجري من صراعات داخل المؤسسة العسكرية والدعم السريع من جهة وما يحدث من صراعات داخل القوى المدنية من جهة، خالقة لوضع سياسي مُعقد تعقدت معه العملية السياسية وأرجع السودان إلى مربع الحروب والنزاعات والصراع/الخلاف الأبدي ما بين المدني والعسكري. رغم هذه الصورة القاتمة في إيجاد حلول للوضع الحالي سعت بعض القوى المدنية إلى عمل مبادرات تساهم في حل عقدة الخلاف ووجود أرضية مشتركة لكل القوى من التفاوض حول نقاط الخلاف وتفعيل الحل السلمي

المبادرات المدنية لإيجاد الحل

سعى عدد من المدنيين إلى إيجاد حل لإيقاف الحرب منذ اندلاعها، ونتج عدد من المبادرات التي قادها المدنيون، منها الشبابية والنسائية، كل يرى وقف الحرب ضرورة ويجب أن توجد طريقة للمساعدات الإنسانية للمواطنين خاصة مع قلة/انعدام بعض الأدوية الأساسية للحياة، مع أوضاع تتصاعد يوميًا تفقد معها البلاد البنى التحتية، بتهدم المنازل وضياع المتلكات

تأكيدًا على أن المبادرات تسعى إلى الحل السلمي للحرب وأن لا طرف كاسب وإنما الوطن والمواطن هما الخاسر الأكبر، وأن الحرب هي العدو المشترك للجميع، رغم كل النقاط المتطابقة مع اختلاف الصيغة والكلمات فإنها واحدة، إذًا يبقى السؤال حول كيفية جمعها تحت مظلة واحدة يتحقق معها إيقاف الحرب، محاكمة الجناة، وتحقيق العدالة، كبداية لمشروع تحقيق السلام المُستدام والشامل.

في محاولة لوضع تساؤلات حول المجهودات المدنية وأعني بها جميع المبادرات والاجتماعات التي يقودها المدنيون في الداخل والخارج لحل الأزمة الحالية، فإن التجارب منذ الحكومة الأولى والثانية للفترة الانتقالية، أثبتت ضرورة التفكير وحسم مسألة: ماذا بعد السقوط؟ والآن: ماذا بعد الحرب؟ ما يؤكد على ضرورة الإجابة على

- الوضع الإنساني، والبيئي نتيجة الحرب؟
- إيقاف الحرب والتعامل مع طرفيها وكيفية استجابتهم في المراحل القادمة؟
- مسألة إبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسية؟
- شمولية الجبهة المدنية، ونعني الأحزاب، المجتمع المدني، مجموعات نسائية ومجموعات شبابية؟ لتفادي العمل في جزر منفصلة تشتت الجهود وتهدر الوقت؟
- الإسلاميون غير المنتمين إلى حزب المؤتمر الوطني، ولديهم دعوة للإصلاح وتعديل المسار؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تطرح لمناقشتها بشفافية ووضوح، لضمان بداية صحيحة ومستفيدة من الماضي البعيد والماضي القريب سياسيًا واجتماعيًا

تتفق جميع المبادرات المدنية على ضرورة الحكم المدني كمخرج للحل المُتعثر منذ الاستقلال، في إيجاد حكم مُستدام في السودان، مع التأكيد على ضرورة خروج العسكر من السياسة وتوفيق الشأن الداخلي العسكري، بعيدًا عن أمور الحكم والذي يجب أن يكون مدنيًا كاملًا. الجدول أدناه يصنف/ يوضح المبادرات المدنية التي خُلقت/أوجدت بعد الحرب لدعم التحول المدني الديمقراطي في السودان

تصنيف المبادرات المدنية[31]

	اسم المبادرة	نوع المبادرة	موقفها من النزاع
1	مبادرة المسار السياسي لإنهاء التمرد وتعزيز مشروع الدولة الوطنية	مبادرة سياسية	المبادرة منحازة إلى الجيش السوداني
2	إعلان موقف مشترك حول قضايا الحرب والتحول المدني	مبادرة قاعدية/ سياسية	المبادرة محايدة لم تظهر انحيازًا واضحًا لأحد طرفي النزاع
3	مبادرة منسم	مبادرة مدنية	المبادرة تدين طرفي النزاع
4	مبادرة مشروع الفكر الديمقراطي	مبادرة أكاديمية	المبادرة محايدة لم تظهر انحيازًا واضحًا لأحد طرفي النزاع
5	تجمع القوى المدنية	مبادرة سياسية/ مدنية	المبادرة تدين طرفي النزاع
6	الجبهة النقابية لوقف الحرب وبناء الديمقراطية	مبادرة قاعدية	المبادرة تدين طرفي النزاع
7	مبادرة حماية السودان	مبادرة سياسية	المبادرة منحازة إلى الجيش السوداني
8	مبادرة الجبهة المدنية لإيقاف الحرب	مبادرة مدنية / سياسية	المبادرة تدين طرفي النزاع
9	تحالف قوى الحراك الوطني، الحرية والتغيير الكتلة الديمقراطية، التراضي الوطني، الوفاق الوطني	مبادرة سياسية	المبادرة منحازة إلى الجيش السوداني
10	مبادرة القوى المدنية / شرق السودان	مبادرة مدنية	المبادرة تدين طرفي النزاع
11	الميثاق الثوري لسلطة الشعب	مبادرة قاعدية	المبادرة تدين طرفي النزاع.
12	إعلان أسمرة	مبادرة سياسية	المبادرة منحازة إلى الجيش السوداني
13	الشبكة الشبابية لإيقاف الحرب وتأسيس التحول المدني الديمقراطي	مبادرة مدنية	المبادرة تدين طرفي النزاع
14	إعلان مبادئ القوى المدنية الثورية لإنهاء الحرب والعمل الوطني المشترك	مبادرة مدنية	المبادرة تدين طرفي النزاع

تأثيرات الحرب في دول الإقليم والجوار

التأثيرات الاقتصادية

أثرت الحرب الحالية في عدد من دول الجوار والمحيط الإقليمي بصورة واضحة، عدد من دول الأقاليم تعتمد في احتياجاتها اليومية على ما يرد إليها من السودان خاصة دولة مصر التي تغطي معظم احتياجاتها من اللحوم من الصادرات السودانية، وكذلك المواد الخام: الكردي، السمسم، الفول، الصمغ العربي وغيرها. إضافة إلى التبادل التجاري من بضائع ومواد غذائية تُصدر للسودان في ظل التعاون التجاري يبين البلدين. يرفد السودان مصر بنحو 10% من احتياجاتها من هذه السلع، وهو ما يزيد الضغط على أسعار اللحوم محليًا والتي ستنعكس على معدلات التضخم المرتفعة. وكشفت بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، حول التبادل التجاري بين مصر وقارة إفريقيا خلال الربع الأول من العام الجاري، أن السودان احتل

31 بحث حول تحليل وجهات نظر الفاعلين المدنيين، قام به فريق بحث بتكليف من منظمة Conflict Dynamics International 2023

المرتبة الثانية بقائمة أكبر 5 أسواق مستقبلة للصادرات المصرية بقيمة 226 مليون دولار.[32] وهناك أيضًا مؤسسات مالية إقليمية مثل «أفريكسيم بنك» لديها نحو 930 مليون دولار قروض في السودان، ولديها تأمين على 220 مليون دولار فقط منها، ومع تأزم الأوضاع نتيجة الحرب ستتأثر أعمال البنوك ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف ومدى قدرتها على تمويل المشاريع في المنطقة. بهذا التوضيح الاقتصادي حول تأثيرات الحرب الاقتصادية في البلدين يتبين أن المسألة لم تعد مجرد صراع بين طرفي الجيش والدعم السريع، ولكنها مصير بلد يعاني من هشاشة مؤسسات وإدارة حكيمة منذ سنوات، تجلت نتائجها في الأزمة المُفتعلة التي سوف تدمر ما تبقى من مشاريع اقتصادية ترفد الاقتصاد (الذي كان يعتمد على رزق اليوم باليوم) ودولة تعتمد الجباية من مواطنيها لتوفير مواردها وخاصة فيما يُعرف بالقطاع غير المُنظم، الذي أصبح في حالة تعثر تحتاج إلى زمن وتدابير حكيمة لإحيائه مرة أخرى. تعتمد أسواق دولتي جنوب السودان وإفريقيا الوسطى على 70 في المئة من السلع الغذائية المنتجة في السودان، مثل: السكر، الطحين، معجون الطماطم وزيوت الطعام.[33]

قام البنك الدولي نتيجة لكل ذلك، بتعليق تعهد بمنح قدرها مليارا دولار، وكذلك علق صندوق النقد تمويلًا بنحو 150 مليون دولار بعد أن وافق في يونيو/حزيران 2021 على برنامج قروض بقيمة 2.5 مليار دولار. بالفعل ما يحدث في الخرطوم ستظل تداعياته الاقتصادية فوق احتمال المواطن وكذلك الدولة، وما يترتب عليه من نفور الاستثمار الدولي والإقليمي لمدة ليست بالقصيرة حتى وإن توقف القتال فسوف تظل آثاره باقية لفترة، ويحتاج إلى إصلاح وتطوير اقتصادي.

التأثيرات الأمنية

يقع السودان في وسط منطقة مُلتهبة ومزدحمة بالمهددات الأمنية، فهو الرابط بين الساحل الإفريقي، الصحراء والمنطقة العربية، وعديد من دول جواره لديها مشاكل داخلية وعدم استقرار سياسي ومن المؤكد أنه يؤثر ويتأثر بمحيطه، والمشكلات الأمنية في المنطقة بمثابة «الدومينو» كل ما حصل ارتباك سياسي في بلد إفريقي انتقل إلى الدولة الأخرى، وأخيرًا شهدت منطقة غرب ووسط إفريقيا اضطرابات سياسية جادة بسبب الانقلابات العسكرية في: النيجر، مالي، وبوركينا فاسو، المُحصلة ثماني انقلابات في سنة واحدة. إذًا كل هذه الاضطرابات الأمنية يأتي عليها الوضع في السودان وهو أمر يمكن أن يولد منطقة خصبة لهروب المجموعات الإرهابية، والمجموعات المُعارضة لحكومات بلدانها ويساعد في ذلك حدود السودان المفتوحة والمُتداخلة. إضافة إلى وجود روابط وعلاقات دم بين عدد من القبائل في السودان وقبائل في دول وسط وغرب إفريقيا، وخاصة بين السودان وبين

32 كيف تؤثر الحرب في السودان على اقتصاد مصر؟ https://www.alarabiya.net

33 آثار الحرب السودانية تنتقل إلى أسواق بلدان الجوار. https://www.skynewsarabia.com

دول تشاد، النيجر، وإفريقيا الوسطي. وهو أمر يصعب السيطرة عليه في ظل الأوضاع الحالية، خاصة مع انتشار قوات الدعم السريع في منطقة غرب السودان، ومساندة عدد من المجموعات من دول الجوار لها في حربها في الخرطوم. اعتمادًا على ذلك، فإن الحاصل في الخرطوم ليس ببعيد التأثير في جميع الدول المُحيطة وحتى مصر، إثيوبيا وإريتريا تأثرت بلجوء عدد غير قليل من السودانيين إليها، ما سوف يؤثر في تنامي الأسعار، المراقبة الأمنية وكذلك الإجراءات الحدودية

الأزمة السودانية كيف تهدد الأمن في منطقة الساحل الإفريقي https://www.dw.com/ar

للحرب تأثير واضح في قضية سد النهضة وتوزيع حصص المياه بين الدول الثلاث: السودان، إثيوبيا ومصر، خاصة وأن السودان يلعب دور الحلقة الواصلة بين البلدين خاصة بعد الاضطرابات بين إثيوبيا ومصر حول مسألة حصص المياه وتوزيعها. كل هذه القضايا تحتاج إلى حل، ولكن بالتأكيد يصعب حلها ونقاشها في ظل ما يحدث وانشغال منابر الوساطة بإيجاد حل لإيقاف وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية وهي القضايا ذات الأولوية حاليًا وأي قضايا يمكن بحثها في مرحلة قادمة

خلقت الحرب في الخرطوم تعقيدات سياسية، أمنية واقتصادية مع دول الجوار تزيد من تعقيدات الداخل بسبب تشابك الثلاثة محاور وصعوبة الفصل بينها في ظل قارة أوضاعها لم تشهد استقرارًا على المستوى السياسي والأمني لفترات طويلة

سيناريوهات الحرب

1. الصراع العسكري-العسكري

ذهبت عديد من التحليلات بعد 15 إبريل إلى أن المؤسسة العسكرية تمر بأزمة قيادة واضحة، تمثلت في عدم التمكن/هزيمة قوات الدعم السريع والوفاء بإنهاء الحرب والتي قُرر لها أن تنتهي في أيام قلائل بحسب حديث الفريق ياسر العطا، مساعد القائد العام للقوات المسلحة[34]. من الواضح أن القوات المسلحة تفاجأت بمقدرة الطرف الآخر على الاستمرار في الحرب لعدد من الشهور. تبين من الأحداث الحالية ومقدرة قوات الدعم السريع من السيطرة على جميع المناطق في السودان، وإظهار القوة والعتاد، أن قوات الشعب المسلحة تحتاج إلى مُراجعات كبيرة في أدائها كمؤسسة، ومدى جاهزيتها لخوض صراعات في معارك داخلية غير متكافئة القوة. أظهرت الحرب الحالية مدى جاهزية قوات الدعم السريع وتفوقها على القوات المسلحة، بالعدد والأجهزة والعتاد.

34 ياسر العطا: الحرب ستنتهي قريبًا، صحيفة التغيير السودانية, أخبار السودان https://www.altaghyeer.info

يلجأ عدد من المُحللين إلى أن واحدة من الأسباب الرئيسية في ذلك هي انشغال الجيش بالشأن المدني ونعني الحكم والانقلاب على الحكومات المدنية وتدخله المباشر في السياسة، الأمر الذي كان خصمًا من التأهيل، التدريب ومواكبة تسارع التطورات التكنولوجية في المجال العسكري والذي وضح جليًّا في مقدرة الدعم السريع وهي قوات غير مؤسسية إلى تفوقها عليه في ذلك.[35] يتولد سؤال من الواقع الحالي وخاصة بعد الجهود المبذولة دوليًّا لرأب الصدع بين القوات المتحاربة وكيفية إيجاد طريقة للدمج، أو إعادة التسريح. كل ذلك يتطلب وقتًا كافيًا للمعالجة، ولكن تظل العراقيل محيطة بكيفية الدمج ومدى قبول الطرفين بذلك وفق التعنت الحاصل حاليًّا، وعدم قبول عدد من الضباط بأن يصبح الدعم السريع جزءًا من الجيش وكيفية إدارة المؤسسة وتراتبية المناصب؟

ذهب السودان وثرواته.. نقاط ملتهبة على خارطة الصراع، https://cnnbusinessarabic.com/energy [36]

2. الصراع المدني-المدني

يُختصر الصراع المدني-المدني في وجود أزمة ثقة بين المكونات المدنية وانشقاقاتها المُستمرة مع محاولاتها المتعثرة على الدوام في خلق تحالفات مستدامة. هناك العديد من الدروس المستفادة منذ الفترة الانتقالية وكيفية إدارة الشأن المدني-المدني بعيدًا عن تدخلات العسكر، لكن من الواضح أن التنافس غير الحميد هو سبب أغلب المشاكل الظاهرة وغير الظاهرة بين القوى المدنية، إضافة إلى ظاهرة الانقسامات بسبب تضارب المصالح والركون إلى «العقلية الكروية» المتعصبة لفريق دون الآخر والمساندة رغم الضعف وغض الطرف عن اللجوء إلى معرفة أسباب الضعف وتقويتها بالاستفادة من المعطيات الحالية والسابقة

تحتاج القوى المدنية إلى أن تتحد لتعبر في المرحلة القادمة وأعني بها مرحلة ما بعد الحرب التي سوف تنتهي طال زمنها أو قصر. يبقى التحدي الأعظم حول بناء الثقة، العمل الجماعي وخلق/إيجاد مشروع جامع غير إقصائي يتوافق عليه الجميع، بصورة مُرضية نسبيًّا يساعد فيه المدنيون لبناء دولة الحرية، السلام والعدالة كموجة أخيرة لموجات اكتمال «الثورة» في مدها وجزرها. خاصة وأن القوى المضادة ما زالت تسيطر على مفاصل الموارد وتوجد التحديات أمام تحول ديمقراطي مؤسس على قواعد توافقية وشمولية تسع الجمع المختلف، ولكنه مُتفق على ضرورة ابتعاد العسكر عن السياسة وبناء الدولة المدنية/ دولة المواطنة

35 «تقرير حول الحرب في السودان، ما الذي يحدث في ود مدني». https://www.bbc.com/arabic/articles

36 توضح الصورة الأبعاد الاقتصادية للحرب/الصراع بين القوتين المُتقاتلتين في السودان وأن الحرب في أساسها حرب لتثبيت النفوذ في الحكم، ولكن الأساس هو الموارد الموجودة في المناطق المفصلة على الخريطة. الموارد الموجودة، أهمها: الذهب والمعادن الأخرى وهو ما يفسر التدخلات الدولية ونعني دول الأقاليم والدول الأخرى في مد الطرفين بالمُعينات للحفاظ على ضمان استمرار تدفق الموارد إليها. بحسب تطورات الصراع حاليًّا تشير الخريطة إلى توسع انتشار قوات الدعم السريع وسيطرتها على ولايات: الجزيرة، سنار، في مواصلة زحفها نحو الشرق

ابتكار الحياة اليومية.. عن الوصول إلى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحرب في السودان

ويني عمر

مقدمة

«أكبر أزمة نزوح في العالم»، هكذا تُوصف الأزمة التي نتجت من حرب الخامس عشر من إبريل في السودان، ووراء هذا التوصيف كثير من التفاصيل، حيث يشكل عدد النازحين/ات الآن حوالى 10.5 مليون نازح/ة، منهم قرابة 3 ملايين نازح منذ ما قبل حرب الخامس عشر من إبريل وما يقرب من الـ8 ملايين نازح/ة منذ بداية الحرب.[37]

تبدو أزمات السودان مترابطة بشكل لا يمكن معها فصل التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت منذ سنوات من الأزمات السياسية والاقتصادية المعيشة الآن، فتقليل الإنفاق على القطاع العام وعلى قطاع الخدمات والرعاية في السودان أدى إلى انهيار هذا القطاع، والتوجه نحو القطاع الخاص الباهظ الكلفة. كما أن اقتصاد الحرب الذي ظلل البلاد لسنوات عديدة حوَّل ميزانيات الدولة نحو مزيد من الأمننة والإنفاق على العسكرة وشراء السلاح والإنفاق على الأجهزة الشرطية والعسكرية بما في ذلك طرفا النزاع: الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

هنالك حوالى 18 مليون طفل خارج التعليم الآن[38]، وقد دُمرت المؤسسات الصحية والعلاجية وأماكن السكن وجزء كبير من البنية التحتية في العاصمة الخرطوم وفي إقليم دارفور، تسبب النزاع في خسائر كبيرة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من 11 مليونًا (نوفمبر 2022) إلى 15 مليونًا (نوفمبر 2023). لقد أصبح من المتعذر الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي ومرافق النظافة، وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا على الصحة العامة.[39]

يبدو الأثر الأبرز لهذه الحرب متعلقًا بحالة التهجير القسري التي عايشها كل من سكن/ت في مناطق النزاع، إذ أجبر الجميع على الرحيل عن منازلهم/ن وأماكن عملهم/ن وبذلك خسروا/ن قوت يومهم/ن وكل معينات الحياة اليومية، بالإضافة إلى حالة النهب التي تعرض لها الجميع إما وهم في منازلهم وإما بعد أن غادروها، بما في ذلك مدخراتهم، السيارات وكل الممتلكات الثمينة.

أولًا: كيف كان الحال؟

هناك قرابة 2.5 مليون نازح في السودان منذ ما قبل حرب الخامس عشر من إبريل معظمهم في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي كانت أيضًا مراكز صراع ممتدة على مدى السنوات العشرين الماضية، 18 مليون شخص كانوا في حاجة إلى المساعدات الإنسانية منذ ما قبل الحرب، أي فرد من بين كل ثلاثة أفراد

خلال سنتين من الفترة الانتقالية، تم افتتاح ثلاثة سجون، في كل من: الخرطوم، القضارف، والنيل الأبيض، تقول هذه الحادثة كثيرًا عن توجه الحكومة الانتقالية المعسكر في فهمها للأزمات الاجتماعية وعن مشروعها السياسي.

قدمت اعتصامات المحليات تصورًا لما يراه الناس حقوقًا أساسية في مناطقهم/ن ومحلياتهم/ن، ففي عامي 2020 و2021 انتظمت الاعتصامات المحلية في مختلف ولايات السودان حول مطالب أساسية تتمثل في الوصول إلى الأمن كحق، الوصول إلى المياه النظيفة والصحة والحق في تشاركية اتخاذ القرار على مستوى المحليات،[40] تم تجاهل هذه المطالب في مقابل الاستمرار في التوجهات التي أعلنت عنها الحكومة الانتقالية عبر ميزانية 2020 والتي سُميت «الاقتصاد السوداني بين التحديات الماثلة والآفاق الرحبة – موازنة عام 2020»

37 مصفوفة تتبع النزوح التابعة للأمم المتحدة، يمكن الوصول إليها عبر هذا الرابط: https://dtm.iom.int/sudan

38 الحرب.. أزمة التعليم ترسم ملامح تقسيم السودان، سودان تريبيون، تم الوصول إليه بتاريخ: 17 يونيو 2024، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://sudantribune.net/article28748/

39 حرب السودان وأثرها المدمر في البنية التحتية،المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، 12 يناير 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/qAkmW

40 وبني عمر، اعتصامات ناس السودان و»الحق في المدينة».. سبع مسائل مُلحة (1-4)، صحيفة الحداثة اليومية، 12 سبتمبر 2022.

بخمسة دولارات للفرد، هكذا عالجت الحكومة الانتقالية الفجوة بين رفع الدعم وسياسات خفض الإنفاق العام وبين قدرة المواطنين/ات على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. تحرير كامل لأسعار المحروقات في يونيو 2021 ومن ثم رفع الدعم عن الخبز وعن الكهرباء في يناير 2022. عبر برامج الدعم النقدي المباشر للمواطنين «ثمرات» وبرنامج «سلعتي» الذي يهدف إلى توفير السلع التموينية الأساسية بأسعار مخفضة، في محاولة من الحكومة الانتقالية لتغطية العجز نتيجة رفع الدعم، لكن كلا البرنامجين كانا محدودين جدًّا في قدرتهما على تغطية الفجوة نتيجة هذه السياسات.

اعتصام «ترس الشمال» كان ردًّا معتبرًا على السياسات الاقتصادية التي رفعت يد الدولة عن دعم الكهرباء[41]، تأثر المزارعون بهذه السياسات بشكل سريع بأسعار الكهرباء التي ارتفعت بشكل أثر في هذ القطاع، وفي المقابل لم يتم دعم قطاعات الصحة أو التعليم أو زيادة الإنفاق العام كما أُقترح، وبقيت هذه القطاعات في حالة من العجز عن تقديم الخدمات إلى قطاعات واسعة من المواطنين/ات.

اتسمت تلك الفترة بمركزة الأولويات المتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي من دون التفكير في التبعات الاجتماعية لهذه السياسات، أي أن تعنيه هذه السياسات على مستوى وصولية المواطنين/ات للحقوق الأساسية وللحياة الكريمة اللائقة. واتسمت أيضًا باستمرار الكشات[42] والعنف الاقتصادي على كل الفئات التي تعمل في الاقتصاد غير المنظم، إذ واجهت النساء بائعات الشاي والأطعمة، والنساء اللاتي يعملن في صنع الكحول البلدي وغيرها من القطاعات، الاعتقالات المستمرة ومصادرة أدوات العمل والغرامات والتهديد بالسجن.

يمكن فهم هذه التوجهات في سياق التبعية لسياسات المؤسسات المالية الدولية، وما يحدث الآن هو مواصلة لهذه التوجهات مع هيمنة اقتصاد الحرب، فتقليص الإنفاق على القطاع العام وعلى الحقوق الأساسية قابلة للزيادة، وفي الضرائب، وتصدير الموارد بلا رقابة، وفي توجيه ميزانيات الدولة نحو الحشد من أجل الحرب والتسليح.

ثانيًا: التجويع كسلاح في الحرب

تقول الإحصائيات إن حوالى 25.6 مليون مواطن ومواطنة سودانيين يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي حادة، بينما يواجه الذين/ئي يعيشون في معسكرات النزوح واللجوء داخل البلاد خطر المجاعة.[43] زادت الحرب من وطأة الأوضاع الاقتصادية ومن قدرة الناس على الوصول إلى الطعام وإلى الاحتياجات الأساسية، لكن هذه المشكلة في تفاقم مستمر، تقول التحديثات المستمرة لبرنامج الغذاء العالمي إن الانتقال إلى حالة انعدام الأمن الغذائي كانت وضعًا مستمرًّا فرضته حالة التضخم الاقتصادي وعدم الاستقرار التي صاحبت الانقلاب العسكري والفترة التي تلته بالتحديد.

تشير الأرقام إلى أن كارثة انعدام الأمن الغذائي في تفاقم، تأثرت معسكرات النازحين/ات في دارفور بشكل كبير، إذ تقول الأرقام إن 110 شخص من بينهم 66 طفلًا توفوا في معسكر «كلمة» للنازحين[44] بسبب سوء التغذية وعدم القدرة على الوصول إلى الطعام.

وتدل أحدث خارطة حول أوضاع الأمن الغذائي على توسع رقعة أزمة الغذاء، ما ينذر بوضع المجاعة في السودان، إذ تتضافر عوامل عديدة لتدفع بالأوضاع نحو الأسوأ باستمرار. أول هذه الأسباب متعلق بحجم المساعدات التي تلقاها السودان منذ بدء الحرب، حيث تم الوفاء بـ18% فقط من نسبة التمويل المطلوب للاحتياجات الإنسانية.[45]

41 (ترس الشمال).. كيف تشكلت حركة المقاومة وما مطالب المحتجين؟ بيم ريبورتس، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/pqGO4

42 الكشة هي عمليات مداهمة تقوم بها الأجهزة الشرطية والأمنية ضد العاملين/ات في القطاع الاقتصادي غير المنظم، يتم فيها عادةً اعتقال العاملين والعاملات ومصادرة أدوات عملهم/ن وفرض غرامات باهظة، ويواجهون السجن في حالة العجز عن دفع هذه الغرامات.

43 Sudan: IPC Acute Food Insecurity Snapshot l April 2024 - February 2025 https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-ipc-acute-food-insecurity-snapshot-l-april-2024-february-2025

44 وفاة 110 شخص بمعسكر كلمة خلال شهر واحد، راديو دبنقا، 21 مايو 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/2NVne

45 Sudan Situation Report, UN OCHA, June 2024, Link : https://shorturl.at/XiIu9

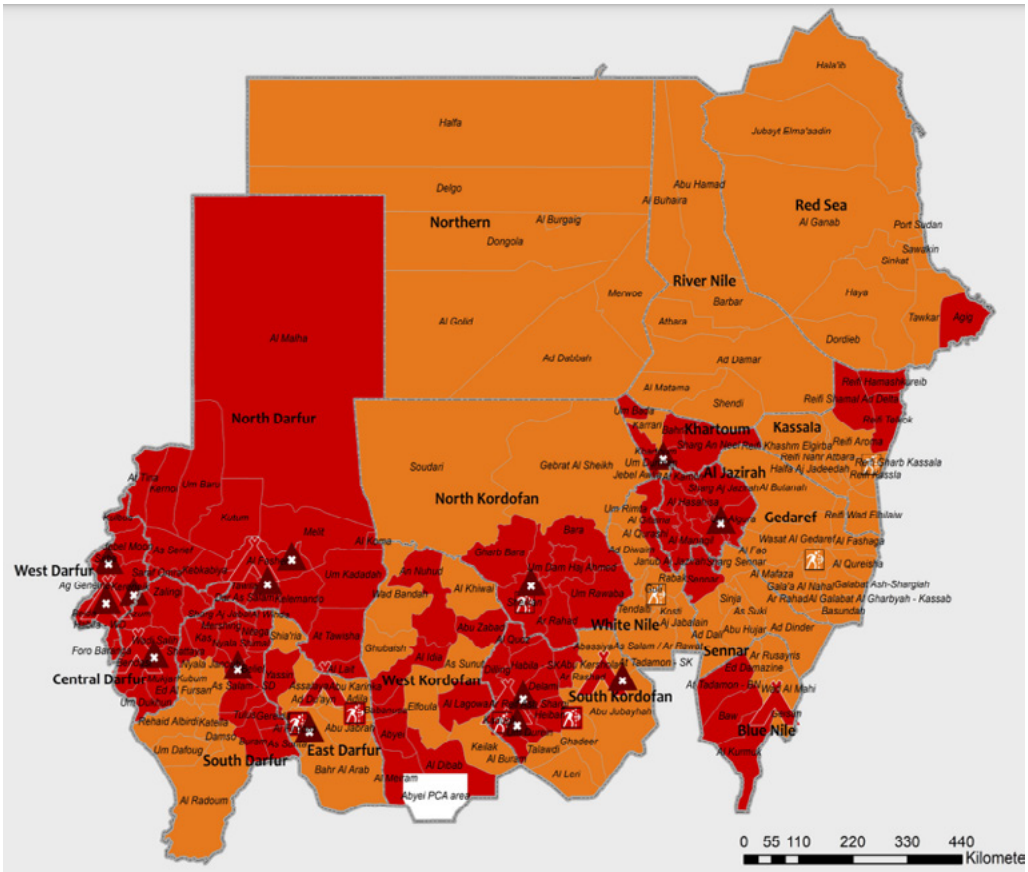

المصدر: https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-ipc-acute-food-insecurity-snapshot-l-april-2024-february-2025

يتأثر الوصول إلى الغذاء بشكل كبير بالقرارات البيروقراطية والأمنية التي يتخذها الجيش في مناطق سيطرته، حيث تعتبر قدرته على منح أذونات الحركة والتصاديق الخاصة بمرور وتحرك الشاحنات التي تحمل الإغاثات الغذائية. وبحسب بيانات الأمم المتحدة، لم يتلقَّ أكثر من 25,000 شخص في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية في الخرطوم والذين استهدفوا بالمواد غير الغذائية، لم يتلقوا مساعدات إنسانية بسبب التأخير في الموافقة على تصاريح السفر في بورتسودان. وقد تأخرت خطط إيصال المواد غير الغذائية إلى محليتي أم درمان وكرري بسبب انتظار الموافقة على تصاريح السفر.[46]

أعلن جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد عن إجراءات بيروقراطية وإدارية، بما في ذلك تسجيل المنظمات الإنسانية للعمل في السودان (من المفترض في بورتسودان) وفي جبل مره، الموافقات على تصاريح السفر، ورسوم التسجيل، والمشاركة الإلزامية لجيش تحرير السودان في تعيين الموظفين ومتطلبات الاتفاقيات الفنية. وبالإضافة إلى جيش تحرير السودان، بدأت الوكالة السودانية للإغاثة والأعمال الإنسانية -التي أنشأتها قوات الدعم السريع في 13 أغسطس 2023 لتسهيل المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها- في تنفيذ المعوقات البيروقراطية والإدارية، مثل: تسجيل المنظمات الإنسانية والموافقة على تصاريح السفر الإلزامية لحركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات في ولايات غرب وجنوب ووسط وشرق دارفور. ويؤثر الاتجاه المتزايد للتدخل العسكري الذي تمارسه أي قوات تحمل أسلحة في العمليات الإنسانية المخطط لها ويمكن أن يؤدي إلى إجراءات بيروقراطية مماثلة من جانب أي قوات أخرى تحمل أسلحة في منطقتي دارفور وكردفان.[47]

كما تعقِّد هذه الخطوات من سهولة وسرعة وصول المساعدات إلى آلاف من الأفراد حول السودان وفي المناطق الأكثر حاجة،

46 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السودان التحديث الإنساني (15 مايو 2024)، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/card/4FKFkWw3iT/

47 https://reports.unocha.org/ar/country/sudan

وترهن عملية المساعدات الإنسانية للتفاعلات والتحالفات السياسية بين هذه الأطراف بدلًا من أن تكون المساعدات الإنسانية بعيدة عن التجاذبات الأمنية والسياسية.

في ولاية الجزيرة، يُستخدم الغذاء أيضًا في إطار عمليات التجنيد، إذ تقايض قوات الدعم السريع بالتجنيد مقابل الحصول على الغذاء[48] بينما يتم مكافأة الذين يتم تجنيدهم بمنحهم الطعام والمساعدات الغذائية. ومنذ أن سيطر عليها الدعم السريع في أواخر العام الماضي، تم نهب مخازن الإغاثات الموجودة في مدينة ود مدني، ومخازن الحبوب التي يملكها المزارعون، بل وفرضت قوات الدعم السريع رسومًا على كل من يريد حصاد زراعته، وكل العمليات التي تعقب عمليات الحصاد.[49]

وفقًا لمسح أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، نزح 28% من المزارعين في السودان بسبب الصراع وأصبحت 53% من شركات تصنيع الأغذية لا تعمل،[50] أجري هذا المسح في ديسمبر من العام السابق، ويتوقع الآن أن تكون أعداد صغار المزارعين/ات التي نزحت أكبر بكثير، خصوصًا بعد سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية الجزيرة، إذ تحول معظم هؤلاء المزارعون/ات إلى العمل المأجور في المناطق التي انتقلوا إليها، بما فيها الأعمال في قطاع الخدمات أو الأعمال الصغيرة الحرة كالبيع في الأسواق في محلات صغيرة.

كما أظهرت البيانات التي قدمتها منظمة الغذاء العالمي أن الأسر الريفية في السودان أكثر عرضة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تقدر انخفاض المساحة المزروعة بنسبة 15% من متوسط الخمس سنوات الماضية، وانخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بنسبة 24%، وانخفاض إنتاج الدخن بنسبة 50%

تقلصت المساحات التي يمكن زراعتها إلى نحو 25% من المساحة التي تزرع سنويًا، وفقًا لمنصة السودان للزراعة والأمن الغذائي، التي قالت أيضًا إن كل المؤشرات تشير إلى فشل الموسم الزراعي لهذا العام بسبب توقف البنوك عن تمويل المزارعين، وكذلك لندرة مدخلات الإنتاج كالبذور والأسمدة.[51] تقدم كل هذه الأرقام تصورًا عمَّا سيكون عليه حال الوصول إلى الغذاء والأمن الغذائي خلال هذا العام إذا استمرت الحرب في السودان، فمع توقف عمليات التمويل التي يتلقاها المزارعون/ات بشكل فردي أو جماعي، ومع حالة عدم الأمن التي دفعت كثيرين إلى عدم المغامرة وزرع مساحات كبيرة. كما تقوم قوات الدعم السريع بنهب آليات زراعية وتقاوي وأسمدة من المشاريع الزراعية الواقعة على الحدود بين القضارف وسنار، ما يشكل تهديدًا للموسم الزراعي الحالي بحسب ما قاله مزارعون من ولاية القضارف.[52]

تأثر وضع الأمن الغذائي في إقليم جنوب كردفان بالحصار المفروض عليها، فسيطرة قوات الدعم السريع على محلية الدبيبات، والتي تربط ولاية جنوب كردفان بالطريق الرئيسي القادم من بورتسودان، حيث تصل الإغاثات عبر ميناء بورتسودان، ومنع الجيش السوداني لوصول المساعدات الإنسانية لمناطق يسيطر عليها الدعم السريع جعل الأوضاع أكثر خطورة، بالذات بعد أن انهارت المحادثات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش السوداني بشأن توصيل المساعدات الإنسانية، بينما أضطر كثيرون في جنوب كردفان لأكل أوراق الأشجار في ظل انعدام الخيارات والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ومحدوديتها في الأسواق.[53]

48 الدعم السريع يجعل من الغذاء سلاحًا للتجنيد القسري، منبر الدفاع الإفريقي، إبريل 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Y50Cn

49 مقابلة مع ناشط مدني من ولاية الجزيرة، 25 يونيو 2024.

50 Impact of the Ongoing Conflict on Smallholder Farmers in Sudan, International Food Policy Research Institute, December 2023, access through this link: https://shorturl.at/3lLlR

51 الحرب السودانية تهدد الموسم الزراعي، صحيفة المشهد السوداني، 12 يوليو 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر هذا الرابط: https://almashhadalsudani.com/economic-news/101024/

52 اتهام الدعم السريع بنهب آليات وتقاوي وأسمدة من المشاريع بين القضارف وسنار، سودان تريبيون، 9 يوليو 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر الرابط التالي: https://sudantribune.net/article288006/

53 مقابلة مع ناشطة مدنية من ولاية جنوب كردفان، 25 يونيو 2024.

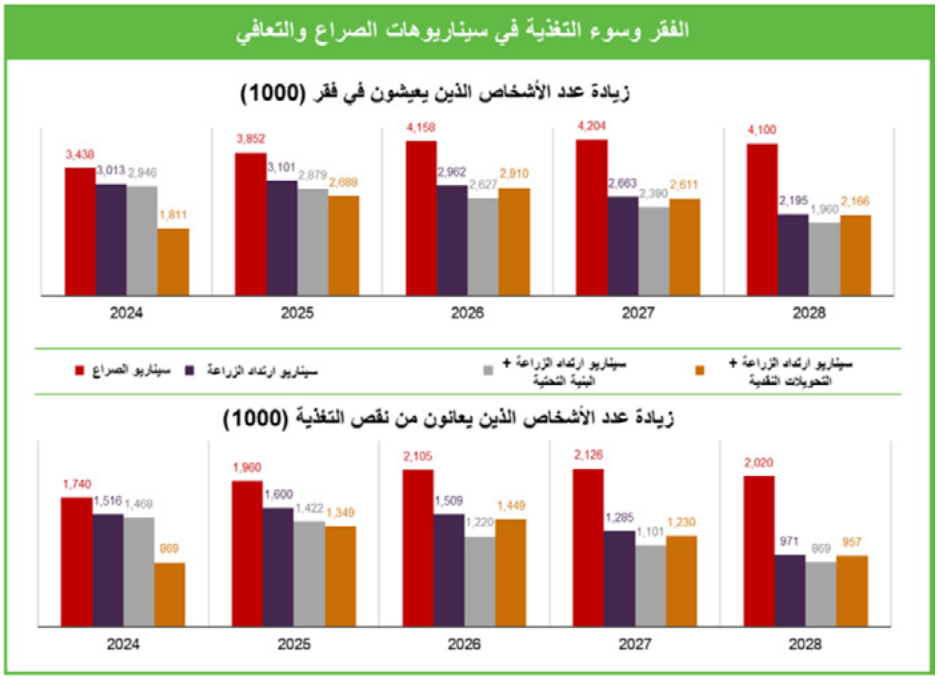

نتائج نمذجة آثار الصراع في المؤشرات الاقتصادية والفقر وسوء التغذية

وتزداد القدرة على الوصول إلى الغذاء صعوبة بالنسبة إلى اللاجئين/ات السودانيين في دول الجوار، إذ تعاني المعسكرات التي يقيم فيها آلاف اللاجئين/ات من قلة المساعدات المقدمة أو انعدامها تمامًا. في شرق تشاد، لجأ أكثر من نصف مليون شخص بسبب العنف في إقليم دارفور، وما زالوا يعانون بسبب عدم القدرة على الوصول إلى المساعدات الإنسانية بما فيها الطعام والمياه النظيفة والمأوى والوصول إلى الرعاية الصحية، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 1,200 حالة إصابة بالتهاب الكبد E، بما في ذلك ثلاث حالات وفاة،[54] كما أن عمليات توزيع الإغاثة تتخللها حالات تدافع ينتج منها إصابات وحالات اختناق عادة.

كما أن الوصول إلى مياه الشرب النظيفة يعد عائقًا آخر في سياق هذه الحرب، فوفاة أحد متطوعي غرف الطوارئ ببحري بسبب مياه الشرب الملوثة في مدينة بحري[55] تلفت النظر إلى حجم المشكلة المتعلقة بالوصول إلى المياه النظيفة والصالحة للشرب في كل مناطق النزاع الآن.

تسبب النزاع في خسائر كبيرة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من 11 مليون (نوفمبر 2022) إلى 15 مليون (نوفمبر 2023). لقد أصبح من المتعذر الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي ومرافق النظافة، وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا على الصحة العامة.[56]

تسبب القصف الجوي والذخائر المتفجرة في أضرار جسيمة لأنابيب المياه ومحطات المعالجة، ما أدى إلى نقص حاد في إمدادات المياه، حيث واجه أكثر من 300 ألف شخص في الخرطوم نقصًا في المياه بين إبريل وأكتوبر 2023. وأدى الضرر الذي أصاب البنية التحتية إلى إمداد متقطع من خدمات المياه، ما أجبر المدنيين على استخدام مياه نهر النيل التي يحتمل أن تكون ملوثة.[57]

مع سقوط نيالا، تعرضت النساء للعنف الجنسي وتعرضت النساء للابتزاز الجنسي مقابل الطعام في نيالا، وما زالت النساء عُرضة لكل أشكال الانتهاكات بواسطة قوات الدعم السريع والمليشيات الموالية لها في ولاية جنوب دارفور.[58]

54 مفوضية اللاجئين تحث على تقديم دعم دولي عاجل إلى اللاجئين السودانيين في تشاد، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يونيو 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/eFWES

55 Facebook

56 حرب السودان وأثرها المدمر على البنية التحتية، المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، يناير 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/IwtV6

57 نفس المصدر السابق.

58 مقابلة مع ناشطة نسوية بنيالا، ولاية جنوب دارفور، 25 يونيو 2024.

بينما فقد العاملون والعاملات في القطاع الصناعي فرص عملهم ومصادر دخلهم تمامًا، وكذلك تعثرت القدرة على الوصول إلى الرواتب الشهرية للعاملين/ات في قطاع الدولة الرسمي بسبب عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم/ن، بينما أضرب تجار القضارف بسبب زيادة الضرائب والإيجارات بنسبة 400%، وتعبر هذه القرارات عن سيادة اقتصاد الحرب، أي الاقتصاد المدفوع دائمًا بالحاجة إلى حشد الموارد من أجل تمويل حالة العسكرة وشراء السلاح

يتضح مما ذكر أعلاه، كيف أن طرفي النزاع استخدما، وما زالا يستخدمان الجوع كسلاح في سياق هذه الحرب، ويحاولان تمتين سلطتهم السياسية عبر التحكم في حركة ووصولية الإغاثة والمساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطرون عليها، كما يحاولان عن طريق ممارسة العنف على المتطوعات/ين في غرف الطوارئ حول السودان، عبر القتل والخطف والإخفاء القسري،[59] يحاولان منع وصولية الناس إلى الطعام والخدمات التي يقدمها هؤلاء المتطوعون/ات.

ثالثًا: مجتمعات الزراعة والرعي.. أي تحولات؟

بينما عانت مجتمعات الرحل من غياب القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الطبية أو التعليم أو خدمات الصرف الصحي، فمثلًا ، نجد أن نسبة 5% فقط من الولادات في المجتمعات البدوية قد جرت تحت رعاية عامل طبي في مقابل 13% من الولادات في المجتمعات الحضرية[60]

ففي ولاية شرق دارفور، ومنذ بداية الحرب، انتشر السلاح بشكل كثيف وسط القبائل التي تسلحت حماية لأراضيها، وتقلصت مساحات الرعي وتقلصت عمليات تصدير المواشي مع استمراراها بطرق غير رسمية عبر إقليم دارفور، أو عبر ميناء بورتسودان.

أدى تردي الخدمات البيطرية وتوقفها بشكل جزئي وخروج المنظمات التي تقدم خدمات الرعاية البيطرية، بالإضافة إلى الطلب العالي على المياه ومصادر المياه، إلى جعل الأولوية هي وصول الناس إلى المياه بدلًا من الماشية، خصوصًا مع ازدياد أسعار الوقود، كل هذه العوامل أثرت بشكل كبير في المجتمعات التي تعتمد على الرعي وبيع وتصدير المواشي. في نفس الوقت يتواصل تصدير الماشية عبر الموانئ والمعابر الرسمية، ففي يوليو الماضي، صدَّر السودان مليوني رأس من الماشية إلى كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.[61] لكن من دون أي شفافية مالية فيما يتعلق بحجم العائد المالي من هذه الصادرات وإلى أين يذهب.

كما أدى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل، إلى تزايد حالات السرقة وازداد الإقبال على المطابخ الجماعية وتوزيع السلال الغذائية التي تقوم بها غرف الطوارئ، بسبب حالة العوز التي تعاني منها مجموعات كبيرة من السكان.[62]

بينما تضطر النساء المزارعات في وسط دارفور، اللاتي يعيش معظمهن في معسكرات للنازحين/ات كمعسكر الحصاحيصا بسبب فشل الموسم الزراعي، إلى الهجرة أو إلى التحول إلى العمل في الأسواق والأماكن العامة ليستطعن إعالة أسرهن.

كما أن هناك نزوحًا من المدن الكبيرة التي تشهد اشتباكات حادة إلى المدن الصغيرة أو نحو الأرياف التي لم تشهد أي نزعات مسلحة حتى الآن، وتختلف أنماط النشاط الاقتصادي في هذه السياقات بعضها عن بعض، وعادة ما تجد النساء أنفسهن غير قادرات على الانخراط في الأنماط الاقتصادية الموجودة، أو أن الفرص غير متاحة لهن.

واتجهت النساء اللاتي يعملن في الزراعة أيضًا إلى العمل في الأسواق كبائعات شاي وأطعمة بسبب غياب الأمن وبسبب التوترات

59 Are Sudan's civil society activists being targeted by both warring sides?, Aljazeera Website, access through: https://www.aljazeera.com/features/2024/4/1/are-sudans-civil-society-activists-being-targeted-by-both-warring-sides

60 البدو الرحل: مصادر رزق متغيرة وتهميش، موجز مواضيعي، https://www.jips.org/uploads/2022/05/Sudan-PBF2021-Thematic_Brief_3-nomads-AR.pdf

61 رغم ظروف الحرب.. السودان يصدر مليون رأس من الماشية، صحيفة تسامح نيوز، 13 يوليو 2023، يمكن الوصول إلى الخبر عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/PHyCl

62 مقابلة مع ناشط مدني في ولاية شرق دارفور، 25 يونيو 2024.

التي ازدادت بين المزارعين والرعاة، ووصلت إلى خطف الأطفال اللاتي يعملن في مساعدة أمهاتهن في الزراعة في جنوب نيالا[63]، أو ملاحقة وطرد النساء اللاتي يعملن كمزارعات.

رابعًا: الوصول إلى الرعاية الصحية والحق في العلاج

يعاني نظام الرعاية الصحية من حالة فوضى عارمة، مع توقف ما يقرب من 80% من المستشفيات عن العمل وذلك منذ مطلع أغسطس 2023. وأدت الهجمات المتعمدة على المرافق الصحية والمهنيين الصحيين إلى وقوع إصابات واسعة النطاق وعمليات إخلاء قسري. ومعلوم أن انهيار البنية التحتية للرعاية الصحية يؤدي إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية، كما يحرم الملايين من الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية. في نفس السياق أفاد أحدث تقرير عن الوضع الصحي في السودان، صدر في 26 إبريل 2023 عن اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، أن أكثر من 19 مستشفى في الخرطوم والمدن المحيطة بها اضطرت إلى إجلاء مرضاها. واعتبارًا من 26 إبريل، توقفت 59 مستشفى من أصل 82 مستشفى في الخرطوم والمدن المحيطة بها عن العمل، وتم إطلاق النار على ست سيارات إسعاف على الأقل، بينما مُنعت أخرى من نقل الجرحى أو المرضى في حالة حرجة، كما قُتل ما لا يقل عن 12 من العاملين في مجال الرعاية الصحية وطلاب العلوم الصحية. وحتى 22 إبريل، تبقى 15 مركزًا فقط قيد التشغيل من أصل 81 مركزًا للرعاية الأولية في ولاية الخرطوم. وخرجت ستة مراكز لغسيل الكلى من أصل 24 عن الخدمة.[64]

منذ أن اندلع النزاع في الخرطوم، وانطلقت شراراته التي ما انطفأت أبدًا في إقليم دارفور، في نهار 15 إبريل نفسه بدأ صراع مسلح في نيالا، ولاية جنوب دارفور، تأثرت مدرسة القابلات، وعدد من المراكز الصحية في الأحياء، ومستشفى نيالا الذي خرج عن العمل كليًا[65]، وتم نهب الأدوية التي كانت مخزنة في هذه المؤسسات وتم تدمير ما تبقى من أدوية تقع المرافق الطبية الأخرى في نيالا في مواقع الاشتباكات العسكرية، أثر هذا بشكل كبير في قدرة المواطنين/ات على الوصول إلى الرعاية الطبية التي تقدمها هذه المرافق، حيث توفيت 40 سيدة في المستشفى التخصصي في نيالا بسبب انعدام أدوية وقف النزيف خلال الولادة وبسبب انعدام الوصول إلى الكشف الدوري والرعاية الصحية للنساء الحوامل وبسبب سوء التغذية،[66] انعدم في مناطق كثيرة حول السودان الوصول إلى معينات الدورة الشهرية كالفوط الصحية، ومع ندرتها في مناطق أخرى[67]، تضاعفت أثمانها بشكل كبير، ففي نيالا، وصل ثمنها إلى خمس مئة جنيه سوداني بعد أن كانت بخمسين جنيهًا فقط.

وشهد مستشفى النور بمنطقة الثورة بمحلية كرري بأم درمان بالعاصمة السودانية، نحو 300 عملية بتر للأطراف لأشخاص أصيبوا بسبب المعارك خلال فبراير (شباط) الماضي، وفق جيل لولر، رئيس العمليات الميدانية والطوارئ بمنظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة «يونيسيف» بالسودان.[68] بينما يواجه الأشخاص ذوو/ات الإعاقة معضلات كبيرة تتعلق بالوصول إلى الخدمات العلاجية والصحية، والوصول إلى المعينات السمعية أو الحركية، وعدم قدرة على الوصول إلى مصادر التعلم والمعرفة، بسبب غياب وعجز المؤسسات التي ترعاهم/ن

المتعايشين/ات مع مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) يعانون من مصاعب تتعلق بالعجز عن الوصول إلى التشخيص والخدمات العلاجية، إذ يقدر عددهم/ن بـ42 ألف متعايش/ة وفقًا للأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة.[69] بينما عانى وما زال يعاني الآلاف من مرضى الفشل الكلوي بسبب انعدام الوصول إلى أجهزة غسيل الكلى

63 مقابلة مع ناشطة نسوية بنيالا، ولاية جنوب دارفور، 25 يونيو 2024.

64 حرب السودان وأثرها المدمر على البنية التحتية، المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، يناير 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/IwtV6

65 https://awp.net/ar/stories/mstshfa-nyala-fy-jnwb-darfwr-balswdan-yntzr-ieadt-altahyl-lmsaedt-almrda-walmsabyn/

66 مقابلة مع ناشطة نسوية بنيالا، ولاية جنوب دارفور، 25 يونيو 2024.

67 حرب على الفُوط الصحية.. السودانيات يلجأن إلى بدائل، شبكة عاين، مارس 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر هذا الرابط: https://3ayin.com/sanitary-pads

68 الحرب ترفع أعداد المعاقين في السودان، إندبندنت عربية، 24 مارس 2024، يمكن الوصول إلى التقرير عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/iWe8m

69 42 ألف مصاب بالإيدز في السودان يعانون من انعدام التشخيص أو العلاج، سودان تريبيون، ديسمبر 2023، يمكن الوصول إلى لخبر عبر هذا الرابط: https://sudantribune.net/article279925/

بينما أغلق حوالي 12 مستشفى نفسي أبوابه منذ بدء الحرب[70]، يترك هذا الوضع المئات ممن هم/ن في حاجة إلى الرعاية الطبية النفسية، ويترك أيضًا الكثيرون/ات، ممن مروا بصدمات الحرب الحالية وتجارب العنف التي عايشوها/ن، بلا مساعدة أو خدمات.

تتأثر صحة الناس والبيئة بعوامل أخرى كأنشطة اقتصادية أخرى، كالأنشطة الاستخراجية المتعلقة بالتعدين، إذ تستمر عمليات استخراج الذهب وتهريبه إلى الخارج خلال فترة الحرب هذه، وباستخدام مواد سامة وضارة بصحة الإنسان والبيئة وبلا رقابة، كالسيانيد والثيوريا.

يستوعب قطاع تعدين الذهب عمالة مكثفة تبلغ 2.8 مليون عامل/ة مباشرة في حفر الآبار، وتصل إلى حوالى 5 مليون عند إضافة العاملين في المهن المصاحبة.[71] يسيطر القطاع الأمني بما فيه طرفا النزاع، الجيش والدعم السريع، على جزء كبير من الاستثمار في هذا القطاع، ولم تمنع مساعدة الإمارات للدعم السريع عبر الدعم اللوجستي، الجيش السوداني من مواصلة تصدير الذهب إليها.[72]

بينما واجه العاملون في هذا القطاع كثيرًا من أشكال التمييز، إذ أثرت خطابات الكراهية والتحيزات القائمة في الإثنية والقبلية للتحريض ضدهم، وتجعلهم مواجهين بكثير من أشكال العنف بواسطة الأجهزة النظامية أو عبر العنف المجتمعي، إذ يتم تنميط العاملين القادمين من إثنيات تنتمي إلى غرب السودان بأنهم مصادر معلومات أو جواسيس محتملين لقوات الدعم السريع، تحديدًا الذين ينحدرون من قبائل أو إثنيات يتم تنميطها بوصفها قوام هذه القوات، يواجه هؤلاء الأفراد الاعتقال التعسفي والإبعاد من مناطق التعدين في شمال السودان، بينما واجه غير العاملين غير السودانيين أوامر صارمة بمغادرة مناطق التعدين خلال ثلاثة أيام.[73]

خامسًا: العنصرية وعنف الدولة في مواجهة العاملين/ات في القطاع غير المنظم

منذ أن كانت شرطة نميري تطارد المواطنين الذين يُشتبه في عدم انتمائهم إلى المدينة، الخرطوم، لتتم إعادتهم قسرًا إلى مدنهم أو قراهم التي ينحدرون منها، وحتى وصلنا إلى كشات المحلية في زمن الإنقاذ، تحاول السلطة باستمرار تشذيب الفضاء العام للمدينة، ليناسب تصورها عنها كمكان لا تشوبه شائبة العوز أو يكدر وجهه مواقد النساء ستات الشاي. يتم فرز المدينة طبقيًّا وبشكل صارم جدًّا، ولصالح تصور واحد عن هوية وانتماءات هؤلاء السكان في مركز المدينة، أما هامشها فهو مهمل بالكامل.[74] تستمر هذه الممارسات بشكل أكثر عنفًا الآن في سياق الحرب.

في دنقلا، شمال السودان، نفذت السلطات الأمنية حملات استهدفت البائعة/ات الذين يعملون في القطاع غير المنظم بغرض فرض الأمن وهيبة الدولة[75]، يُمارس هذا الاستهداف المنظم لبائعات الشاي والفريشة والعاملين في الأكشاك وغيرهم من العمال/ات غير النظاميين كحالة استهداف مستمرة تمارس فيها الدولة عنفها عبر عنصرية وطبقية أيضًا.

70 إغلاق المستشفيات النفسية في السودان يفاقم الآثار النفسية وسط ضحايا الحرب، راديو دبنقا، إبريل 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/d15b7

71 محمد صلاح عبد الرحمن، 2018 ، سعر الذهب: التكلفة البيئية والاجتماعية للتعدين، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

72 تصدير «الذهب» يقفز فوق خصومة السودان والإمارات، سودان تريبون، 13 فبراير 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر هذا الرابط: https://sudantribune.net/article282237/

73 مقابلة مع معدن تقليدي يعمل في مناطق التعدين بشمال السودان، 20 يوليو 2024.

74 وبني عمر، اعتصامات ناس السودان و«الحق في المدينة».. سبعة مسائل مُلحة (1-4)، صحيفة الحداثة اليومية، 12 سبتمبر 2021.

75 حملة كبرى لـ«الظواهر السالبة» بدنقلا، موقع قناة الشروق الفضائية، تم النشر بتاريخ 21 مايو 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/K2ygc

في نهر النيل تم اعتقال عدد من بائعات الشاي واتهامهن بأنهن يعملن كمُخبرات للدعم السريع،[76] ويتم هذا الاتهام على أسس لها علاقة بالخلفيات الطبقية والإثنية لهؤلاء النساء، إذ إن معظمهن ينحدرن من إثنيات واجهت حروبًا سابقة، في دارفور وجبال النوبة، وأجبرن على النزوح من مناطقهن الأصلية بسبب الحرب والعنف والاستهداف الذي طال النساء في هذه الحروب السابقة، ليتجهن إلى العمل في المناطق الحضرية في مهن تتسم بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تتوقف على الإطلاق عمليات استهداف غير السودانيين/ات العاملين في القطاع غير المنظم، في ظل تصاعد الخطابات القومية والمعادية للأجانب، كانت آخر أشكال الاستهداف هذه، اعتقال حوالي 150 عاملًا وعاملة في ولاية نهر النيل[77]، كما أن العنف الجنسي الموجه ضد اللاجئات والمهاجرات الاقتصاديات اللاتي يعملن كبائعات شاي، في ولاية الخرطوم بالتحديد، في تزايد مستمر. إذ يستهدفهن الأفراد التابعون للدعم السريع الذين يسيطرون على مناطق واسعة من العاصمة الخرطوم.[78]

اتسمت علاقة مؤسسات الدولة تجاه الفقر الحضري بالعنف، فالكشات، أي حملات اعتقال العاملات والعاملين في القطاع غير المنظم ومصادرة أدوات عملهن/م، كانت ممارسة مستمرة في سياق النظام الديكتاتوري العنيف السابق، واستمرت هذه الممارسة إلى ما بعد الثورة وخلال الفترة الانتقالية وما بعدها. واجهت النساء العاملات في القطاع غير المنظم غياب برامج الحماية الاجتماعية.[79]

بينما يواجه العمال/ات الزراعيون في ولاية الجزيرة، وتحديدًا المجتمعات التي تعيش في الكنابي، أشكالًا متعددة من خطابات الكراهية والاتهام بتواطؤهم مع الطرف الآخر في الحرب، أي الدعم السريع، ففي يونيو من هذا العام، تم استهداف إحدى القرى (القرية 32) التي يسكنها العاملون الزراعيون، وقتل أكثر من خمسين شخصًا وتم حرق القرية بواسطة القوات المسلحة السودانية.[80]

تقوض هذه الممارسات العنيفة قدرة النساء على العمل وتجعل من حقهن في العمل في الفضاءات العامة حقًّا محفوفًا بمخاطر عديدة ابتداء من فقدانهن لحياتهن إلى تحولهن إلى العمل في قطاعات أخرى، في نيالا، ولاية جنوب دارفور، أثرت هذه الاشتباكات والسياق الكلي للحرب في السودان في النساء العاملات والتاجرات والنساء اللاتي يعملن في قطاع التعليم، النساء اللاتي يعملن في التجارة الصغيرة المتجولة، حيث أدى انخفاض القوة الشرائية وكذلك توقف دفع المرتبات إلى حرمانهن من مصادر دخلهن الأساسية، اتجهت بعض النساء اللاتي كن يعملن في القطاع المنظم كمعلمات أو كموظفات في الخدمة المدنية إلى العمل في القطاع غير المنظم كبائعات للشاي أو للأطعمة في الأماكن العامة والأسواق المفتوحة ووسط الأحياء، ومع توقف السوق الكبير عن العمل، تركز عملهن في السوق الشعبي وسوق موقف نيالا بأعداد كبيرة.[81]

في بورتسودان[82] والقضارف وغيرها من المدن، يتم تدمير أماكن عمل العاملين والعاملات في القطاع غير المنظم، احتجت لجان مقاومة بورتسودان على التدمير الذي طال سوق ليبيا في مدينة بورتسودان، وفتحت دعاوى إزاله المظاهر السالبة، لكن تقوم قوات الجيش السوداني والأجهزة الأمنية التابعة لها باعتقال من يعملون في القطاعات غير المنظمة، ويصادرون أدوات عملهم، وفي حالات كثيرة يتم إجبارهم/ن على دفع غرامات مالية.

76 مقابلة مع ناشطة نسوية ومؤسِّسة لمنظمة نسوية تعمل على حماية حقوق النساء، 29 يونيو 2024.

77 توقيف عشرات الأجانب المقيمين بصورة غير رسمية شمالي السودان، صحيفة سودان تريبون، 9 يوليو 2024، يمكن الوصول إلى الخبر عبر الرابط التالي: https://sudantribune.net/article287972/

78 مقابلة مع ناشطة نسوية في ولاية الخرطوم، 26 يونيو 2024.

79 ويني عمر، 2022، الحماية الاجتماعية للعاملات والعاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم/ غير الهيكل في السودان، منتدى البدائل العربي للدراسات، يمكن الوصول إلى ورقة السياسات عبر هذا الرابط: https://shorturl.at/RoTH6

80 تجمع أبناء الكنابي: الجيش السوداني ارتكب مجزرة بالقرية «32» بولاية الجزيرة، صحيفة التغيير الإلكترونية، يمكن الوصول إلى الخبر عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/UGxnQ

81 مقابلة مع ناشطة نسوية بنيالا، ولاية جنوب دارفور، 25 يونيو 2024.

82 بيان لجان مقاومة مدينة بورتسودان حول تدمير أجزاء من سوق ليبيا لجان المقاومة بورتسودان لا السياط بتهز... - لجان المقاومة بورتسودان | Facebook

كان من أول معالم استعادة السلطة بالنسبة إلى الجيش السوداني حين استعاد السيطرة على بعض المناطق بمحلية أمدرمان هي التنكيل بالنساء بائعات الشاي ومصادرة أدوات عملهن واتهامهن بالتخابر مع قوات الدعم السريع.

بينما تُمارس الكشات بشكل دوري على أساس إثني وقبلي بشكل كبير في القضارف، بينما أثر حظر التجوال وأوامر الطوارئ الولائية في قدرة القطاع غير المنظم على مواصلة عمله بكفاءة، إذ أن حالة حظر التجوال التي تبدأ من الساعة السابعة مساء شكلت تحديًا حقيقيًّا لأصحاب/ات المطاعم والكافتريات وبائعات الشاي، وغيرها من الفئات التي تعتمد على ساعات العمل المسائية عادة.

وأعطت لجنة الأمن بمحلية الدامر في ولاية نهر النيل الأجانب مهلة عشرة أيام فقط لمغادرة المحلية. وكان قد أصدر مدير إدارة الأجانب وضابط الهجرة بولاية الخرطوم، إعلانًا يطلب من جميع الأجانب مغادرة ولاية الخرطوم في غضون 15 يومًا.[83] تفهم هذه القرارات في سياق كراهية الأجانب وفي سياق العنصرية الممارسة على أساس المواطنة أيضًا، وقد تعالت هذه الخطابات بشكل كبير في سياق الحرب الحالية.

سادسًا: أدوار إعادة الإنتاج في سياق الحرب

النساء والفتيات اللاتي اضطررن إلى النزوح من مدنهن ومناطقهن إلى مناطق أخرى والنساء والفتيات اللاتي استقبلن العشرات من الأهل والأقارب الذين/اللاتي نزحوا من المناطق التي اشتعل فيها الصراع، يواجهن مصاعب تتعلق بأدوارهن الإجتماعية، فهن مطالبات بالعمل لأكثر من ست عشرة ساعة يوميًّا ينفقنها في إعداد وتقديم وجبات الطعام اليومية، إعداد المنزل ليكون مكانًا ملائمًا للمعيشة فيه، العناية بالمرضى وكبار السن، العناية بالأطفال، وغيرها من المهام التي يقمن بها بشكل يومي، بما في ذلك الكدح العاطفي، أي كل الأعباء النفسية والذهنية التي تبذلها النساء في تربية الأطفال والعناية العاطفية بالأطفال والأقارب والمرضى وغيرها من أشكال الجهد العاطفي الذي تقوم به النساء

تقول فاطمة، وهي ربة منزل في ولاية نهر النيل، إن التحولات التي حدثت خلال هذه الحرب وضعت مزيدًا من الأعباء على عاتقها، فهي تعمل حوالي 16 ساعة يوميًّا، في إعداد الطعام لتقديمه، واستقبال الضيوف والعناية بالأطفال وكبار السن المقيمين لديهم بسبب الحرب.[84]

كما أن توقف عمل مؤسسات الرعاية وحضانات الأطفال والمدارس، أدى إلى تراكم أعباء الرعاية بالنسبة إلى الأمهات ما بين أدوار إعادة الإنتاج الاجتماعي في المنزل وبين العمل في الأسواق لساعات طويلة لجني بعض المال لتغطية الاحتياجات اليومية للأسرة

كما أن اضطرار المئات من النساء والفتيات إلى اللجوء إلى دور الإيواء كمكان للسكن يفرض واقعًا معقدًا عليهن، إذ يواجهن فيه تحديات متعلقة بالحماية مع الأعداد المتزايدة من الأفراد الذين/ات يلجؤون إلى نفس المكان، والذي عادة ما يكون مدرسة، كما أنهن يتعاملن بشكل يومي مع العبء العاطفي المتعلق بتوفير الرعاية لبقية أفراد الأسرة بما فيها الأطفال والمرضى وكبار السن وذوي/ات الإعاقة في الأسرة المرافقة لهن

إن أدوار الرعاية المفروضة على النساء والفتيات بسبب التوقعات الاجتماعية والجندرية، ومع غياب مؤسسات الرعاية، تضع أعباء مضاعفة عليهن وعلى صحتهن الجسدية والنفسية وعلى قدرتهن على اتخاذ قرارات واعية فيما يتعلق بحياتهن اليومية، وعلى سيادتهن على وقتهن وحياتهن أيضًا.

83 أخبار السودان، https://www.sudanakhbar.com/1543319

84 مقابلة مع فاطمة، وهو اسم مستعار لربة منزل تعيش في ولاية نهر النيل، 25 يونيو 2024.

خاتمة: آفاق للحياة

يقول تاريخ المجاعات والحروب في السودان كثيرًا عن هذه اللحظة التي بعيش فيها السودان، فالتحكم في الإغاثات الإنسانية والتحكم في الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت سمة بارزة في سياق هذه الحروب والنزاعات. قوضت حرب الخامس عشر من إبريل قدرة الملايين من السودانيين/ات على الوصول إلى الغذاء وعلى انتزاع الحق في السيادة الغذائية، حيث يترك احتمال استمرار الحرب الملايين من السودانيين/ات في مواجهة خطر المجاعة وسوء التغذية الحاد، والعجز عن استدامة العمل في القطاعين الزراعي والرعوي بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، كما أن الحق في العمل أصبح مهددًا بسبب الدعاية السياسية في سياق الحرب وخطابات الكراهية القائمة على أساس المواطنة وعلى أساس الإثنية.

كما أن اتساع رقعة العنف الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات في سياق الحرب الحالية أثر بشكل كبير في سلامة النساء الجسدية والنفسية وعلى قدرتهن على الولوج في سوق العمل وعلى التمكين الاقتصادي، كما أن لجوئهن إلى دور الإيواء ومعسكرات اللجوء للسكن قوض حقهن في السكن اللائق وفي الخصوصية والأمان، ما يزيد من هشاشتهن الاجتماعية والاقتصادية.

بالمقابل، تشكلت غرف الطوارئ في مناطق مختلفة حول السودان، وهي مجموعات قاعدية في الأحياء والمدن المختلفة تقوم بتنسيق الجهود والعمل الجماعي الطوعي، ويتم تقديم المساعدات عبر غرف الطوارئ في الأحياء المختلفة، وتتمثل المساعدات التي تقدمها غرف الطوارئ في المطابخ المشتركة، تشغيل المراكز الصحية في الأحياء، مراكز الأطفال، الرعاية الصحية الإنجابية للنساء، الدعم المادي للنساء وغيرها من الخدمات، وكذلك عبر الأجسام التطوعية المحلية سواء كانت مبادرات أو منظمات مجتمعية وتتمثل المساعدات التي تقدمها في توفير وجبات طعام يومية، دعم مباشر للأسر، دعم محطات المياه وغيرها من الخدمات الأساسية.[85]

المطابخ الجماعية والتكايا التي تقدم وجبات الطعام اليومية للسكان في الأحياء المختلفة تعتبر منقذًا حقيقيًا لحياة الناس العالقين/ات في مناطق النزاع، ففي ولاية الخرطوم وحدها، هنالك أكثر من 350 مطبخًا جماعيًا تقدم الطعام إلى أكثر من نصف مليون شخص،[86] تعتمد هذه المطابخ في عملها على التبرعات التي يقدمها السودانيون/ات في الخارج، بالإضافة إلى التمويل الذي تتلقاه غرف الطوارئ من بعض المنظمات الدولية

تدعم منظمة حاضرين الخيرية، وهي منظمة سودانية يتم تمويلها عبر تبرعات جماعية من السودانيين/ات في مختلف أنحاء العالم، تدعم عمل 70 مطبخًا مركزيًا في ولاية الخرطوم وحدها، تقدم هذه المطابخ الطعام اليومي إلى الآلاف من الأسر في ولاية الخرطوم.

بينما تقوم الغرف النسوية والنسائية في مختلف أنحاء السودان بخدمات ورعاية تخص النساء، بما في ذلك توفير معينات الدورة الشهرية، والمعينات الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية للنساء والفتيات. وانتظمت النساء في التعاونيات الإنتاجية في بعض مناطق الخرطوم كالجريف غرب، هنالك 75 جميعة تعاونية في ولاية الخرطوم، في الجريف غرب، تجربة التعاونيات بناء مساحات مشتركة للنساء ومساحات للتفكير والدعم النفسي والتضامن، في نفس السياق تقوم النساء بتوفير المواد الاستهلاكية من أسواق أخرى داخل ولاية الخرطوم، وبيعها بأسعار أرخص في منطقة الجريف، وغيرها من المحليات.

في محلية أمدرمان، استطاع المتطوعون/ات إبقاء «مستشفى النو» قيد العمل ليقدم خدماته إلى المئات في ظل الحرب، وكذلك الحال في عدد آخر من المستشفيات والمراكز الصحية في بقية مناطق ولاية الخرطوم وإقليم دارفور.

ترتكز هذه التشكلات والتنظيمات على أخلاق العناية وعلى ممارسات تضامنية متجذرة في السياق الاجتماعي السوداني وفي الفعل السياسي الناشئ حديثًا عبر لجان المقاومة ولجان الأحياء كممارسات ثورية تعيد تعريف السياسة وتعريف المصلحة العامة التي تتمحور حولها السياسة والعمل السياسي.

85 مقابلة مع متطوعة في غرف طوارئ ولاية الخرطوم، 28 يونيو 2024.

86 'We survive together': The communal kitchens fighting famine in Khartoum, The New Humanitarian, 24 June 2024, access through this link: https://shorturl.at/6BmVw

تفتح هذه النماذج أفقًا جديدًا للتفكير في سياق الأزمات، وترسم مسارًا للعمل المرتكز على الاحتياجات المحلية وعلى الاعتماد على الذات وعدم تمتين علاقات الاعتمادية والتبعية التي تنشأ في سياق العمل الإنساني في ظل الصراعات والحروب، وترسم أيضًا تصورًا عمليًّا عمَّا يمكن أن يكون عليه شكل الحكم اللامركزي المتمحور حول المصالح والأولويات المحلية بما يلبي هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل يومي وإستراتيجي أيضًا.

أوضاع النازحين واللاجئين في حرب 15 إبريل بالسودان وحق العودة

حسان عبد الناصر علي السخي

مقدمة

يعيش السودان حسب تقارير الأمم المتحدة أسوأ كارثة إنسانية في العالم فالحرب التي اندلعت في الرابع عشر من إبريل 2023 خلَّفت وراءها انهيارًا كليًّا في البنى التحتية بالعاصمة السودانية الخرطوم وتأثرت بها تسع ولايات أخرى من أصل ثماني عشرة ولاية، ولا تزال مهددة بوصول العلميات العسكرية إليها، نتج من هذه الحرب نزوح حوالي عشرة ملايين مواطن داخل السودان ومليون مواطن خارجه حسب الإحصائيات الحكومية الرسمية، والإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تشير إلى نزوح حوالي 8.8 ملايين، مقارنة بالمدة الزمنية فإن عدد النازحين واللاجئين يعتبر مؤشرًا على الكارثة الإنسانية التي حلت في السودان، تؤثر هذه الوضعية في الفئات الإجتماعية الضعيفة، خصوصًا التي تعيش في مواقع نزاعات أهلية مسبقًا كدارفور وجنوب كردفان[87].

ووسط هذه الفئات تبرز وضعيات النساء كمؤشر على حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها السودان، حيث أثرت الحرب في الظروف التي تعيشها النساء بشكل كبير، خصوصًا وأن الاستهداف لهن برز كسلاح يستخدم من أجل ابتزاز الأسر حيث تطلب الأموال من أجل إطلاق سراحهن أو الاسترقاق بشكل واضح، كما تم احتجاز ما يقارب 60 امرأة في الخرطوم واستخدامهن من أجل العمل داخل منازل بعض القيادات العسكرية من قبل قوات الدعم السريع.

سنقوم بتناول الأزمة الإنسانية في السودان مع أشكال لجوء السكان خارج السودان بالإضافة إلى الأوضاع التي واجهها السكان في رحلات النزوح من الخرطوم إلى المناطق الحدودية وبعض المدن في إقليم دارفور، سيحاول البحث أن يشرح هذه الظروف بجانب الأوضاع التي يعيشها اللاجئون في المعسكرات الجديدة بدول الجوار، والعوامل التي تؤثر في ظروفهم في هذه المعسكرات. والصعوبات التي يواجهونها في الدول التي لا تتوفر فيها معسكرات اللجوء. بجانب ذلك سنستعرض ما يترتب على عدم استقرار اللاجئين في الدول المضيفة والآثار التي يمكن أن تظهر نتيجة للتجاهل الدولي لأزماتهم، وأخيرًا سنستعرض حق العودة والمؤثرات التي تحكم عودة اللاجئين.

ينطلق البحث من سؤال: كيف تؤثر الظروف التي يعيشها اللاجئون في دول الجوار ذات الأعداد المرتفعة في استقبالهم على خيارات العودة؟ ونحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال فهم السيناريوهات التي يمكن أن تحدث للاجئين بناء على الظروف الداخلية التي تعيشها الدول التي تم التركيز فيها. وآثرنا أن نلقي بالضوء على وضعية النساء اللاجئات في كل جانب من أجل فهم سياقهن بشكل أعمق.

أولًا: أثر العلميات العسكرية في توزيع اللاجئين

بالنظر إلى سير العمليات العسكرية فإن تركيزها في ولاية الخرطوم التي يصل تعدادها إلى حوالي 8 ملايين نسمة، خلال الأشهر الأولى من الحرب، أدى إلى تهجير حوالي (5.6) مليون في الفترة من إبريل 2023 إلى ديسمبر 2023، ونلاحظ أن المواجهات العسكرية في الفترة من يونيو إلى أغسطس داخل ولاية الخرطوم انتقلت من المناطق ذات الكثافة السكانية الأقل إلى المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى حيث تمثل محليات، (جبل أولياء، أمبدة، شرق النيل) بالإضافة إلى أحزمة النزوح حول مدينة الخرطوم الذين يمثلون نصف تعداد سكان المدينة - أدى توسع العمليات العسكرية إلى زيادة كبيرة في تعداد النازحين.

خلال إبريل 2023 وحتى يوليو 2023 اندلعت مواجهات عسكرية في مدينة الجنينة وهي إحدى مدن دارفور الرئيسية وتمثل عاصمة غرب دارفور، أدت إلى استهداف المدنيين بجانب تدمير الأحياء والتهجير القسري ولجوء حوالي 150 ألف شخص إلى مدينة أدري التشادية. ومع استمرار المواجهات العسكرية امتدت الحرب لتصل إلى مدينة نيالا ثاني أكبر مدن السودان وتعتبر عاصمة لولاية جنوب دارفور، الولاية الثالثة في البلاد من حيث تعداد السكان وقد نزح حوالي عشرون ألف مواطن إلى مدينة الفاشر. وأيضًا إلى بعض قرى تشاد المجاورة للسودان[88]

87 الأمم المتحدة. تقرير عن الوضع في السودان. 6 يونيو 2024. https://tinyurl.com/yoh5qpwg

88 المفوضية السامية للأمم المتحدة. اللاجئون في تشاد. 1 مارس 2024. https://tinyurl.com/25kyj9cm

في 15 ديسمبر 2023 انتقلت العمليات العسكرية إلى الجزيرة حيث هاجمت قوات الدعم السريع مدينة ود مدني، وتعتبر مدينة ود مدني أهم المدن بعد العاصمة الخرطوم، وزادت أهميتها بعد أن نزح إليها حوالي 5 ملايين مواطن بحسب حكومة ولاية الجزيرة، كما انتقلت إليها العمليات الاقتصادية والمتاجر حيث فتح أكثر من ثلاثة آلاف متجر في مدينة ود مدني بجانب استئناف العمليات البنكية لبنك السودان في المدينة، بجانب احتواء الولاية على 900 وحدة صحية.

تعتبر ولاية الجزيرة أيضًا من أهم الولايات الزراعية حيث تحتوي على مشروع الجزيرة، وامتداده أيضًا، وتقدر المساحة المزروعة في عام 2023 بحوالي 380 ألف فدان بجانب 220 ألف فدان أخرى في امتداد المناقل، ونتيجة لاقتحام قوات الدعم السريع الولاية ونقل العمليات العسكرية بجانب الانتهاكات الإنسانية التي وقعت فإن الموسم الزراعي قد فشل بشكل كامل عدا منطقة امتداد المشروع التي تقع في «محلية المناقل»[89].

من خلال هذا الاستعراض السريع فإننا نشاهد أن هناك حوالي ثلاث موجات للنزوح أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين خارج السودان، وهذه الموجات مختلفة حسب المناطق الجغرافية فنشاهد في الفترة من (إبريل 2023 إلى أغسطس 2023) موجات النزوح في الخرطوم وفي غرب دارفور مرتفعة بينما تكون منخفضة في بقية ولايات السودان، مع حلول (أكتوبر 2023) وحتى (ديسمبر 2023) زادت موجات النزوح واللجوء في غرب السودان، مع بداية عام (2024) زادت الموجات في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان.

تمثل النساء النسبة الأكبر خلال هذه الموجات، حيث مثلت النساء حوالي 53% من نسبة النزوح، ويعود ارتفاع نسبة اللجوء بسبب الاستهداف الذي يقع للنساء خلال موجات الهجوم على المدن والقرى، بينما تهدد حوالي 6 ملايين امرأة بمخاطر العنف الجنسي وارتفعت نسبة النساء الحوامل اللائي تعرضن لخطر الإجهاض إلى 167 ألف امرأة بعد انتقال الحرب إلى ولاية الجزيرة.[90]

مجمل النساء اللاجئات	النساء المعرضات لخطر العنف الجنسي	النساء الحوامل تحت الخطر
4 ملايين امرأة	6 ملايين امرأة	167 ألف امرأة

أدت موجات النزوح إلى تدفق كبير للاجئين إلى دول الجوار، خصوصًا جمهورية مصر العربية الجارة الشمالية للسودان، وأيضًا دولة تشاد الجارة الغربية للسودان، وجمهورية جنوب السودان، الجارة الجنوبية للسودان، توزعت أعداد اللاجئين على هذه الدول بناء على عدد من العوامل المهمة، فبحسب مسؤول في وزارة الداخلية السودانية فإن تدفق اللاجئين إلى دول الجوار تؤثر فيه[91]، عوامل:

1. القدرة الاقتصادية على التنقل والانتقال

تكلفة الانتقال إلى مصر من خلال الطرق الرسمية عالية، خصوصًا مع ارتفاع أسعار تذاكر الطيران بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تأشيرة لدخول الأراضي المصرية، حيث أدى صعوبة الحصول على التأشيرة إلى نشوء سوق سوداء تبلغ قيمة التأشيرة فيها حوالي (ألفي دولار) بالرغم من التسهيلات التي تعطى للفئات الخاصة أو المرضى للتأشيرة.

2. القدرة على الوصول إلى الحدود

أثرت قدرة وصول اللاجئين إلى الحدود في توزيعهم، حيث اتجه اللاجئون في مناطق غرب السودان إلى تشاد وليبيا نتيجة لصعوبة الذهاب إلى مناطق داخل السودان أو حتى جنوب السودان، إما لمهددات أمنية وإما بسبب التكلفة الاقتصادية العالية. بينما اختار المواطنون في مدينة الخرطوم والجزيرة اللجوء إلى مصر نسبة إلى إمكانية وصولهم إلى الحدود الشمالية أو بسبب الوضعية الاقتصادية التي تمكنهم من تحمل تكلفة الانتقال إلى مصر.

89 الجزيرة. لماذا نقلت قوات الدعم السريع معاركها إلى ود مدني؟ 18 ديسمبر 2023. https://tinyurl.com/265b8mgk

90 المفوضية السامية للأمم المتحدة، النساء و الفتيات العالقات في أزمة السودان، 17 إبريل 2024. https://tinyurl.com/25vh6z4j

91 الوكالة السودانية للأنباء، لقاء نائب رئيس مجلس السيادة بوزير الداخلية. 14 إبريل 2024م. https://tinyurl.com/292ckrqo

3. تكلفة المعيشة وإمكانية وجود عمل

لجأ بعض السكان إلى دولة جنوب السودان من مناطق في الخرطوم نتيجة لتكلفة المعيشة الأقل، بجانب إمكانية عملهم في قطاع التجارة الحدودية بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية التي يمتلكونها، بجانب أن بعض الأسر فضلت الاتجاه إلى مصر بسبب الأمن والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها. بجانب قدرتهم على تحمل تكاليف الحياة المعيشية هناك. ونلاحظ أن رؤوس الأموال والتجار قد اتجهوا إلى مصر نسبة إلى إمكانية استئناف الأنشطة التجارية والقدرة على إدخال البضائع إلى السودان.

4. الاستقرار والحصول على الخدمات الأساسية

انتقلت بعض الجامعات الخاصة وبعض الجامعات الحكومية إلى خارج السودان وقامت بفتح عدد من المراكز الدراسية في بعض الدول الإفريقية مثل «رواندا» و«أوغندا» ما اضطر بعض الأسر إلى الانتقال إلى تلك العواصم من أجل استكمال أبنائهم للدراسة الجامعية، بجانب القدرة على الحصول على خدمات جيدة مقارنة ببعض المدن أو العواصم التي اتجهوا إليها في بداية رحلة اللجوء.

5. الوضع القانوني لتواجدهم في دول اللجوء

بعض الدول مثل إثيوبيا وإريتريا، تعقيدات البقاء فيها تمثل ضغطًا على الأسر، لذلك فضلت الأسر الانتقال منها إلى دول، مثل: أوغندا حيث إمكانية الحصول على إقامة سهلة وغير معقدة، في مصر تختلف الوضعية حيث تمثل الإقامة عقبة لمجموعة من الأسر خصوصًا التي يتواجد فيها أطفال، فحصولهم على الإقامة مرتبط بإمكانية حصولهم على التعليم، ويمثل بالنسبة إلى البعض نظام التسويات فرصة من أجل الحصول على وضع أفضل.

ثانيًا: أوضاع اللاجئين في دول الجوار

لجأ حوالي 1.6 مليون مواطن سوداني إلى دول الجوار منذ اندلاع النزاع المسلح، أثر الموقع الجغرافي في توزيع النازحين حيث لجأ المواطنون في شمال ووسط السودان إلى مصر لكن هناك أيضًا من لجأ إلى دول أخرى من نفس الولايات، كما لجأ المواطنون في غرب السودان إلى تشاد، بينما لجأت مجموعات إلى إثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا أيضًا، ولكن وفقًا للبيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سنلاحظ أن أعداد النساء تمثل النسبة الأعلى في كل دولة من الدول، لذلك سنتناولها بشكل عام في نهاية هذا الجزء من البحث.

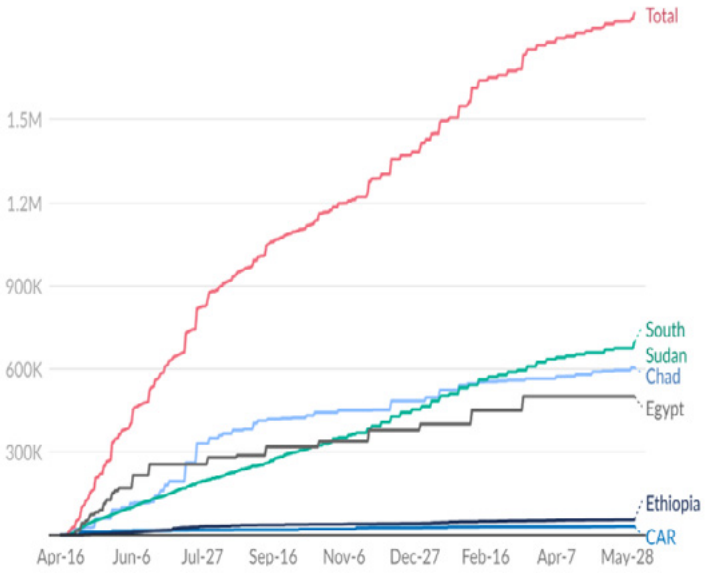

الشكل (1) يوضح توزيع اللاجئين في دول جوار السودان

عدد اللاجئين	الدولة
300 ألف	مصر
400 ألف	جنوب السودان
500 ألف	تشاد
1.200.000	المجموع

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن أعداد اللاجئين تتزايد على شكل موجات، حيث نلاحظ أن هناك تطابقًا مع الفترات التي قمنا بتحديدها وبين تزايد أعداد اللجوء، وفقًا لهذا الشكل فإن هناك ثلاث دول اعتبرت وجهة للاجئين، وهي (مصر، تشاد، جنوب السودان) وكما أشرنا فإن الجغرافيا والقدرة على الوصول بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي للأسر مؤثر جدًّا في اختيار وجهة اللجوء[92]. وسنتناول بشيء من التفصيل ثلاث حالات والسبب يعود في التركيز في هذه الحالات إلى أنها تمثل النسبة الأكبر من عدد اللاجئين[93] بجانب التدفق المستمر إلى هذه المناطق، والعلاقات الاقتصادية بين السودان وهذه الدول بجانب إمكانية أن تلعب هذه الدول دورًا فعالًا في مستقبل عودة اللاجئين وضمان حق عودتهم.

1. أوضاع اللاجئين في مصر

شهدت مصر أكبر موجات لجوء منذ إبريل 2023، حيث تزايد عدد اللاجئين السودانيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر حيث بلغ حوالي 300 ألف شخص، وهو ما يمثل أكثر من 52% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في البلاد. وينتظر أكثر 250 ألف سوداني آخرين التسجيل لدى المفوضية في مصر. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على التسجيل بشكل مستمر في الأشهر المقبلة نتيجة لعدم قدرة السكان إما على الحصول على الغذاء وإما ضمان الاستقرار بحيث يحصل الأطفال على التعليم المناسب.

رحلة اللجوء إلى مصر تعد الأصعب نتيجة لتعقيد الدخول بعد إيقاف اتفاقية الحريات الأربع الخاصة بدخول المواطنين السودانيين حيث تحتم على الفئات كافة الحصول على تأشيرة دخول للأراضي المصرية ومع تعذر استخراجها فقد توجه المواطنون السودانيون إلى طرق التهريب الحدودية، وبجانب الاعتقالات التعسفية التي تحدث لهم فإن مخاطر الحوادث في المناطق الحدودية أيضًا تقع للعابرين حيث أصيب 160 شخصًا ولقي 20 شخصًا حتفهم في الحوادث التي وقعت بين مايو/أيار 2023 وفبراير/شباط 2024.

يواجه أيضًا السودانيون بعد رحلة الدخول إلى مصر مشكلات بسبب تعقيد نظام الحصول على إقامة، ونتيجة لمخالفتهم قانون الإقامة المصري، حيث أصدر مجلس الوزراء المصري قرارًا رقم 3326 لسنة 2023 ينص على أنه يتعين على الأجانب المتقدمين للإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، للحصول على حق الإقامة للسياحة أو لغير السياحة، تقديم إيصال يفيد قيامهم بتحويل ما يعادل رسوم (الإقامة، غرامات التخلف، تكاليف إصدار بطاقة الإقامة) بالدولار أو ما يعادله من العملات الحرة إلى الجنيه المصري من أحد البنوك أو شركات الصرافة المعتمدة. نتيجة للتعقيد المتعلق بعملية سن القوانين واللوائح تعذر على اللاجئين متابعة إجراءاتهم مع العلم أن «قانون لجوء الأجانب» الذي تم اقتراحه في يونيو 2023 كان يفترض أن ينظم لجوء السودانيين في مصر لكن لم يتم الكشف عنه. تنعكس عدم إمكانية الحصول على إقامة على الخدمات الأساسية التي يمكن من خلالها للاجئين الحصول على حقوقهم الأساسية، كالتعليم، فنسبة اللاجئين الذين يحتاجون إلى مدارس تصل نسبتهم إلى 39% من عدد اللاجئين الكلي في مصر، بجانب صعوبة الحصول على المساكن الملائمة للسكن والخدمات الصحية.

92 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. اللاجئون في دول جوار السودان. 6 يونيو 2024. https://tinyurl.com/2xw6ruqf

93 International Organization for Migration. DTM Sudan Focused Flash Alert North Darfur, 31 May 2024. https://tinyurl.com/2999cj73

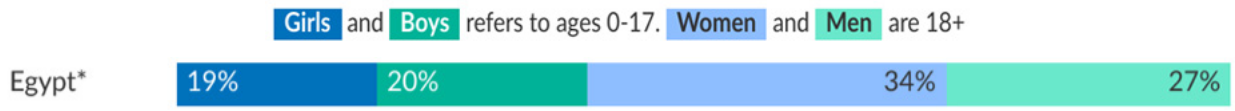

الشكل (2) يوضح عدد اللاجئين في مصر وتوزيعهم الجندري والعمري

2. أوضاع اللاجئين في تشاد

تعاني تشاد من الأساس من موجات لجوء طوال عقدين حيث وصل عدد اللاجئين السودانيين فيها إلى 400 ألف لاجئ قبيل اندلاع المواجهات العسكرية في 15 من إبريل 2023، نسبة إلى الصراعات الأهلية بين الرعاة والمزارعين والمجموعات الأهلية على طول الحدود السودانية-التشادية، ونتيجة لكثافة المجموعات السكانية بالقرب من الحدود فإن تشاد تعتبر الوجهة الأقرب التي يلجأ إليها السكان الفارون من الحرب.

نلاحظ أن عدد اللاجئين قد زاد بشكل كبير مع نهاية إبريل 2023 وحتى نهاية يونيو 2023 حيث بلغ حوالي 300 ألف لاجئ نتيجة للهجمات العسكرية على مدينة الجنينة ومن ثم زاد عدد اللاجئين إلى 500 ألف في نوفمبر في وحدة أردمتا الإدارية، ويتوزع اللاجئون في تشاد على 16 معسكرًا، تتواجد حوالي 14 منها على الحدود الشرقية، واثنان منها في إنجمينا.

وصل عدد اللاجئين في تشاد إلى ما يقارب 600 ألف حيث يعبر حوالي 1000 شخص الحدود السودانية إلى تشاد ويعاني اللاجئون في معسكرات تشاد عددًا من المشاكل المتعلقة بوصول الغذاء، ما يهدد حياة الأطفال والنساء الذين تبلغ نسبتهم حوالي 88% من إجمالي النسبة الكلية للاجئين، ولا تتوفر مواد غذائية كافية للأسر بالإضافة إلى غياب المعينات الصحية خصوصًا لأصحاب الأمراض المزمنة.

مقارنة بحجم اللاجئين إلى تشاد فإن عدد المنظمات العاملة في إغاثتهم يعتبر قليلًا جدًّا حيث تعمل حوالي 14 منظمة فقط في إغاثة اللاجئين ما يؤدي إلى تركيز الإغاثة في بعض المناطق دون غيرها ويجعل هناك رحلة لجوء جديدة للاجئين بحثًا عن الجهات التي تقوم بتقديم المواد الغذائية ومستلزمات الإيواء أيضًا.

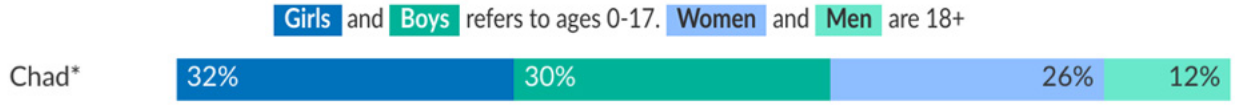

الشكل(3) يوضح عدد اللاجئين في تشاد وتوزيعهم الجندري والعمري

يعاني أيضًا اللاجئون في تشاد من الهجمات العسكرية للمتفلتين على الحدود أو حول مناطق المعسكرات حيث حدثت حالات اعتداء متكررة في مناطق أبشي وأدري بجانب مشاكل مع المجتمعات المضيفة نتيجة لمحاولة التضييق على اللاجئين ومنعهم من ممارسة أي نشاط سواء الزراعة أو ممارسة الأنشطة التجارية.

3. أوضاع اللاجئين في جنوب السودان

تمثل حالة جنوب السودان نوعًا من التعقيد الاجتماعي حيث يتواجد 1.2 مليون لاجئ من جنوب السودان في الأراضي السودانية سواء في ولاية النيل الأبيض أو الخرطوم ويتوزعون في معسكرات محيطة بولاية الخرطوم في المناطق الحدودية من النيل الأبيض، مع اندلاع المواجهات العسكرية عاد معظم اللاجئين الجنوب سودانيين إلى جنوب السودان بالإضافة إلى لجوء مواطنين سودانيين أيضًا إلى جنوب السودان، ويعد انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة بالنسبة إلى سكان جنوب السودان المقيمين في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة ووارب، تعد من إبريل إلى يوليو الأشهر «الأكثر جوعًا» في جنوب السودان حيث لا يتم إنتاج المحاصيل حتى أغسطس أو سبتمبر، بعد موسم الأمطار. من أبرز المهددات التي تواجه اللاجئين في جنوب السودان هي

معضلة الغذاء، وتفيد التقارير بأن الأطفال الذين يصلون إلى جوبا، مع أسرهم أو بدونها، يواجهون أيامًا من دون طعام تقريبًا وتؤثر العلاقات الاجتماعية في إمكانية الحصول على الغذاء.

يعاني جنوب السودان أيضًا من غياب البنى التحتية اللازمة التي يمكنها أن تتحمل ضغطًا عاليًا عليها حيث أدت الفيضانات المستمرة في عدد من الولايات إلى انهيار كلي للبنى التحتية بجانب انعدام الغذاء أو حتى الخدمات الصحية ويؤدي انتقال السكان من مناطقهم إلى وجود مهددات أخرى مثل اندلاع المواجهات القبلية أو النهب المسلح.

بجانب ذلك فإن المواطنين العائدين إلى جنوب السودان والمواطنين السودانيين اللاجئين إلى الجنوب تلقوا رعاية صحية أفضل، لذلك تمثل لهم الرعاية الصحية أمرًا مهمًا وضروريًا، لهذا جاء حسب الإحصائيات سؤال الخدمة الصحية من أهم الاحتياجات التي أبلغ عنها اللاجئون. أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تخفيضات كبيرة في تمويل الجهات المانحة الدولية لقطاع الرعاية الصحية في عام 2022. وخفض صندوق الصحة المجمع، المسؤول عن توفير الرعاية الصحية في ثمانٍ من الولايات العشر في جنوب السودان، التمويل إلى أكثر من ربع الولايات المتحدة، والمرافق التي تدعمها، ما يؤثر في خدمات التغذية وإمدادات الأدوية الأساسية.

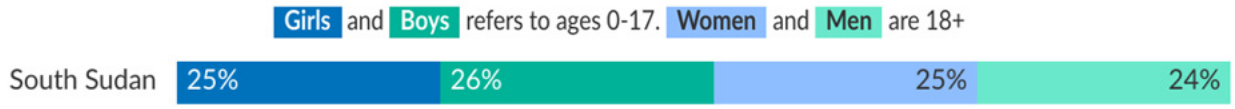

الشكل (4) يوضح عدد اللاجئين في جنوب السودان وتوزيعهم العمري والجندري

ثالثًا: أوضاع النساء في هذه الدول

نلاحظ أن نسبة النساء البالغات عالية في جميع الدول حيث تبلغ في مصر (34%) وفي تشاد حوالي (26%) وجنوب السودان(25%) مقارنة بأعداد الرجال البالغين، من الملاحظ أن أعداد الإناث أقل من عمر 17 عامًا أيضًا مرتفعة مقارنة بأعداد الذكور، ما يجعل النساء أكثر الفئات المعرضة للمخاطر، خصوصًا التي تصاحب رحلات اللجوء الطويلة حيث تم استهداف الممرات الآمنة التي سلكها السكان في مناطق غرب السودان وحدثت انتهاكات واسعة لهن، كما يتعرضن خلال رحلات اللجوء غير الرسمي إلى مصر إلى عديد من المخاطر سواء الاستغلال الجنسي أو مخاطر التجارة فيهن، خصوصًا في ظل غياب الحماية القانونية لهن من الدولة السودانية أو من المنظمات الدولية

من خلال هذه الظروف والأوضاع فإن النساء يتعرضن لمخاطر أكبر في ظل التدفق المستمر، خصوصًا مع احتمالية انتقال الحرب إلى مناطق آمنة وتضرر قطاعات البنى التحتية الطبية وغياب الرعاية الصحية الأولية والنفسية أيضًا ما يزيد احتمالية تعرضهن لمخاطر أخرى مرتبطة بوضعيتهن الحقوقية سابقًا، وهذا الأمر يشكل مضاعفات أخرى ومخاطر إضافية للنساء في السودان.

وبالنظر إلى الوضعية الحقوقية للنساء في السودان قبل الحرب فإنها تعكس وضعية حقوقية سيئة من حيث الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الأولية بجانب مخاطر النزوح من مناطق النزاعات، ما يجعل واقع الحرب كارثيًا جدًّا عليهن ويضاعف المعاناة التي تواجهها النساء في السودان. وبالنظر إلى السياقات التي لجأت إليها النساء في الدول التي قمنا بدارسة الأوضاع فيها، فإن البنية الحقوقية والاجتماعية لا تسعف النساء اللاجئات في الحصول على أي حقوق أو توفير قدر ضئيل من هامش المطالبة بها

رابعًا: آثار تدفق اللاجئين إلى دول الجوار

بالنظر إلى توزيع اللاجئين وظروفهم في محيط دول الجوار، فإن هناك عددًا من الآثار المترتبة على وجودهم من غير أي حصر أو إعادة توفيق أوضاعهم والاهتمام بها، وخصوصًا أن العديد من دول جوار السودان تعيش حالة من النزاع المسلح والاضطرابات الداخلية. خصوصًا وأن هذه الدول لا تزال تعاني من أزمات جائحة كرونا 2019 وتبعاتها الاقتصادية، ومع الهشاشة الاقتصادية فإن هناك ثلاثة من السيناريوهات التي يمكن التفكير فيها تجاه أوضاع اللاجئين في دول الجوار.

السيناريو الأول هو هشاشة اقتصادية وهجرة غير شرعية، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي تعيشها مصر فإن اللاجئين السودانيين يواجهون عددًا من التحديات المستمرة في ظل ضعف الاستجابة الدولية بجانب عدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ظهور الهجرة غير الشرعية على طول الحدود الجنوبية لمصر، كل هذا يسهم في عدم استقرار اللاجئين إلى إمكانية اتجاه اللاجئين إلى خيارات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ومن ثم إلى السواحل الجنوبية لأوروبا، خصوصًا وأن هناك حوالي 20% من اللاجئين السودانيين في مصر من فئات الشباب ومع ضعف وغياب الرقابة الحدودية خصوصًا على الحدود المشتركة بين السودان وليبيا ومصر فإن شبكات الحدود تنشط بشكل كبير جدًّا في «منطقة المثلث» ومنطقة «جبل عوينات» التي تعتبر من أكثر المناطق التي توجد بها شبكات تهريب[94]

السيناريو الثاني يقوم على فكرة الهشاشة الأمنية والنزاعات المسلحة حيث تعيش دولة جنوب السودان حالة من الهشاشة الأمنية حيث من المفترض أن تنتهي الفترة الانتقالية في العام الحالي (2024) ومن المفترض أن تكون هناك انتخابات بين أطراف عملية السلام، إلا أنه نتيجة للخلافات السياسية وتأثر خزينة دولة جنوب السودان بتوقف التدفقات النفطية فإن احتمالية وقوع صراع مسلح بين الأطراف العسكرية في الجنوب يظل أقرب من أي وقت مضى ومع وجود تحشيدات قبلية فإن الصراع ربما يأخذ بعدًا أهليًا. في ظل وجود أكثر من 600 ألف لاجئ من دولة السودان في جنوب السودان فإن احتمالية أن ينخرط اللاجئون في العمليات العسكرية قريب جدًّا خصوصًا مع انتشار السلاح بالإضافة إلى ذلك انخراط اللاجئين في النزاع المسلح يمكن أن ينعكس على وضعية النساء والأطفال حيث يؤدي إلى زيادة الاستغلال الجنسي بالإضافة إلى استخدام الأطفال في العمليات العسكرية أو الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالعمليات العسكرية كالعمل اليومي في المزارع أو الأعمال اليومية في القواعد العسكرية.

السيناريو الثالث، هو مجاعات وحرب أهلية للاجئين، في دولة تشاد إهمال كبير جدًّا، نتيجة لضعف الاستجابة الدولية وغياب المنظمات المسؤولة، ومع الظروف المناخية القاسية والتغيرات التي حدثت في شرق تشاد وغرب السودان فإنه من المتوقع أن لا تتمكن المجموعات السكانية من القدرة على الحصول على الغذاء الكافي، ونسبة إلى اللجوء الذي حدث فإن المزارعين لن يتمكنوا من الوصول إلى مزارعهم ومع موسم الجفاف تتضاءل إمكانيات الحصول على الحبوب والموارد الكافية من أجل البقاء في مناطقهم التي نزحوا إليها. تؤدي الهجرة الداخلية في المناطق الحدودية إلى نزاعات بين المزارعين والرعاة، وغالبًا ما تحدث النزاعات الأهلية بسبب مشاكل متعلقة بالرعي والزراعة، ومع توفر السلاح وتدفق الأسلحة في يد القبائل تزيد احتمالات نشوب حرب أهلية خصوصًا في ظل غياب الدولة والسلطات المحلية.

خامسًا: وضعية النساء

تواجه النساء في السيناريو الأول مخاطر كبيرة حيث يمكن أن تؤدي أعباء الإعالة بالإضافة إلى مخاطر الطلاق إلى تحمل أعباء الأسرة والأبناء في ظل توجه الذكور إلى خيارات الهجرة غير الشرعية بجانب أنهن يمكن أن يتعرضن لمخاطر الاتجار وشبكات التهريب والاستغلال من قبل المهربين. وتواجه النساء أيضًا خطر الإبعاد إلى السودان في ظل عدم توافر أي إمكانية عودة ما يضعهن أمام «تشرد» يصل إلى تهديد حياتهن.

94 سوق السودان السياسي في عام 2021، برنامج الأبحاث في مجال النزاعات، مايو 2021، https://tinyurl.com/26jtycnx

السيناريو الثاني الذي يمكن أن تواجهه النساء متعلق بالهشاشة الأمنية والدخول في نزاعات مسلحة ما يؤدي إلى عدم استقرار ولجوء مستمر بجانب تأثير النزاعات في أوضاع النساء والحصول على الخدمات الأولية والغذاء ما يجعل النساء عرضة للقتل أو الاستهداف أو حتى الوقوع كأسرى يتم استغلالهن من قبل الأطراف المتصارعة، ومع توسع العمليات العسكرية في السودان ووصولها إلى حدود متاخمة فإنه لا يمكن أن يعدن إلى السودان ما يعني انفصالهن بشكل كلي عن إمكانية العودة إلى المناطق التي جئن منها.

تواجه النساء في السيناريو الثالث مخاطر أكثر تعقيدًا حيث موجات اللجوء السابقة قد خلفت كارثة إنسانية واسعة خصوصًا في القدرة على الوصول إلى الغذاء بجانب الاستهداف على الأساس الإثني والاعتداءات الموجهة إلى النساء والاسترقاق والاستعباد الجنسي ما يؤدي إلى فقدان حياتهن، كما تؤدي النزاعات الإثنية إلى وقوع مجاعات واسعة، تكون النساء أكثر تضررًا منها بسبب عدم القدرة على الانتقال إلى مناطق يتوفر فيها الغذاء

سادسًا: مستقبل عودة اللاجئين

تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرتها الأولى على أنه «لكل فرد الحق في حرية التنقل والإقامة داخل حدود كل دولة»، والثانية أنه «لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». بالنظر إلى وضعية اللاجئين السودانيين خصوصًا في مصر فإن البعض يفضل العودة، خصوصًا بعد تحسن الأوضاع المعيشية في أم درمان، وبالإشارة إلى العوامل التي تحكم اللجوء إلى دول الجوار فإن قرار العودة إلى داخل السودان متصل بمجموعة من العوامل التي تجعل من عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم أمرًا ممكنًا، ويمكن أن نلخصها في التالي:

1. الأمن الغذائي

تمثل المجاعة إحدى التحديات التي تواجه قطاعات واسعة من السكان في الريف السوداني ونتيجة لوصول العمليات العسكرية إلى مناطق الإنتاج الزراعي وعدم قدرة المزارعين على الوصول إلى مناطق الزراعة أصبحت المجتمعات مهددة بالمجاعة، وتؤدي عدم قدرة المجتمعات على الوصول إلى الغذاء إلى رحلات نزوح واسعة، ويرتبط الأمن الغذائي باستقرار المجتمعات وقدرتها على البقاء في مناطقها، لذلك من الضروري جدًّا النظر إلى مسألة الأمن الغذائي كمحدد لعودة اللاجئين إلى مناطقهم داخل السودان[95].

2. الحصول على الخدمات الأساسية

إحدى الأسباب الرئيسية في الهجرات الداخلية للسكان هي القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية، حيث يهاجر معظم السكان من الريف إلى الحضر من أجل التعليم والصحة وسوق العمل، وتشكلت أحزمة نزوح حول الخرطوم على طول امتداد فترات الحروب التي دارت في أطراف البلاد (جنوب السودان) و(دارفور)، مع الانهيارات الاقتصادية خلال العقد الأخير (2013-2023) اتجهت معظم الأسر إلى خارج السودان خصوصًا (مصر) من أجل الحصول على تعليم جيد لأبنائهم بالإضافة إلى الخدمات الصحية، عودة هؤلاء السكان إلى المدن مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باستعادة المؤسسات الصحية والتعليمية القدرة على العمل وتقديم الخدمات.

3. غياب المهددات الأمنية

لا تنتهي الحرب بوقف إطلاق النار فقط، وإنما تنتهي عندما تكون آثارها العسكرية قد انحسرت، مع تمدد الحرب إلى رقعة واسعة من مناطق مختلفة في السودان أدى ذلك إلى انتشار السلاح والمظاهر العسكرية، وبالإضافة إلى اندلاع المواجهات

95 إنعام سعد، تأثير الحرب على وضع الأمن الغذائي في السودان، المؤتمر التاسع لمنبر أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية 2023م. http://tinyurl.com/ysw4l7qr

العسكرية في المدن فإن مخلفات الحرب تؤثر في إمكانية عودة السكان إلى مناطق سكنهم أو عملهم أيضًا، وبقائهم في الأحياء أو القرى في ظل التهديد المستمر بإمكانية نشوب أعمال عنف.

4. طبيعة الاتفاق بين أطراف النزاع

تمثل طبيعة الاتفاق بين طرفي الصراع في السودان، إحدى المحددات المهمة التي ستمكن اللاجئين من العودة، لأنه في حالة احتفظت الأطراف العسكرية بمواقعها وعتادها العسكري فإن احتمالية اندلاع مواجهات عسكرية تظل قائمة لذلك من الصعوبة أن يعود اللاجئون إلى مناطقهم، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق كامل يعمل على إنهاء الأزمة بين الأطراف ويمهد للوصول إلى اتفاق كلي يعمل على ترتيب الوضع العسكري والوصول إلى جيش واحد.

5. سياسات إعادة الإعمار

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية ما قبل الحرب، وإلى الانهيار الكلي في البنى التحتية في المناطق الحضرية وتدمير المصانع والمنشآت الصناعية خلال الحرب، فإن من الصعوبة عودة اللاجئين إلى المدن والقرى، خصوصًا في ظل غياب فرص العمل وكسب العيش، ومع محاولة توفيق أوضاعهم وتكيف طبيعة وجودهم في دول اللجوء ومع استمرار العمليات العسكرية، فإن هناك صعوبة في عودتهم من مناطق اللجوء خصوصًا أولئك الذين شرعوا في القيام باستثمارات تجارية، بالإضافة إلى الأسر التي بدأ بعض أفرادها في الدراسة الجامعية أو الدخول في مراحل دراسية، لذلك قد تكون وجود خيارات للعودة مرتبطة بسياسات إعادة الإعمار حيث يمكن أن يؤدي وجود فرص العمل وإعادة افتتاح الأسواق والمؤسسات وانتعاش الأسواق التجارية إلى إمكانية العودة إلى المدن والقرى.

سابعًا: دور النساء

تلعب النساء دورًا مهمًا في مسألة حق العودة، حيث يعتبر استقرار النساء من استقرار الأسر والأطفال وبضمان حصولهن على حق العودة وشروط الاستقرار فإن هناك إمكانية في ضمان عودة الحياة إلى المناطق المتضررة بالعمليات العسكرية، فحصول النساء على الغذاء وإمكانية الوصول إليه في المناطق التي نزحن منها يضمن بقاء الأسر واستقرارها في هذه المناطق، تمثل الخدمات الأساسية إحدى المتطلبات التي تنادي بها النساء اللاجئات حيث عبرت مجموعة من النساء في معسكر «أدري» بشرق تشاد عن أنهن لجأن نتيجة لعدم توفر الخدمات الأساسية في المناطق التي لم تصلها العمليات العسكرية وأن المخاوف على أسرهن جعلتهن يفضلن خيار اللجوء إلى شرق تشاد.

تمثل المهددات الأمنية التي تواجهها النساء أحد العوامل التي جعلت من الأسر تضطر إلى اللجوء خارج السودان خصوصًا في ظل تواصل الانتهاكات التي تواجهها النساء في المناطق العسكرية أو طرق السفر والنزوح، ومع انتشار السلاح في المدن والأرياف فإنه من الصعوبة أن تعود الأسر بسبب التهديد والاستهداف المستمر للنساء ما يعني أن وجود أي مهددات لا يمكن أن يكون معه احتمال عودة أو استقرار، لذلك من المهم أن يتم وضع رؤية خاصة للنساء وإشراكهن فيها بحيث تتضمن الأجندة المخاوف والمتطلبات التي تجعل إمكانية العودة قابلة للتحقق[96].

96 26 مارس 2024.Washington institute. النساء السودانيات. أريج الحاج. https://tinyurl.com/22w7eqwj

الخاتمة

في هذا البحث وجدنا كيف أثرت العمليات العسكرية في توزع وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار، حيث أثرت القدرة على الوصول في إمكانية دخولهم إلى دول الجوار بجانب ذلك أيضًا أثرت العمليات العسكرية في الاتجاهات التي خرج بها النازحون إلى الحدود مع دول الجوار، أيضًا القدرة الاقتصادية للمعيشة في الدول أثرت في خياراتهم، بالإضافة إلى الوضع القانوني في الدول المستضيفة

أيضًا وجدنا أن مصر وتشاد وجنوب السودان هي الدول التي يمكن التركيز فيها، فهي تستضيف حوالي مليون لاجئ سوداني بجانب العلاقات التاريخية بين السودان وهذه الدول بالإضافة إلى أن أوضاعهم فيها تؤثر في قرارات العودة. ومن خلال ذلك اطلعنا على تأثير هذه الأوضاع في النساء حيث وجدنا أن النساء أكثر الفئات عرضة للمخاطر والظروف التي يواجهها اللاجئون

من خلال هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فإن هناك سيناريوهات يمكن أن تحدث للاجئين في هذه الدول وقمنا بتوضيح ثلاثة سيناريوهات، يأتي سيناريو الهجرة غير الشرعية في ظل أوضاع اقتصادية سيئة، وهو السيناريو الذي يمكن أن يواجهه اللاجئون في مصر، بجانب المجاعات الغذائية والحروب الأهلية التي يمكن أن تندلع وهو السيناريو الثاني الذي يمكن أن يواجهه اللاجئون في تشاد، أما السيناريو الثالث فهو مرتبط بالهشاشة الأمنية بسبب التوترات التي يعيشها جنوب السودان بين شركاء الفترة الانتقالية.

خلال هذه السيناريوهات اطلعنا على وضع النساء بشكل عام حيث تعتبر هي الحلقة الأضعف والمؤثرة في خيارات العودة أيضًا والتي حددنا لها عوامل مختلفة يمكن أن تساهم في عودة اللاجئين بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في خيارات العودة وتعزيزيها.

هل يمكن الحديث عن «إعادة الإعمار» في السودان؟

شيماء الشرقاوي

مقدمة

منذ 15 إبريل 2023، يشهد السودان موجة عنف مدمرة عرقلت كل الطموحات إلى انتقال سلمي نحو الحكم المدني الديمقراطي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعلان وقف إطلاق النار، فإن القتال لا يزال مستمرًّا حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، وعلى هذا يتحمل المدنيون وطأة العنف، خاصة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. ومنذ بدء الصراع في 15 إبريل 2023، قُتل ما يقرب من 15 ألف شخص، ونزح أكثر من 8.2 مليون مواطن/ة. ووفقًا لتقرير صدر عن «شبكة الإغاثة ReleifWeb»، فقد أدى استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان إلى دمار لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان منذ الاستقلال.[97] وبعد ما يقرب عامًا من القتال، تحولت مناطق الخرطوم وأم درمان وبحري ونيالا والفاشر والأبيض ومدن أخرى إلى أنقاض. وتعرضت البنية التحتية الحيوية -بما في ذلك محطات معالجة المياه ومحطات الطاقة ومرافق الرعاية الصحية- للضرر أو الدمار. وقد سويت المناطق السكنية بالأرض في الخرطوم وما حولها وفي أجزاء من دارفور ومنطقة كردفان

في إطار هذا يبرز السؤال حول ما بعد انتهاء الحرب والصراع، وهي مرحلة حتمية بكل تأكيد حتى وإن طال انتظارها، كيف سيمكن العودة للحياة في السودان، هل من الممكن أن يحدث بالفعل عملية لإعادة الإعمار -خصوصًا وسط توترات إقليمية- وإن تم الحديث والإعلان عن مخططات لإعادة إعمار السودان بعد الدمار الذي طالها، فمن سيتولى مسؤولية إعادة الإعمار؟ وهل هناك أي ضمانات لأن تكون هذه العملية شاملة ومنصفة وتضع حقوق الإنسان كأولوية لها بدلًا من الاستثمار وتراكم رأس المال؟

وهنا يأتي السؤال الرئيسي للورقة، وهو هل يمكن الحديث عن عملية إعادة إعمار عادلة وشاملة ومنصفة في السودان، وما هي مؤشرات الحديث حول إعادة الإعمار في السودان، وما هي محددات وضمانات أن تكون هذه العملية شاملة ومنصفة بناء على الممارسات الجيدة من التجارب السابقة. بالإضافة إلى محددات وضمانات أن تكون عمليات إعادة الإعمار مستوعبة وحساسة للنوع الاجتماعي، ليس فقط من حيث تضمنها نساء في عمليات التخطيط وما يتلوها من مراحل، كنوعٍ من التمثيل الشكلي، ولكن أن تكون مستوعبة لاحتياجات النساء وطموحاتهن في كل خطوة من خطوات إعادة الإعمار.

تمهيد إعادة الإعمار.. العناصر والمعايير والتحديات

قبل الدخول في تفاصيل ما حدث في السودان والدمار الذي أحدثته الحرب، من المهم تقديم قراءة سريعة للرؤى حول إعادة الإعمار، واستعراض عناصر عملية إعادة الإعمار: العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والاعتبارات البيئية، والنوع الاجتماعي.

تشكل إعادة الإعمار مرحلة حاسمة في أعقاب الصراعات أو الحروب، حيث إنه من المفترض أن يتم العمل على إعادة بناء المجتمعات والاقتصادات والبنية الأساسية التي دمرتها الحروب. وهي كذلك لحظات محورية في تاريخ الدول والمجتمعات، فعلى سبيل المثال، كانت خطة مارشال الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة مخطط لجهود إعادة الإعمار بعد الحرب، مع التركيز في مبادئ المساعدات الاقتصادية وإعادة بناء البنية الأساسية والتنمية المؤسسية وكذلك تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي والمساعدات المالية في إعادة بناء الدول التي مزقتها الحرب.[98]

هناك عدد من الدراسات التي تقترح أن عمليات إعادة الإعمار الناجحة تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وخصوصًا في حالات الصراعات الأهلية، مثل: عدم المساواة والتهميش، من خلال إستراتيجيات التنمية الشاملة وأهمية المشاركة المحلية في جهود إعادة الإعمار، وتمكين المجتمعات من تشكيل مسارات التعافي الخاصة بها.[99]

من ناحية أخرى، تشير الدراسات إلى تحديات إعادة الإعمار بعد الحرب. على سبيل المثال، خطر الانتكاس والعودة إلى الصراع بسبب عدم تحقق العدالة الانتقالية واستمرار المظالم، والافتقار إلى الإدماج السياسي، وضعف هياكل الحكم. وعلاوة على ذلك،

97 ReleifWeb. “Sudan: The War after the War - Sudan,” April 4, 2024. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-war-after-war

98 Fousek, J. (2010). The Marshall Plan and the shaping of American strategy. *Diplomatic History, 34*(2), 261-292.

99 Kaldor, M. (2013). In defense of new wars. *Stability: International Journal of Security and Development, 2*(1), Art. 8.

تحذر بعض الدراسات مما أسمته «لعنة الموارد»، حيث يؤدي تدفق المساعدات وعائدات الموارد الطبيعية إلى تفاقم الفساد وتقويض آفاق التنمية طويلة الأجل. وتؤكد هذه التحديات على تعقيد جهود إعادة الإعمار والحاجة إلى نهج شامل.[100]

من أهم التحديات كذلك فيما يرتبط بالنسيج العمراني والاقتصادي والاجتماعي، هو تحدي الإحلال الطبقي[101] أو الـ Gentrification، فكثيرًا ما تؤخذ الحروب أو الكوارث الطبيعية والدمار الذي تحدثه كذريعة لعمليات الإحلال الطبقي. تحدثت نايومي كلاين في كتابها «عقيدة الصدمة» بتطبيقها على مثال عملية إعادة الإعمار ما بعد إعصار كاترينا في ولاية نيو أورلينز بالولايات المتحدة الأمريكية، عمَّا حدث من مشروعات تستهدف ما أطلق عليه « التحديث الحضري» ولكنها في حقيقة الأمر كانت معنية بإعادة تشكيل النسيج العمراني والاجتماعي للمناطق المتضررة من جراء الإعصار. فقد أشارت كلاين في كتابها «عقيدة الصدمة»: أن جهود إعادة الإعمار غالبًا ما تركز في تطوير عقاري يخدم الأفراد الأكثر ثراءً، ما يؤدي إلى تهجير السكان ذوي الدخل المنخفض. في نيو أورلينز، كان هذا يعني أن عديدًا من السكان ذوي الدخل المنخفض، ومعظمهم من الأمريكيين من أصل إفريقي، لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم لأن المناطق المُعاد بناؤها كانت تستهدف مجموعات الدخل الأعلى. وقد أدت عملية «التحديث الحضري» في سياق إعادة الإعمار بعد إعصار كاترينا إلى تهجير السكان القدامى. ولم تأخذ جهود إعادة البناء في الاعتبار بشكل كافٍ احتياجات المجتمعات الأكثر تضررًا، ما أدى إلى النزوح الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما أدى في النهاية إلى خسارة المجتمع والتراث الثقافي للمنطقة، المصاحب لهذه العملية المسماة بـ«التحديث الحضري».[102]

إلى جانب ذلك، صارت الدراسات أخيرًا تركز وتولي اهتمامًا بالأبعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي وأثر الحروب وعمليات إعادة الإعمار في النساء، باعتبارها تعالج الاحتياجات والتجارب الفريدة للنساء والفتيات، وليس ذلك فقط، بل كذلك التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ودمج منظور النوع الاجتماعي في جوانب تخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار كافة. بالإضافة إلى ذلك، التركيز في دور خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم وتعزيز السلام المستدام والتعافي، خاصة وأن النساء دائمًا تقع عليهن الأعباء الكبرى أثناء الحروب وما بعدها، وكذلك فهن يشكلن النسبة الأكبر ممن يتعرضن للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي كجزء من آليات الصراعات، كجرائم الاغتصاب على سبيل المثال.[103] سنتناول في الجزء التالي، حجم الدمار الذي تعرض له السودان من حيث تدمير البنى التحتية والبناء الحضري، وأثر ذلك في النساء بشكل خاص.

أولًا: ما الذي حدث في السودان؟ دمار البنى التحتية والبناء الحضري

أدى ولا زال الاستخدام الواسع النطاق للمتفجرات في السودان إلى مقتل عدد لا يحصى من المدنيين وتدمير للبنية التحتية الحيوية. حيث دمر القصف العنيف والغارات الجوية مساحات شاسعة من البلاد، وتناثرت في المناطق المأهولة بالسكان الذخائر التي لم تنفجر، وفقًا لتقرير لشبكة الإغاثة Relief Web، فقد أدى استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان إلى دمار غير مسبوق في تاريخ السودان منذ الاستقلال. أدى القتال إلى تحول مناطق مثل الخرطوم وأم درمان وبحري ونيالا والفاشر والأبيض ومدن أخرى إلى أنقاض. كما تضررت أو دُمرت بشكل كامل البنية التحتية الحيوية - بما في ذلك محطات معالجة المياه ومحطات الطاقة ومرافق الرعاية الصحية.[104]

100 Fearon, J. D., & Laitin, D. D. (2003). Ethnicity, insurgency, and civil war. *American Political Science Review, 97*(1), 75-90.

101 هناك عدد من الترجمات لمفهوم Gentrification ، ومنها الاستطباق أو الجنترة، ولكن الباحثة هنا تستخدم الترجمة التي قدمتها الباحثة أمنية خليل في مقالها: إشكاليات ومفارقات يثيرها «الإحلال» العمراني الطبقي: مثال مصر، 20 ديسمبر 2017، السفير، https://bit.ly/3WjgvdZ

102 The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. 2008 1st Picador ed. New York: Picador. E-version.

103 Swaine, A. (2014). Gender, peace, and security: Implementing UN Security Council Resolution 1325. *Routledge., please check also: True, J. (2012). *The political economy of violence against women*. Oxford University Press.

104 ReleifWeb. “Sudan: The War after the War - Sudan,” April 4, 2024. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-war-after-war

بين 15 إبريل 2023 و22 مارس 2024، وثّق مشروع «بيانات موقع وأحداث الصراع المسلح» 744 ضربة جوية بطائرات حربية أو بطائرات مسيرة، و754 حادثة قصف بالمدفعية أو بالصواريخ الموجهة. وفي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، قتل القصف والغارات الجوية أو أصاب مدنيين في نصف ولايات السودان الثماني عشرة على الأقل. وبحسب زيجي جاروال، مدير مكتب مجلس اللاجئين الدنماركي في السودان: «يبدو أنه لا توجد منطقة محظورة على القتال، حيث يحدث ذلك حول المواقع العسكرية والمكاتب الحكومية، ويحدث حول الأسواق والمستشفيات، ويحدث في الأحياء السكنية. وهناك القليل من الاحترام لمبادئ القانون الإنساني الدولي للتمييز أو الاحتياط أو التناسب». وبصرف النظر عن الضرر المباشر الناجم عن المتفجرات، فقد أصبحت مناطق السودان الآن مليئة بالقنابل، أو القذائف، أو قذائف الهاون، أو الصواريخ التي لم تنفجر عند الاصطدام أو تخلت عنها أطراف النزاع. وتشكل هذه خطرًا مستمرًا، فعلى سبيل المثال في منتصف فبراير/شباط، وفي حادثتين بولاية جنوب كردفان، قُتل ستة أطفال وأصيب عشرة آخرون عندما انفجرت ذخائر غير منفجرة كانوا يلعبون بها. وينتشر تلوث الذخائر غير المنفجرة على نطاق واسع، وخاصة في الخرطوم ودارفور وكردفان. وتُدفن بقايا المتفجرات تحت الأنقاض، وتنتشر بين المباني السكنية والعامة، وتنتشر على طول الطرق.[105]

منذ منتصف إبريل 2023، فرَّ أكثر من 8.8 مليون شخص من منازلهم بسبب اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وقد نزح ما يقدر بنحو 6.8 مليون شخص داخل البلاد ولجؤوا إلى 7251 موقعًا، وفقًا لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، في وثيقة اللمحة العامة الشهرية على النزوح في السودان. وتوجد أعلى نسبة من النازحين في ولايات جنوب دارفور (11%)، ونهر النيل (10%)، وشرق دارفور (10%). وأفادت الفرق الميدانية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بأن الذين نزحوا في الأصل من 12 ولاية. فنزح حوالي 3.6 مليون (53%) من ولاية الخرطوم، تليها ولاية جنوب دارفور (14%)، ثم ولاية الجزيرة (10%)، وشمال دارفور (9%)، ووسط دارفور (4%)، إلخ.[106]

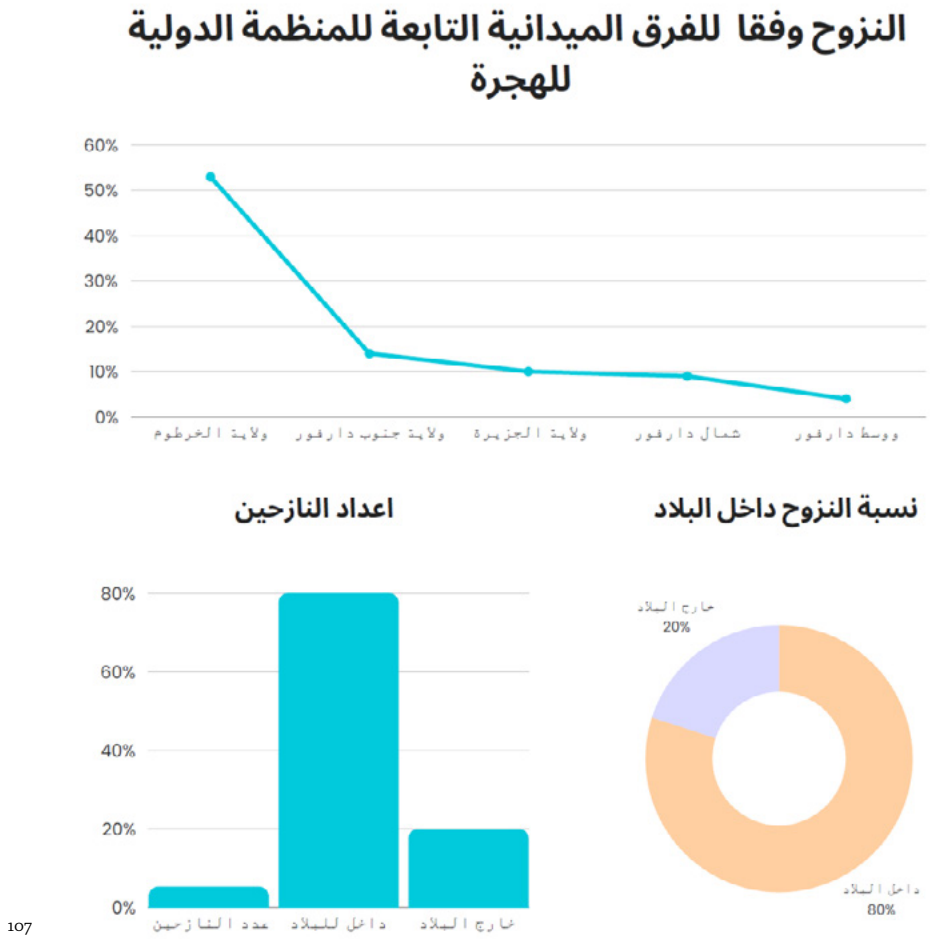

107

105 Ibid.

106 Unocha.org. “Sudan,” June 6, 2024. https://reports.unocha.org/ar/country/sudan.

107 هذه الأشكال البيانية من عمل فريق منتدى البدائل العربي للدراسات.

تشير الخريطة التالية، وفقًا لموقع «سودان شاهد» الذي يعمل على توثيق التدمير وما يحدث في السودان بمختلف جوانبه، إلى المحافظات والمدن التي تضرر بها جزء أو كامل البنى التحتية (شبكات المياه والكهرباء والإنترنت) والمباني الحكومية والسكنية كذلك، وأيضًا المستشفيات والمدارس. وتوضح لنا الخريطة انتشار التدمير في جميع أنحاء جمهورية السودان مع تركزه في العاصمة الخرطوم بشكل كبير.

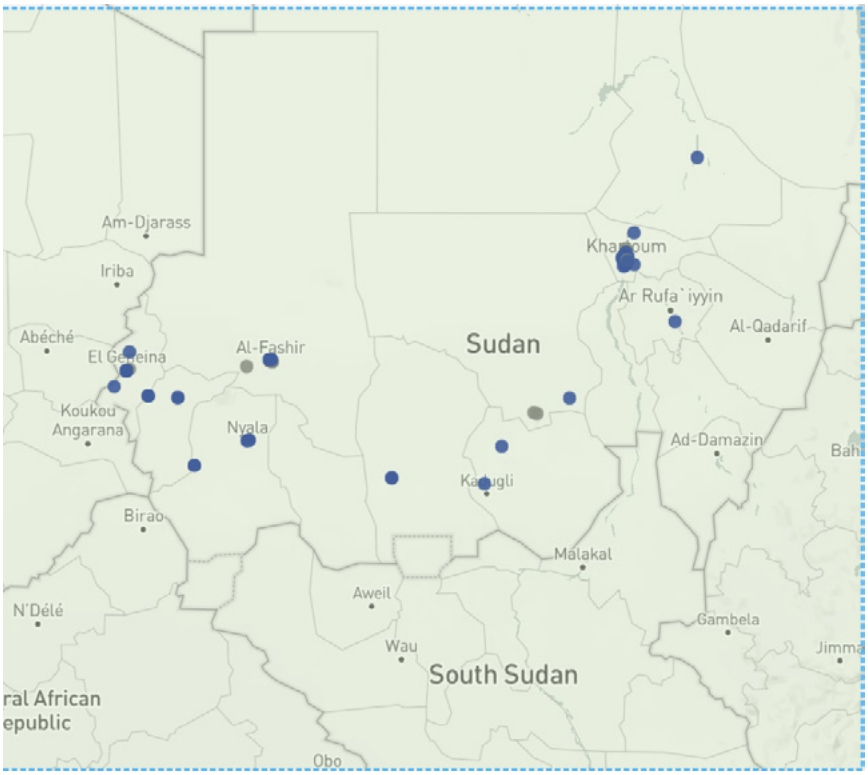

خريطة توضح المناطق التي طالها الدمار في البنى التحتية والمباني السكنية والحكومية في السودان، المصدر: سودان شاهد

أدى هذا الدمار إلى معاناة السودانيين من عدم استقرار إمدادات المياه والكهرباء في مناطق واسعة، بجانب انقطاع شبكات الاتصالات في فبراير 2024 في عدد من المناطق، وقد شمل الانقطاع ولايات السودان كافة، إلا أنه عاد وبصورة جزئية بعد عدة أسابيع من الانقطاع. عانت عدد من الأحياء في العاصمة الخرطوم من انقطاع إمدادات المياه والكهرباء، ما فاقم من موجات النزوح. كذلك أدى الضرب المستمر إلى تضرر عدد من محطات المياه في العاصمة، إلى جانب ذلك استمر النظام الصحي في البلاد في الانهيار تدريجيًا، حيث كانت العاصمة الخرطوم المركز الذي يقدم الخدمات العلاجية حتى إلى المرضى من الولايات الأخرى، بسبب ضعف الإمكانات في المرافق الصحية المتواجدة هناك، وقد خرجت معظم المستشفيات في العاصمة من الخدمة وكانت وزارة الصحة أكدت في بيان لها أن المرافق الصحية في المناطق المتضررة بالنزاع لا تعمل، أو تعمل بشكل جزئي.[108]

طال الدمار كذلك مرافق حيوية، حيث شهد ديسمبر 2023، تدمير مصفاة الجيلي في العاصمة الخرطوم وخروجها من الخدمة، جراء تعرضها للهجوم أكثر من مرة. وتعتبر مصفاة الجيلي أكبر مصفاة للمواد البترولية في البلاد، حيث تصل قدرتها إلى (100) ألف برميل في اليوم، وترتبط بخط أنابيب للتصدير يصل المصفاة بميناء بشائر الواقع شرق البلاد، ويصل طوله إلى (1610) كيلومتر وهو بذلك أطول خط أنابيب للبترول في إفريقيا. بينما تعرض جسر شمبات للتدمير، الذي أنشئ في ستينيات القرن الماضي بواسطة شركة إيطالية، ويعتبر من الجسور العريقة في العاصمة الخرطوم، وهو جسر حيوي يربط الخرطوم بحري بأم درمان. إلى جانب تعرض عدد كبير من المنشآت الحكومية والمرافق الخدمية العامة في السودان للتدمير، كديوان الضرائب ووزارة العدل وبرج شركة النيل للنفط، بجانب برج الساحل والصحراء وبرج الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، وأجزاء كبيرة من مطار الخرطوم الدولي. كما تضررت منشآت عريقة ذات قيمة تاريخية مثل المتحف القومي والقصر الجمهوري. [109]

108 «عام من الحرب.. ماذا فعل في البنية التحتية بالسودان»؟، ألترا سودان، 16 إبريل 2024، https://bit.ly/4cuhiOx

109 المرجع السابق.

كان تأثير الحرب كذلك في التعليم مدمرًا، حيث تم إغلاق ما لا يقل عن 10 آلاف مدرسة في المناطق المتضررة من النزاع، حيث كشفت اليونيسف في 9 أكتوبر 2023، أن ما يقدر بـ18 إلى 19 مليون طفل في السودان خارج مقاعد الدراسة، ما يؤدي إلى تعطيل تعليم ملايين الأطفال. علاوة على ذلك، تعمل المدارس كمراكز للخدمات الحيوية، مثل: التغذية والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، والتي يصبح الوصول إليها جميعًا غير ممكن في أوقات النزاع

تسبب القصف الجوي والذخائر المتفجرة في أضرار جسيمة لأنابيب المياه ومحطات المعالجة، ما أدى إلى نقص حاد في إمدادات المياه، حيث واجه أكثر من 300 ألف شخص في الخرطوم نقصًا في المياه بين إبريل وأكتوبر 2023. وأدى الضرر الذي أصاب البنية التحتية إلى إمداد متقطع من خدمات المياه، ما أجبر المدنيين على استخدام مياه نهر النيل التي يحتمل أن تكون ملوثة.[110]

عند الحديث عن وضعية النساء في السودان وأثر التدمير للبنية التحتية والبنية العمرانية، من المهم الإشارة إلى أن هذا التدمير يضاعف معاناة النساء السودانيات اللائي يعانين بالفعل في ظل الحرب الجارية، حيث يتعرضن لمختلف أشكال العنف والانتهاكات، من الاغتصاب والاعتداءات الجنسية إلى الخطف وفقدان المعيل، في سياق يتسم بالفقر المدقع ونقص المرافق الطبية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة الجنسية والوقائية. فبحسب التقارير التي تم توثيقها من قبل لجنة الأطباء وصلت شهادات النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات جنسية في السودان إلى 417 حالة. وربما لا تعبر هذه الأرقام في الأغلب عن الأرقام الحقيقية والتي تكون في أكثر الأوقات مضاعفة، وذلك يعود إلى أسباب ترتبط بتدمير البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى الجهات التي ترصد البلاغات في ظل انقطاع وسائل الاتصالات والوضع الأمني الخطر.[111]

من ناحية أخرى، فإن تدمير البنى التحتية المرتبطة بالنظام الصحي تؤثر بأشكال مضاعفة في النساء وخصوصًا الحوامل وصاحبات الأمراض المزمنة على سبيل المثال، اللاتي يستحيل في ظل هذه الظروف وصولهن إلى الخدمات الصحية الأساسية نتيجة انهيار النظام الصحي ونتيجة المخاطر المتعددة التي يواجهنها بسبب انهيار النسيج العمراني، وانهيار المدن كفضاءات عمرانية آمنة وتحولها إلى ساحات للصراع والعنف، بالتزامن مع انهيار منظوماتها الأمنية والحمائية من خلال تفتت النسيج المجتمعي.[112]

أثرت كذلك الحرب في حق النساء السودانيات في استخدام المجال العام من أجل العمل وكسب الرزق وهو عبء مضاعف، فعلى سبيل المثال «ستات الشاي» وهن بائعات متجولات يبعن الشاي للمواطنات والمواطنين، ويتخذن من الميادين والمساحات العامة مكانًا لهن لممارسة نشاطهن الاقتصادي، فوفقًا لحديث لها لموقع سكاي نيوز عربية، أعلنت رئيسة اتحاد «بائعات الشاي» في ولاية الخرطوم، عوضية كوكو أن العاملات في هذه المهنة في الخرطوم يفوق عددهن 100 ألف امرأة بحسب حصيلة حديثة، وهن يواجهن مأساة حقيقية منذ بداية الحرب بعد أن توقفت أعمالهن بسبب الاشتباكات العسكرية».[113] وهو الأمر الذي أثر ليس فقط في حقهن في التواجد في المجال العام ولكن الأكثر من ذلك، أنه أدى إلى فقدانهن مصدر رزقهن الوحيد الذي يعتمدن عليه وعرضهن لمخاطر وأعباء كبيرة.

بعد هذا الاستعراض المختصر لحجم الدمار الذي طال السودان وأثره في البنى التحتية وكذلك كيفية تأثير ذلك في النساء بصورة مضاعفة، نخصص الجزء التالي من الورقة لتناول الحديث حول مشروعات إعادة الإعمار في السودان وما إذا كان هناك خطط معلنة ومن هي أبرز الأطراف التي أعلنت عن وجود خطط، وما هي محتويات هذه الخطط.

110 «حرب السودان وأثرها المدمر في البنية التحتية»، المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، 12 يناير 2024، https://bit.ly/45CzaV5

111 أريج الحاج، النساء السودانيات عالقات بين معاناة النزاع والتهميش السياسي في مفاوضات السلام، معهد واشنطن للدراسات، 26 مارس 2024، https://bit.ly/3XuC6kD

112 المرجع السابق وأيضًا: قلق أممي إزاء عدم إمكانية الوصول إلى النساء المتأثرات بالعنف في غزة والسودان، 25 إبريل 2024، أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/1130331/04/ar/interview/2024

113 سكاي نيوز عربية. «الحرب تحاصر الآلاف من بائعات الشاي في السودان.. ما القصة؟» سكاي نيوز عربية. سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/4bIyzCF ، April 25, 2023.

ثانيًا: مشروعات إعادة إعمار السودان، الأطراف والخُطط المعلنة:

ربما أدى عدم انتهاء الحرب والنزاع المستمر حتى الآن إلى عدم وجود خطط واضحة ومعلنة بشكل شامل لعمليات إعادة الإعمار في السودان، خصوصًا وأنه حتى الآن لم تظهر أي مؤشرات عن انفراجة في الأزمة والوصول إلى حل للنزاع المستمر بين القوى العسكرية. ولكن لم يمنع ذلك من بدء الحديث حول إعادة إعمار السودان سواء من الأطراف الحكومية أو من الأطراف الدولية والقوى الإقليمية وكذلك مبادرات أهلية من الأحزاب والمجتمع المدني السوداني.

هناك عدد من الملحوظات الأساسية التي من الممكن تقديمها فيما يتعلق بخطط إعادة إعمار السودان وفقًا للمعطيات المتاحة حتى كتابة هذه الورقة، **الملاحظة الأولى:** هي أنه حتى الآن لم تعلن أيٌّ من الأطراف المتنازعة أي خطة لإنهاء النزاع، على الرغم من الأحاديث المتفرقة لأطرافٍ من الحكومة السودانية ومن الجيش السوداني ووزير الدفاع حول إعادة الإعمار، على سبيل المثال ما صرح به وزير الخارجية السوداني في أول يونيو 2024، لوكالة سبوتنيك الروسية على هامش منتدى بطرسبرج الاقتصادي الدولي 2024: «هناك توجه رسمي لإعادة إعمار السودان وإزالة آثار الحرب، على أن يتم فتح الباب لمشاركة الدول التي كان لها موقف مساند للجيش ولبقاء السودان».[114] كذلك ما جاء في حديث وزير المالية السوداني الدكتور جبريل إبراهيم خلال مؤتمر صحفي تم عقده في مارس 2024، وقد شدد فيه على أهمية العمل للاستعداد لمرحلة إعادة البناء والإعمار بعد توقف الحرب، مع ضرورة تقديم رؤية متكاملة عن فترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار.[115] في نفس الوقت، تطرق وفد التفاوض بقوات الدعم السريع (المكون العسكري الآخر المتصارع مع الجيش السوداني)، خلال مقابلة لهم مع لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بالسودان بمقر الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، إلى الحديث عن إعادة إعمار السودان وإنهاء المظالم.[116] إذ الطرفان الأساسيان المتنازعان لا يتحدث أي منهما عن أهمية إنهاء الحرب ووقفها إنما يتحدثون عن إعادة الإعمار، وهو ما يثير التساؤل الأساسي عن ما إذا كان يمكن البدء في عملية إعادة إعمار السودان من دون إنهاء الحرب والبدء في إجراءات عدالة انتقالية حقيقية. وهنا من المهم إلقاء الضوء على العلاقة المتشابكة بين عمليات العدالة الانتقالية وعمليات إعادة الإعمار، ففي حين أن إجراءات العدالة الانتقالية تحاول التعامل مع المظالم وتعويض الضحايا ومعالجة الإرث المرتبط بالصراع، تعمل عمليات إعادة الإعمار على تهيئة البنى والهياكل المادية والعمرانية من أجل تدعيم بناء السلام على المدى الطويل. وبالتالي فإن أي خلل في أيٍّ من العمليتين أو إجراءاتهما من حيث عدم تعويض الضحايا أو من حيث إقصاء أيٍّ من الأطراف من عمليات إعادة الإعمار سيؤثر في مسارهما ويعرقل من تحقيق العدالة على المدى الطويل.[117]

الملاحظة الثانية: والذي نود الإشارة إليه هو وجود مبادرات مختلفة من فاعلين مختلفين، سواء من رجال الأعمال على سبيل المثال: مبادرة رجل الأعمال ورئيس نادي الهلال هشام السوباط لإعادة الإعمار بالسودان. وهي مبادرة بحسب ما تم الإعلان عنه تهدف إلى: « للنظر في إعادة إعمار القطاع الزراعي والمصرفي وقطاع النقل، وقطاع البنية التحتية وغيرها من القطاعات، والهدف العام لها يتمثل في تعزيز المساهمة الوطنية الفاعلة في إعادة إعمار كل ما دمرته حرب تمرد مليشيا الدعم السريع المحلول. وقدم الشكر للقوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى لدورها الكبير في النصر وأن تتفرغ لإعادة إكمال ما نقص منها بسبب الحرب ويتفرغ الشعب لإعادة الإعمار».[118] كذلك كان هناك مبادرات تم الإعلان عنها من مؤسسات مجتمع مدني ومبادرات أهلية، ومنها نذكر على سبيل المثال، مبادرة إعادة إعمار الخرطوم، التي انطلقت بتاريخ 22 مايو 2023، وكما جاء على الموقع الرسمي للمبادرة، فهي «تدعو جميع السودانيين بدون توجهات حزبية، أو انتماءات إثنية، أو

114 وزير الخارجية السوداني: روسيا من الدول التي ستشارك في إعادة إعمار السودان، بوابة الشروق المصرية، 7 يونيو 2024، https://bit.ly/3XvB1cu

115 عثمان ميرغني، «حرب السودان: الفاتورة اللاحقة!»، مارس 2024، موقع العربية، https://bit.ly/3RxT8uv

116 «وفد التفاوض بقوات الدعم السريع يلتقي لجنة الاتحاد الإفريقي»، 2024، https://bit.ly/3RBjqfo

117 Maha Yahya et al, The Politics of Post-Conflict Reconstruction, Project on Middle East Political Science, September 13, 2018, https://bit.ly/3zE1WZr

118 تدشين مبادرة «السوباط» لإعمار السودان، نبض السودان، 16 إبريل 2024، https://nabdsudan.net/?p=119698

مناطقية، أو طائفية للتدافع لإعمار ما خلفته الحرب.. وهي مبادرة طوعية تهدف إلى إعمار ما دمرته الحرب... والهدف من المبادرة هو تقديم خطط ورؤى واستشارات وتدريب وتنفيذ عدد من المبادرات لإعادة إعمار الخرطوم وفق أسس علمية من خلال تطبيق أفضل الممارسات.»[119]

يعتبر وجود مبادرات أهلية ومجتمعية لإعادة الإعمار مؤشرًا جيدًا جدًّا إذا ما تم أخذه في الاعتبار وإذا ما تم الاهتمام بهذه المبادرات، لأن هذه المبادرات تعزز من المشاركة المجتمعية في عمليات إعادة الإعمار والتي تعتبر من أهم مؤشرات نجاح عمليات إعادة الإعمار.

الملاحظة الثالثة: وهي ما يرتبط بالفاعلين الدوليين والإقليميين فيما يخص عملية إعادة الإعمار، ويمكننا الحديث عن عدم وضوح الرؤية فيما يخص من ينوي من الفاعلين الدوليين المشاركة والمساهمة في عملية إعادة الإعمار في السودان، وإذا أخذنا الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها كمنظمة دولية كمثال، فسنجد أن أغلب التصريحات والتقارير الصادرة على سبيل المثال عن مؤسسات الأمم المتحدة تتعلق بخطط الإنقاذ المرتبطة باللاجئين والنازحين أو مخاطر عدم توافر الغذاء وكذلك المخاطر المرتبطة بالوضعية الإنسانية. وقد أعلنت منظمة الهدرة الدولية، عن خطتها للإنقاذ، والتي تضمنت خطوات تستهدف على سبيل المثال: توفير خدمات صحية وبعض الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية وكذلك خدمات للنازحين داخل السودان.[120] وفي إبريل 2024، صرح الدكتور عبدالله الدردري مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن: «نحن لم نعد حتى الآن ما يسمى بمسح الأضرار الشامل الذي عادة ما يتم بعد كل نزاع والذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بصورة مجتمعة.»[121] وهو ما يعني أنه من الصعب في هذه المرحلة الحديث عن إعادة الإعمار من دون إنهاء الحرب والنزاع، ليتم عمل تحليل شامل للخسائر وتقدير لتكاليف إعادة الإعمار.

على الناحية الأخرى، يمكننا الإشارة إلى دور فاعل إقليمي ربما سيشارك في عملية إعادة الإعمار، ولكن سيتوقف ذلك بالطبع على نتيجة انتهاء هذه الحرب، وهذا الفاعل هو حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي بدأت منذ ما قبل الحرب بفترة في الدخول في مشروعات استثمارية كبيرة ترتبط بالبنى التحتية في السودان، على سبيل المثال لا الحصر مشروع لتطوير وإدارة وتشغيل ميناء أبوعمامة ومنطقة اقتصادية جديدة على ساحل البحر الأحمر.[122] ولكن هناك بعض التوقعات ترى احتمالية إيقاف هذا المشروع على خلفية تصريحات أطلقتها حكومة الخرطوم في مجلس الأمن يوم 18 يونيو 2024 عن ضلوع الإمارات في تمويل الحرب على السودان وتقديم الدعم المادي والفني والعتاد العسكري إلى قوات الدعم السريع.[123] وفي نفس السياق وصف مراقبو العقوبات في الأمم المتحدة الاتهامات التي تقول إن الإمارات قدمت دعمًا عسكريًّا إلى قوات الدعم السريع بأنها «موثوقة». ونفت الإمارات تقديم الدعم العسكري إلى أي طرف من الطرفين المتحاربين في السودان. ومن دون تسمية أي دولة، أقر مجلس الأمن قرارًا الأسبوع الثاني من يونيو 2024 يحث فيه الدول على «الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى «تأجيج الصراع وعدم الاستقرار»، وأعاد تذكير «الدول الأعضاء التي تسهل نقل الأسلحة والمواد العسكرية إلى دارفور بالتزاماتها بالامتثال لتدابير «حظر الأسلحة».[124] بمراجعة هذه المبادرات المختلفة، يمكننا الإشارة إلى أن هذه المبادرات -المعلن عنها حتى تاريخ كتابة الورقة- تبدو مُسيسة، بمعنى أن الأطراف المتفاعلة فيها تمتلك أجندات سياسية محددة وانحيازات محددة لأحد طرفي النزاع الدائر. في تحليلنا ربما هنا تكمن هشاشة وضعف هذه المبادرات حيث إنها تستبعد الأطراف الأخرى المتأثرة بالنزاع ولا تراعي الأبعاد كافة المرتبطة بإعادة الإعمار، ولذا فإخفاقها يبدو حتميًّا مع مرور الوقت خاصة وأنه كما تحدثنا حتى تنجح عملية إعادة الإعمار وتستمر يجب أن تكون معبرة عن

119 مبادرة إعمار الخرطوم، https://kri.org.sd/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

120 Sudan Crisis Response Plan 2024-2025 – Relief Web, January 23rd, 2024. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-crisis-response-plan-2024-2025.

121 أخبار الأمم المتحدة. «مسؤول أممي: السودان خسر 25% من الناتج المحلي الإجمالي واستمرار الحرب سيجعل التعافي أكثر صعوبة، 14 إبريل 2024، https://news.un.org/ar/interview/2024/04/1130041.

122 CNN بالعربية. «اتفاق إماراتي-سوداني بقيمة 6 مليارات دولار لتشغيل «أبوعمامة».» CNN Arabic. CNN بالعربية December 13, 2022. https://arabic.cnn.com/2022/12/13/business/article-abu-dhabi-ports-sudan-red-sea-port

123 هالة حمزة ـ الخرطوم. «الحرب تهدد صفقة إماراتية لبناء ميناء في السودان.» العربي الجديد, 2024. https://bit.ly/4c9lNhs

124 الحرة. «صدام بين سفيري الإمارات والسودان في مجلس الأمن»، 2024. https://arbne.ws/3VQNBS7

احتياجات ورغبات المجتمع وألا تقصي أي فئة لصالح فئة أخرى.

ربما لا يمكننا الجزم بأن ما يحدث هو معبِّر عن وجود دور لحكومة الإمارات في عمليات إعادة الإعمار مستقبلًا بسبب حالة الضبابية الحالية وعدم انتهاء الحرب بشكل رسمي، ولكن يمكننا بالطبع توقع ذلك بناءً على المعطيات وبناءً على خبرات سابقة لحكومة الإمارات في المنطقة العربية من حيث التدخلات الاقتصادية والسياسية لضمان مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية محددة، على سبيل المثال الحالة المصرية.[125] حيث يرى بعض الباحثين والمحللين أن ما تقوم به الإمارات في المنطقة يعبر عن محاولات هيمنة سياسية واقتصادية، ويعبر عن رغبة حكومة الإمارات في السيطرة على موارد ومصادر دول في المنطقة العربية وشمال إفريقيا من أجل تعظيم مصالحها الاقتصادية ومواردها، وهذا يظهر كذلك في شراء أراضٍ زراعية في السودان لحماية سكانها من انعدام الأمن الغذائي.[126]

هناك عدد من المعايير الحقوقية التي تتفق عليها الدراسات المتعلقة بإعادة الإعمار، من ضمنها: الإدماج وعدم التمييز، ضمان التشاركية في التخطيط والتنفيذ، ضمان عدم المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالصحة والتعليم والسكن، الشفافية وتداول المعلومات، وغيرها من المعايير، التي يقع في القلب منهم معيار الحساسية للنوع الاجتماعي.[127]

إذا حاولنا تقييم الخطط أو المبادرات -حتى وإن كانت غير مكتملة بعد- وفقًا لهذه المعايير، يمكننا تلخيص ثلاث نقاط أساسية بالبناء على تحليلنا أعلاه.

النقطة الأولى ترتبط بافتقار هذه المبادرات إلى معيار الإدماج وعدم التمييز، وهذا يمكن أن يكون نابعًا من عدم انتهاء النزاع، ولكن كذلك من حيث الجهات التي تقوم بالمبادرة والتي تعتبر جهات قائمة على الإقصاء، خصوصًا في حالة المكونين العسكريين. وتحديدًا فيما يتعلق بالنساء واستبعادهن من طاولات التخطيط والتفاوض أو تواجدهن من خلال تمثيل ضعيف فقط لإضفاء شرعية ما على العمليات وهذا على الرغم من دورهن الكبير في الثورة السودانية وفي القضاء على نظام البشير.[128]

النقطة الثانية، ترتبط بعدم إعلان أي إجراءات حقيقية للمصالحة أو التعويض في حالة الضحايا، سواء من الرجال أو من النساء، وتحديدًا النساء اللاتي تعرضن لعنف ممنهج قائم على النوع الاجتماعي كآلية من آليات النزاع لكلا الطرفين. وهذه الإجراءات لا تهدف فقط إلى تعويض الضحايا وإنما هي تعبر عن معايير الشفافية والاستمرارية لعمليات إعادة الإعمار. وهو للأسف معيار غائب عن المبادرات المختلفة بما فيها المبادرات التي تم الإعلان عنها من أطراف مدنية كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.[129]

النقطة الثالثة والأخيرة، أنه في كل المبادرات كتلك، لم يبدُ واضحًا كيفية الضمان والحفاظ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنات والمواطنين في إطار عملية إعادة الإعمار، على سبيل المثال الذين تعرضوا لتهجير قسري أو نزوح قسري بسبب أعمال الحرب، كيف سيتم تعويضهم بالسكن اللائق؟ وتحديدًا النساء، اللائي يقع عليهن العبء الأكبر، خصوصًا بعد فقدان عديد من الأسر والعائلات العائل الرئيسي لهم، كيف سيتم إعادة العمليات التعليمية إلى طبيعتها بعد الضرر الذي طال المدارس والهيئات التعليمية المختلفة وكيف سيتم ضمان حق الفتيات في التعليم في أعقاب النزاع خصوصًا مع غياب معايير

125 Elsharkawy, Shimaa. 2023. "Whatever Happened to the Egyptian Road to Democracy?" The Journal of North African Studies 28 (6): 1538–57. https://doi.org/10.1080/13629387.2023.2207231

126 Azza Mustafa Babikir Ahmed, "Port Sudan caught in the international race to control the Red Sea region", The Chr. Michelsen Institute, 2021, https://www.cmi.no/publications/7824-port-sudan-caught-in-the-international-race-to-control-the-red-sea-region

127 للمزيد حول المعايير الحقوقية لإعادة الإعمار يمكن مراجعة:
United Nations. «Guiding Principles on Internal Displacement.» 2004. https://www.un.org/OCHA/guiding-principles-idp.html.
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. «Rule of Law Tools for Post-Conflict States: National Consultations on Transitional Justice.» 2009United Nations. «International Cooperation in Human Rights.» 2020. https://www.ohchr.org/en/issues/internationalcooperation/pages/internationalcooperationindex.aspx.

128 «لماذا تعامل النساء 'كباقة ورد' في مرحلة المفاوضات؟» - بي بي سي عربي. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49349843. August 20, 2019.

129 أريج الحاج. «النساء السودانيات عالقات بين معاناة النزاع والتهميش السياسي في مفاوضات السلام، معهد واشنطن»، 2023. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnsa-alswdanyat-alqat-byn-manat-alnza-walthmysh-alsyasy-fy-mfawdat-walslam.

الأمان في الطرق سواء داخل المدن أو بينها.

ثالثًا: كيف يكون من الممكن ضمان أن عملية إعادة إعمار السودان ستكون.. شاملة، عادلة ومنصفة؟

تبرز الحاجة إلى مشروعات إعادة إعمار شاملة، لأن إعادة بناء المدن فقط، أو إصلاح النظام الاقتصادي فقط، لن يصلح كل الأضرار التي أحدثها الصراع أو أحدثتها الحرب. وبالتالي، فإن خطة التعافي وإعادة الإعمار لا بد وأن تركز في الاحتياجات الفورية ومشروعات التنمية طويلة الأجل. ولا بد وأن يتمتع الناس بقدر معقول من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، مثل: الرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم، والإسكان.

تبدو الحالة السودانية صعبة حاليًا، ولكن إعادة الإعمار فيها ليست مستحيلة بالطبع، فقد مرت عديد من الدول بحروب وصراعات داخلية أدت إلى دمار كبير ولحقت انتهاء هذه الحروب والنزاعات والصراعات عمليات إعادة إعمار لم تكن كلها ناجحة وشاملة ومنصفة للمواطنين والمواطنات كافة، وهذه التجارب هي ما جعلت كثيرًا من الأدبيات تركز في معايير وشروط محددة لتصبح عمليات إعادة الإعمار ناجحة وشاملة ومنصفة، ما يعزز من العدالة الانتقالية وبناء السلام ويمنع الصراعات والحروب من التأجج مرة أخرى، ومن خلال الحديث عن أمثلة محددة في منطقتنا العربية، يمكننا الوقوف على بعض المعايير والشروط التي يجب توافرها في عملية إعادة إعمار السودان حتى تكون شاملة ومنصفة إلى حد ما.

لنأخذ عملية إعادة إعمار بيروت مثالًا، فبعد عقدين من الحرب الأهلية التي دمرت العاصمة اللبنانية، تولت شركة سوليدير (اختصار لشركة التنمية وإعادة الإعمار اللبنانية) قيادة تطوير وسط مدينة بيروت في تسعينيات القرن العشرين، بعد انتهاء الحرب وفي العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وأشرفت على إعادة بناء منطقة تغطي ما يقرب من 200 هكتار بعد الحرب. ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذا المشروع لم يسلم من الجدل حوله، فقد كان عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد أسسه رجل الأعمال الملياردير ورئيس الوزراء آنذاك رفيق الحريري في عام 1994، ومنذ ذلك الحين احتفظت عائلته بحصة كبيرة في الشركة. وفي نظر مؤيدي المشروع، كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإدارة إعادة التطوير الشاملة لمكان مزقته 15 سنة من الحرب، وتحويل وسط المدينة إلى مركز تجاري واقتصادي - على حد تعبير مؤيدي المشروع. ومع ذلك، اتهم منتقدو المشروع، الشركة باستخدام المضايقة والترهيب لطرد السكان الأصليين، حيث تم تعويض السكان السابقين وأصحاب الأعمال بأسهم في سوليدير، بدلًا من الأموال، وهو ما يدَّعي كثيرون أنه أقل بكثير من القيمة الحقيقية لأملاكهم التي سيطرت عليها الشركة. وكان لدى المالكين خيار الاحتفاظ بممتلكاتهم وإعادة الأسهم، ولكن فقط إذا كان لديهم أموال كافية لترميم مبانيهم بما يتماشى مع موجز الحفاظ الصارم لشركة سوليدير والذي حدد معايير عالية، يصعب على معظم الناس الالتزام بها

تركزت الانتقادات الموجهة إلى المشروعات بشكل رئيسي في كيفية تسبب المشروع في الفصل الاقتصادي في المدينة، بالإضافة إلى أن مثل هذه المشروعات يُنظر إليها على أنها تساهم في الانهيار السريع للتراث المعماري المتبقي في المدينة، حيث يتم هدم المواقع القديمة لإفساح المجال لهذه المباني الجديدة. لقد فقدت بيروت بالفعل ثلث المباني البالغ عددها 300 مبنى والتي تم تصنيفها على أنها «تراث ذو أولوية قصوى»، وفقًا لوزارة الثقافة اللبنانية. لقد تم جرفها مع النسيج الاجتماعي الذي كانت تدعمه.[130]

يقودنا مثال بيروت إلى تناول الشروط الرئيسية لحماية السكان والمدن أثناء القيام بمشروعات إعادة الإعمار ومن بين هذه الشروط نشير إلى الاحتياجات والقدرات المختلفة لكل مدينة أو منطقة تواجه مشروع إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، الحفاظ على طابع المدينة في جميع الجوانب التاريخية والثقافية والاجتماعية. ومن بين الشروط أيضًا، يمكننا الإشارة إلى شفافية العملية وتشاركيتها من حيث اتخاذ القرار والميزانية وتقييم الاحتياجات، وما إلى ذلك. ما يتعلق أيضًا بالعملية هو قضية

130 Is Beirut›s glitzy downtown redevelopment all that it seems, The Guardian cities, Thursday 22 January 2015, https://goo.gl/nWyh5D

إشراك المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية، وإعطاء الأولوية للسكان في كل من عملية تقييم الاحتياجات وعملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على دور البلديات في عملية صنع القرار وكذلك إشراك وبناء قدرات العمالة من السكان المحليين. علاوة على ذلك، وضع معايير للخدمات البيئية والعامة وإعطاء الأولوية لاستخدام الموارد المحلية. هذا بالإضافة إلى أهمية تضمين عناصر النوع الاجتماعي في هذه العملية، ليس فقط من حيث الاستجابة لاحتياجات النساء على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال في أكواد البناء وتمهيد الطرق الحساسة للنوع الاجتماعي، وكذلك الاستفادة من تجاربهن في كل ما يرتبط بصنع القرار المرتبط بإعادة إعمار مناطقهن، حيث عادةً ما تؤثر الحروب والنزاعات في الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال على حد سواء، خصوصًا في حالة فقدان الأسر العائل الرئيسي المتمثل في الأب أو الزوج.

من المهم الإشارة إلى أن إعادة الإعمار بعد الحروب والصراعات لا تقتصر فقط على المدن والبنية التحتية، بل تمتد لتشمل المواطنين الذين تضرروا بشكل كبير من الصراع. فبعض هؤلاء المواطنين اضطروا إلى مغادرة وطنهم واللجوء إلى دول مجاورة، بينما تم تهجير بعضهم قسرًا من مدنهم ومناطقهم وإعادة توطينهم في أماكن أخرى. لذلك، تمثل إعادة التأهيل وإعادة التوطين معيارًا أساسيًّا في مشاريع إعادة الإعمار بعد الصراع. هذه القضايا تُعَد معقدة وتتطلب مشاركة حقيقية على مستوى المجتمع في عملية التخطيط واتخاذ القرارات لضمان تحقيق نتائج عادلة وشاملة في مرحلة ما بعد الحرب.[131]

مثال آخر يمكننا الإشارة إليه وهو يرتبط بالتدخلات الخارجية في عمليات إعادة الإعمار والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى نهب ثروات البلاد ومواردها. وهنا يمكننا الإشارة إلى ما قدمته نعومي كلاين حول «مبدأ الصدمة»، في كتابها الصادر عام 2007 بعنوان: «مبدأ الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث»، والتي أشارت فيه إلى إستراتيجية استخدام الأزمات الكبرى لدفع السياسات الاقتصادية المثيرة للجدل والتي غالبًا ما تكون نيوليبرالية في حين يكون المواطنون مشتتين أو ضعفاء جدًّا بحيث لا يستطيعون المقاومة بفعالية. وتزعم كلاين أن مثل هذه الأزمات، سواء كانت كوارث طبيعية أو انهيارات اقتصادية أو حروبًا، تخلق «صدمة» تربك الجمهور وتشل حركته، ما يسهل على الحكومات أو الشركات تنفيذ إصلاحات جذرية

وغالبًا ما يُستشهد بحرب العراق، التي بدأت في عام 2003 في عهد جورج دبليو بوش، كمثال رئيسي على مبدأ الصدمة في العمل. فقد أدى غزو العراق واحتلاله اللاحق إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الشديد والاضطراب، التي استخدمتها إدارة بوش لتنفيذ تغييرات شاملة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية في العراق. فقد تم إدارة إعادة إعمار العراق من قِبَل الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الأجنبية، وكثيرًا ما كانت تُمنَح من خلال عقود لا تخضع لعطاءات. وقد تلقت شركات مثل: هاليبرتون وبكتل مليارات الدولارات لإعادة بناء البنية الأساسية، وكثيرًا ما كانت تخضع لقدر ضئيل من الرقابة واتهامات بالمبالغة في تقدير التكاليف وعدم الكفاءة وسوء إدارة للموارد الطبيعية في العراق، وخاصة النفط، وكانت السيطرة على هذه الموارد تشكل مصلحة إستراتيجية كبيرة. وقد قدمت سلطة التحالف المؤقتة سياسات فتحت قطاع النفط أمام الشركات الأجنبية، ما سمح لها باستكشاف وتطوير حقول النفط بموجب شروط مواتية جدًّا للمستثمرين. وفي حين كان الهدف المعلن هو استخدام عائدات النفط العراقية لتمويل إعادة الإعمار، فإن معظم العائدات كانت في الممارسة العملية تُحوَّل إلى دفع تكاليف الاحتلال والعقود الممنوحة للشركات الأجنبية. وهذا لم يترك سوى قليل من الموارد للتنمية الفعلية وجهود إعادة الإعمار داخل العراق

ويوضح لنا تطبيق مبدأ الصدمة في حال العراق كيف يمكن استخدام الأزمات الكبرى والحروب وعمليات إعادة الإعمار لتنفيذ تغييرات اقتصادية جذرية واستغلال لموارد البلاد، وكان لهذا النهج تأثيرات عميقة وسلبية في كثير من الأحيان في اقتصاد العراق ومجتمعه، ما ساهم في عدم الاستقرار والاستياء على المدى الطويل.[132] وهنا نشير إلى أن المخاوف من تكرار الحالة العراقية في السودان كبيرة، نتيجة لارتباط النزاعات التاريخية في السودان -ومنها النزاع الحالي- بواحد من أهم الموارد الطبيعية في السودان وهو الذهب، الذي تعتبر السودان ثالث أكبر منتج له في إفريقيا، مع سيطرة أحد أطراف النزاع على مناجم الذهب ودخول أطراف خارجية كثيرة في النزاع سواء كانت حكومات دول أو شركات عالمية تستورد الذهب من السودان وهو ما يرشح حالة العراق

131 James Earnest, post-conflict reconstruction: the complexity and challenges of planning and implementing infrastructure projects in Kosovo, 2011, https://goo.gl/FuHkV2

132 The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. 2008 1st Picador ed. New York: Picador. E-version.

أن تتكرر في السودان، وأن تزيد الحرب من استغلال موارد السودان الطبيعية ومنها الذهب بشكل أكبر.[133]

يمكننا من خلال هذا التناول للحالتين تحديد معايير وشروط أساسية يجب تحقيقها لضمان عملية إعادة إعمار شاملة ومنصفة في السودان. من دون تحقيق هذه الشروط، لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار ناجحة. تشمل هذه الشروط ما يلي: أولًا، توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لإعادة الإعمار، والتي تشمل الموارد المالية بشكل أساسي، ولكن ليست مقتصرة عليها. ثانيًا، الكيفية التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب. ثالثًا، وجود أو غياب عملية سياسية على المستوى الوطني أو الإقليمي. ورابعًا، الهياكل الاقتصادية القائمة قبل الحرب، والإرث المؤسسي، وعلاقات الدولة. ترتكز عملية إعادة الإعمار الناجحة على بناء دولة فعّالة وتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد. في حال غياب هذه العناصر، تتوظف عملية إعادة الإعمار للمزيد من التأثير، ما يمنح الأطراف الخارجية مجالًا أكبر للتأثير في مسار العملية لخدمة أجنداتها الخاصة. [134]

ومن أهم المعايير والشروط التي تغيب كثيرًا عن أدبيات إعادة الإعمار، هو أهمية ضمان وحماية مشاركة النساء في عمليات إعادة الإعمار والمصالحة، والتي في حالة عدم ضمانها لا يمكن ضمان نجاح عمليات إعادة الإعمار لأن ذلك سيعبر عن رؤية واحدة ومن منظور واحد لعمليات إعادة الإعمار، خاصة وأن النساء كما سبق وأشرنا يتعرضن لأشد أنواع العنف والأعباء المضاعفة أثناء الحروب والنزاعات. لذا فعدم تأمين حقوق النساء والتعامل مع عملية إعادة الإعمار من منظور جندري سيؤدي إلى عدم التعامل مع المظالم ووضعيات اللامساواة في مجتمع مع بعد الحرب، ما سيؤدي إلى عدم حل الإشكالات التي أدت إلى الصراعات والحرب بشكل جذري.[135] حيث تطرح فكرة المنظور الجندري تساؤلات، كثيرًا ما يتم التغافل عنها وأحيانًا يتم حصرها فقط فيما يتعلق بتعويض النساء اللائي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو النساء زوجات وأمهات الشهداء اللائي خسرن أزواجهن أو أولادهن نتيجة الصراعات، أو تعويض أهالي شهيدات الحرب. حيث تطرح التساؤلات حول حقوق النساء في تواجدهن في المجال العام للأغراض المختلفة سواء للعمل كما في حالة بائعات الشاي على سبيل المثال، أو التواجد من أجل ممارسة حقوقهن المدنية والثقافية، مثل حق النساء في التظاهر والمشاركة في الانتخابات أو حقهن في ارتداء ما يردن من ملابس تلائم رغباتهن وثقافاتهن بعد سنوات من الحكم الذي أجبر النساء على نوع محدد مسموح من الملابس... إلى آخره، وكذلك حقوق النساء في المشاركة في إعادة بناء وتخطيط البنى التحتية والحضرية بما يناسب احتياجاتهن وشعورهن بالأمان وكذلك الاستفادة من خبراتهن المتنوعة في تخطيط وتنفيذ المراحل المختلفة لعملية إعادة الإعمار. هناك عديد من الأمثلة التي يمكن لنا المرور عليها سريعًا والتي تثبت أهمية ومحورية أدوار النساء في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام، مثلًا في ليبريا، عملت النساء على تشجيع إنشاء قسم لحماية المرأة والطفل داخل الشرطة الوطنية في عام 2005. وقد قام هذا القسم بتدريب الضباط على التعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، الأمر الذي زاد من رغبة النساء في الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم. وفي رواندا، شكلت النساء كتلة مشتركة بين الأحزاب للعمل على القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق الأراضي والأمن الغذائي. كما قاموا ببناء الشراكة الثلاثية الوحيدة مع منظمات المجتمع المدني والهيئات التنفيذية والتشريعية لضمان تلبية التشريعات الجديدة لاحتياجات النساء ومنح المجتمعات المحلية القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي البوسنة والهرسك، ساهمت النساء في جهود إعادة الإعمار من خلال إنشاء منظمات غير حكومية تدعم الناجين من الحرب وتوفر لهم الموارد اللازمة لإعادة بناء حياتهم. كما شاركت النساء في مشاريع الحفاظ على البيئة والاستدامة، مثل إعادة تشجير المناطق المتضررة والحفاظ على التراث الثقافي.[136]

133 أمين زرواطي. «السودان: كيف يموّل الذهب حرب البرهان وحميدتي وما الجهات الأجنبية المستفيدة منه؟» فرانس 24 / يونيو 2024، https://bit.ly/3zIikrX

134 عمرو عادلي، محمد العربي، وإبراهيم عوض، إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 24 فبراير 2021، https://shorturl.at/dwrkZ

135 خلود بركة وأسامة العاشور، منظور نسوي لإعادة الإعمار في الشمال السوري، يناير 2022، فريدريش ايبرت، https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/18883.pdf
GIWPS. "Advancing Women's Participation in Post-Conflict Reconstruction," August 9, 2021. https://giwps.georgetown.edu/resource/advancing-womens-participation-in-post-conflict-reconstruction/.

136 Agathe Christien & Jeni Klugman, GIWPS. "Advancing Women's Participation in Post-Conflict Reconstruction," August 9, 2021. https://giwps.georgetown.edu/resource/advancing-womens-participation-in-post-conflict-reconstruction/.

خاتمة

يعتمد نجاح أو إخفاق عملية إعادة الإعمار بعد الصراعات والحروب بشكل كبير على عدد من العوامل، منها: حجمها وسرعتها ونطاقها، وكذلك تعتمد على كيفية تأثير الاعتبارات الجيوسياسية واستخدام الموارد الاقتصادية. فهذه العوامل تحدد وجهة المساعدات أو القروض أو الاستثمارات وفقًا للأهداف السياسية للقوى الإقليمية والدولية، بهذا الشكل، قد تصبح إعادة الإعمار ساحة جديدة للمنافسة بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المختلفة في أي بلد.[137]

من خلال قراءتنا لحالة السودان، لا يمكننا الجزم بالكيفية التي ستبدأ بها وتقوم بها عملية إعادة الإعمار في السودان بناء على المعطيات الحالية التي لا توضح متى ستنتهي الحرب وكيف ستنتهي؟ وهو ما سيؤثر بشكل كبير في عملية إعادة الإعمار خصوصًا وأن كلا الطرفين المتحاربين (المكونين العسكريين للنظام في السودان) يزعم امتلاكه خطة لإعادة الإعمار حال انتهاء الحرب التي يرى كل منهما أنه الطرف الأحق في إنهائها وفقًا لشروطه، والتي يمكننا القول إنها تعني السيطرة الكاملة على العملية السياسية تحت مزاعم الأحقية ووضع مصلحة السودان قبل كل شيء، ومعها تأتي السيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية، ومع تدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية نتيجة الصراع المستمر، ومع ما تتطلبه إعادة الإعمار من استثمارات ضخمة، يحاول كل طرف منهم تقديم نفسه على أنه القادر على تحقيق هذه الأهداف، مستغلًّا خطابًا شعبويًّا لكسب تأييد الشعب والدعم الدولي

وما يعقِّد الأمر بشكل أكبر هو التوترات الإقليمية والدولية التي تعظِّم من آثار الحرب في السودان تمر المنطقة العربية حاليًّا بكثير من الصعوبات والتعقيدات يأتي على رأسها الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة، وتبعاتها المختلفة على مصر من ناحية واليمن من ناحية أخرى. هذا إلى جانب التوترات بين مصر وإثيوبيا بسبب بناء الأخيرة وتشغيلها لسد النهضة والذي سيؤثر في حصص كل من مصر والسودان في مياه النيل، وأخيرًا وليس آخرًا التوترات والصراعات في ليبيا.

كذلك تجاهل البعد الجندري في عملية إعادة الإعمار في السودان سيؤدي إلى مزيد من التعقد وتعميق للامساواة، كما أن مشاركة النساء في عمليات إعادة الإعمار قد أثبتت نجاحها في كثير من الحالات، على سبيل المثال: ليبريا، رواندا، والبوسنة والهرسك، من حيث إعادة التأهيل وبناء السلام على المدى البعيد وكذلك على مستويات تعزيز الحوكمة والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والدعوة إلى حقوق الإنسان والاستدامة البيئية والحفاظ على الثقافة[138]، وهو ما يضمن عملية إعادة إعمار عادلة تراعي الشروط الحقوقية للمواطنين كافة والفئات الأضعف بشكل خاص.

137 عمرو عادلي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

138 للمزيد حول نماذج لنجاحات النساء في عمليات إعادة الإعمار بعد الصراعات، يمكن العودة إلى المصادر التالية:
Agathe Christien & Jeni Klugman, GIWPS. "Advancing Women's Participation in Post-Conflict Reconstruction," August 9, 2021. https://giwps.georgetown.edu/resource/advancing-womens-participation-in-post-conflict-reconstruction/.
Peace Women. "OPINION: The Role of Women's Empowerment in Post-Conflict Reconstruction," February 3, 2015. https://www.peacewomen.org/content/opinion-role-womens-empowerment-post-conflict-reconstruction

حرب 15 إبريل... هل تُعيد تشكيل البناء الاجتماعي في السودان؟

محاولة لفهم ديناميكيات التغيير

د. عزة مصطفى محمد أحمد

«أنت لا تكرهني، أنت تكره الصورة التي كونتها عني،
وهذه الصورة ليست أنا. إنها أنت.»
أدونيس (يناير1930)

المقدمة

تحاول الورقة قراءة الواقع الاجتماعي في السودان في فترة ما بعد 15 إبريل 2023، وما يترتب عليها من تغييرات ديموغرافية، اقتصادية وسياسية، كلها تدور في فلك ظهور فئات مُجتمعية مختلفة، قد تكون تنافرت في فترات ما قبل الحرب، ولكن بعدها سوف تفرض أو يُفرض واقع مُختلف، تتمازج فيه البنى الاجتماعية مع السياسية والاقتصادية، مُشكلة سودان يحتاج النظر إليه طرائق أكثر تحليلًا، وتشريحًا لبنيته، إلى جانب نظرة تاريخية لمعرفة الأسباب التي أوجدت الحرب أو يجيب على سؤال لماذا قامت الحرب؟ وهل هي حرب «أولاد البحر ضد أولاد الغرب»؟ هل هي حرب الفاعلين الاقتصاديين الجدد ضد القدامى؟ أين تقع أزمات النساء من كل هذا المنتوج السوسيولوجي-الاقتصادي الجديد؟ من سيقود من؟ وكيف؟ مع التركيز في الفاعلين الاجتماعيين الجدد وكيفية تشكيلهم للقادم الاجتماعي في السودان، مدعية تراجعًا سريعًا لدولة «1965» وما أعقبها من ديمومة اجتماعية استمرت 86 سنة

تفند الورقة هذه الأسئلة وتشرحها في محاولة لفهم الواقع الجديد، ما بعد 15 إبريل، كذلك لا تدعي الورقة الوصول إلى نتائج نهائية بخصوص موضوعها، ولكنها تسعى إلى فهم ديناميكيات التغيير الآتي، استنادًا إلى طرح بيتر برغر وتوماس لوكمان في كتابهما «البنية الاجتماعية للواقع» وفكرته الأساسية أن الواقع متغير وليس ثابتًا، ولكنه نتاج للتفاعلات الاجتماعية بين مكوناته، الواقع الاجتماعي يتشكل من خلال الطريقة التي يتفاعل بها أفراده مع الأفكار المُنتجة والموروثة، المفاهيم والبيئات المحيطة. يسبقها محاولة لتناول سؤال أساسي: هل ستظل البنية المجتمعية في السودان مقاومة للجديد أم ستذوب في الجديد المُتشكل؟ تقوم الورقة على فرضية أن الواقع الاجتماعي في السودان سوف يتغير في مستقبله الجديد ابتداءً من فترة قيام الحرب، وأثناءها وما بعدها، بسبب الاستقطاب الاجتماعي الحاد وسط أطراف الحرب والمجموعات المساندة، بشكل قبلي إثني، مناطقي واقتصادي. والسؤال الأساسي الذي تطرحه الورقة حول ديناميكيات تشكل الواقع الاجتماعي الجديد بعد الحرب؟ وما هو واقع النساء ومساهمتهن في هذا التشكل الجديد؟

تشكيل الواقع الاجتماعي

اعتمادًا على بيتر برغر وتوماس لوكمان، حول كيفية تشكل الواقع الاجتماعي، تتم العملية من خلال ثلاث مراحل: الخارجية، التأسيس، والتأكيد، وتبدأ العملية بمرحلة الخارجية وهي مرحلة يبدأ الأفراد فيها بتشكيل مفاهيم وأفكار حول العالم المحيط بهم، عن طريق الإحساس والتجربة الشخصية والتفاعل مع الآخرين، وهي الأفكار الأولية عن الواقع الذي يحيط بالفرد وتأخذ شكلها الأول، ثم تأتي مرحلة التأسيس، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الأفراد بترسيخ الأفكار والمفاهيم التي تشكلت في المرحلة الأولى، هذه الأفكار تصبح جزءًا من الواقع الاجتماعي للفرد. في هذه المرحلة، يصبح الواقع أكثر تماسكًا وثباتًا، ويبدأ تقبله كحقيقة مطلقة. ثم تأتي مرحلة التأكيد، وهي تعزيز الواقع الاجتماعي وتأكيده عبر التكرار والتجارب المتتالية. يمكن أن تتضمن هذه المرحلة الرموز الثقافية، الفعل اليومي، التقاليد، والأنظمة الاجتماعية والسياسية، التي تساهم في تأكيد الواقع الاجتماعي وتعزيزه، ومع ذلك، رغم ثبات الواقع الاجتماعي وقوة استقراره، يحذر برغر ولوكمان من الاعتقاد بأنه ثابت أو غير قابل للتغيير. مؤكدًا أن الواقع الاجتماعي يمكن أن يتغير ويتطور مع مرور الوقت. بيئيًا، ثقافيًا، اقتصاديًا وكذلك على مستوى الأشخاص والأفراد، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في الواقع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يمكن للأفراد أن يلعبوا دورًا فعالًا في تشكيل الواقع الاجتماعي وتغييره من خلال التفكير النقدي والفعل الاجتماعي الإيجابي. وعليه يتضح أن تشكيل الواقع الاجتماعي ليس عملية فردية، ولكنها عملية تشترك فيها المجموعات/المكونات الاجتماعية جميعها، ساعية إلى خلق وضع اجتماعي يسع، أو يستقطب الجميع.[139]

139 بيتر برغر وتوماس لوكمان، البنية الاجتماعية للواقع - دراسة في علم اجتماع المعرفة، ترجمة أبو بكر أحمد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

الواقع الاجتماعي في السودان وتأثيرات القبيلة

واقع السودان الاجتماعي لا يختلف كثيرًا عن محيطه الإقليمي، الذي تلعب فيه القبيلة دورًا محوريًّا إن لم يكن أساسيًّا في تشكيل علاقاته السياسية، الثقافية والاقتصادية، منذ استقلاله، بل من زمن بعيد شكلت القبيلة والقبلية علاقة طردية مع السلطة، فكانت تتحالف المصالح الاقتصادية مع السلطة مرتكزة على ركيزة أساسية وهي القبيلة أو المناطقية، وتعني خلق علاقات تقوم على الانحياز المناطقي، وهو ما يطلق عليه تحالف «أولاد البحر مع أولاد البحر، مقابل أولاد الغرب مع أولاد الغرب»[140]. تأثر السودان بتداخل حدوده الجغرافية مع محيطه الإفريقي خاصه، وقد شكلت التداخلات القبلية مظاهر ثقافية واجتماعية معروفة وواضحة، لم تقف عند التمازج القبلي، بل خلقت تعاونًا اقتصاديًّا أفرز طبقة اقتصادية جديدة مُنافسة للقديمة، ساعدها على ذلك عدم وجود ضوابط حدودية مُشددة، مع وجود مساحات شاسعة، وقبل كل ذلك تراخٍ في فرض القانون وهيبة الدولة.

المرأة والقبيلة: الحكامات نموذجًا

تلعب الحكامات[141] دورًا مجتمعيًّا أساسيًّا في الأرياف والمناطق التي تحتفي بالقبيلة والقبلية، والرجال يتحاشون بجدية صارمة الاحتكاك معهن، بسبب الخوف من كلماتهن التي تُعلي أو تُدني من قدر الرجال في القبيلة، وفي أحيان كثيرة يكون النساء الحكامات هن القائدات الفعليات لمسارات الحروب أو السلام، يمكن القول إن دورهن أكثر فعالية في مجتمعاتهن. لهن دور موازٍ في عمليات السلام والتفاوض بين القبائل. الحكامات كنساء يقدن المجتمع من خلال الكلمة، (توضيح للمعايير المُختلفة لهذه المجتمعات في نظرتها إلى أدوار النساء ومساهمتهن الثقافية والاجتماعية). من المفارقات المجتمعية أيضًا أن الحكامات يسمح لهن بالجلوس في مجالس الصلح والتفاوض، في نفس الوقت الذي تمنع الأخريات من حضور الجلسات أو حتى الظهور أمام الرجال. الحكامات كنموذج يمثلن منظومة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية في المجتمع، ويلعبن في الوقت نفسه أدوارًا متكاملة مع التنظيمات القبلية في المنطقة. الحكامات سلطة إعلامية قوية، عُمِل على توظيفهن لخدمة قضايا المرأة ومعالجة المشكلات المنتشرة بالمنطقة، مثل الأمية ومحاربة أمراض الطفولة والصراعات القبلية، ما أحدث تحولًا في المنطقة لدورهن الإعلامي القوي. في حين بدأت بعض المنظمات العاملة في مجال المرأة والطفولة الاستفادة من شهرتهن في خدمة القضايا الاجتماعية، بخاصة العادات الضارة كالختان. وكذلك الاستفادة من تجاربهن في كيفية توظيف الإعلام الشعبي في خدمة المرأة وقضاياها.[142]

تعمل الحكامة على حماية المرأة والأسرة والأطفال، على أساس أن المرأة لها وضعية خاصة في تلك القبائل. وهي بصوتها تستطيع أن تمارس نوعًا من الضغط على الرجال حتى يقوموا بدورهم في حماية المرأة وأطفالها وكبار السن. كما لهن دور تنموي مهم في أوقات الزراعة والحصاد في تحميس الرجال على نجاح الموسم الزراعي والاقتصادي. للنساء في الأرياف دور تنموي واقتصادي كمصادر دخل محددة، ولكنها تكفي الأسر وتسد حاجاتها اليومية من خلال تجارتهن وبيع المواد المحلية في الأسواق كنوع من الدخل الاقتصادي المحدود لهن، أغلب الأسر التي فقدت عائلها بسبب الحرب أو الهجرة تعتمد على النساء في إعالتهم وسد حاجاتهم.[143]

140 تتعدد التعريفات حول أولاد البحر وأولاد الغرب، لكن الأعم والمنتشر في الأدبيات الاجتماعية والثقافية، هو تصنيف الغرض منه توضيح الجانب الإثني لأولاد البحر وهي القبائل المُشاطئة للنيل وهو البحر بالعامية السودانية وأغلبها تُعرف على انها قبائل عربية. مقابل أولاد الغرب وهي القبائل التي توجد في غرب السودان وأغلبها قبائل إفريقية، لاختلاطها بالقبائل في دول الجوار الإفريقي.

141 الحكامة وجمعها الحكامات، هي المرأة التي تمتلك قدرًا من صياغة الكلمات في شكل قصيدة حماسية باللغة المحلية وهي مشهورة ومؤثرة في مناطق دارفور خاصة، ودورها ينحصر في دفع وتحميس رجال القبيلة على القتال والمحاربة. والحكامات يلعبن دورًا مزدوجًا وأصيلًا في إشعال الصراع وفي نفس الوقت إحلال السلام. https:// www.nubtimes.com للمزيد انظر ما قصة المرأة «الحكامة» التي تقود الرجال إلى «المهالك»

142 هبة الدسوقي، حكامات السودان يحرضن القبائل بالشعر على الحرب والسلام، https://www.independentarabia.com

143 سهير أحمد صلاح، سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان: مشروعات التمويل الأصغر نموذجًا، مركز دراسات المرأة، https://bit.ly/3WlMJDZ

تشرح هذه الجزئية تضارب المعايير في دور المرأة في المجتمعات المحلية وإلى أي مدى تؤثر في مُحيطها، عاكسة لنوع من التناقض الثقافي، الاقتصادي والاجتماعي في السودان.

زادت تدخلات القبيلة في السياسة في فترة حكومة الرئيس السابق عمر البشير، حيث أذكى/أشعل مسألة القبلية وهيمنة البُعد القبلي في السياسة، كمطرقة لضرب خصومه السياسيين وكذلك كسب التأييد لمناطق عُرف ولاؤها لمجموعات «طائفية» بعينها وأعني بها طائفتي الختمية والأنصار[144]. سعت السلطة من خلال مدخل القبيلة إلى خلق مجموعات منافسة أو بديلة تُهيمن اقتصاديًّا على السوق والتجارة وهي سياسة الغرض منها التمكين وضمان التبعية. كان ذلك واضحًا في نهايات سنوات حكم البشير، إذ احتدم الصراع حول السلطة وكثرت الضغوطات خاصة الدولية، فما كان للبشير مخرج إلا اللجوء إلى نفوذ بعض القبائل وتسخيرها لخدمة السلطة وضمان بقائها.

ينظر بعض المحللين إلى مفهوم «القبيلة والقبلية» من منظور تاريخي باعتباره جزءًا من عملية انصهار القبلية والإثنية داخل إطار أوسع يشمل الأمة والشعب. وفقًا لهذا التحليل، تشكل القبائل والمجموعات الإثنية اللبنات الأساسية في تطور الهوية الوطنية، حيث تندمج هذه الهويات الفرعية مع مرور الزمن في هوية قومية مشتركة تتجاوز الانتماءات القبلية، ما يسهم في تشكيل مجتمع موحد ومتجانس. بمثابة المسار الطبيعي لتطور التاريخ والمجتمعات البشرية، وأن بروز العصبية القبلية، والإعلاء من شأن الانتماء القبلي، كدافع رئيسي قوي للحركة والحراك في المجتمع، يشكل لحظة رجعية أو عكسية في هذا المسار. تشير الدراسات في الوقت عينه إلى الاستثناء، وهو التجلي في بروز الهوية القومية أثناء ثورات التحرر الوطني، كنزعة تقدمية ضد المستعمر. ويرى أن تفشي القبلية أخيرًا في السودان تحت وطأة حكم الإنقاذ، تعبر عن تلك اللحظة العكسية الرجعية. وما يشهده السودان من تفاقم لحدة الصراعات القبلية القومية وتصاعدها، بطابعها الدموي، وما أحدثته من تفتت وتفكك داخل الحدود القومية، وانفصال جنوب السودان كنموذج. ويرى أن نعرة التعصب والعصبية القبلية لا تنتج من مجرد الانتماء القبلي، وإنما ترتكز على دعائم وعوامل مثل التهميش والفقر، والجهل، والفساد المالي، والإداري.[145]

أسس نظام البشير ميلشيا (كاملة التسليح تنحدر من قبيلة محددة، وهو ما يراه العديد من السودانيين على أنه دلالة على انحيازها العرقي. وفي الوقت نفسه، تُعتبر هذه القوات من قبل البعض الآخر قوات شرعية نظرًا إلى تكوينها القانوني، حيث أُنشئت بموجب القانون وصادق عليها البرلمان، ما يمنحها صفة قانونية ورسمية في نظر الدولة)، كقوات موازية لنشأة حركات مسلحة أخرى على أساس قبلي، إثني ومناطقي، تمركزت قيادتها الفعلية في مجموعات قبلية و»خشم بيوت»[146] منتمية إلى نفس القبيلة. في إطار هذه الموازنات والمعادلات السياسية، تحولت بعض القبائل إلى سلطة قائمة بذاتها داخل الدولة السودانية، وتغولت على المؤسسية، الدستور والقانون، وحتى نظام البشير نفسه فقدَ السيطرة على تغول القبيلة، وأصبحت ضامنًا مؤكدًا في التسويات السياسية من خلال زعماء هذه القبائل لنفوذهم وسط حواضنهم القبلية والاجتماعية. من خلال امتلاكها لامتيازات اقتصادية موازية، تمكنت هذه القوات من تعزيز سيطرتها وزيادة نفوذها، ما أدى إلى تقويض دور ونفوذ قوى أخرى منافسة.[147]

144 يوجد بشمال السودان طائفتان إسلاميتان تتبعان أكبر زعيمين بالبلاد. فالسيد السير عبد الرحمن المهدي هو زعيم «الأنصار»، وهو راعي حزب الأمة وعموده الفقري. أما الزعيم الآخر فهو السيد السير علي الميرغني زعيم «الختمية». والزعيم الأول هو ابن المهدي، الذي ثار على مصر، وعلى حكم الجنرال البريطاني غوردون. ويؤيد حزب الأمة الاستقلال التام عن الحكم البريطاني المصري، رغم أن خصومه السياسيين يتهمونه بالتبعية لبريطانيا. أما الحزب الوطني الاتحادي، الذي يضم كل الأحزاب المعارضة لبريطانيا في البلاد، فهو يتهم أيضا من قبل خصومه بالتبعية لمصر. انظر\ي بدرالدين الهاشمي https://www.alrakoba.net/ يعتبر حزب الأمة وناصريه من الأنصار وكذلك حزب الاتحادي الديمقراطي وناصريه من الختمية من أكبر الأحزاب في السودان ولهم تابعون وداعمون في جميع مناطق السودان، ولهم تعصب لطائفتهم، وخلال حكم البشير، الجبهة الإسلامية سعى إلى ضربهم من خلال سياسة التمكين للإسلاميين، واتبع تلك السياسية في جميع الأقاليم التي بها تمثيل كبير لطائفة الأنصار خاصة في إقليم دارفور الكبير والنيل الأبيض ونهر النيل، وطائفة الختمية في أقاليم ومحافظات شرق وشمال السودان.

145 الشفيع خضر سعيد، القبيلة والسياسة، دار المصورات، ط2، 2022.

146 خشم البيت، تعبير سوداني يُستخدم للإشارة إلى أصول الأسرة أو العائلة. يُعتقد أن هذا التعبير يُشير إلى الجذور والترابط العائلي. للمزيد حول انظر/ ي كتاب عون الشريف قاسم، اللهجة العامية في السودان، القاهرة.

147 شمائل النور، كيف صعدت القبيلة في السودان وكيف تضعضعت القوى الحديثة؟ السفير العربي، يوليو 2021، https://bit.ly/4dZrcZd

هل التنافس السياسي والاقتصادي[148] سبب لحرب 15 إبريل؟

اندلاع حرب 15 إبريل بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، لم تكن بداية للصراع الخفي بين المجموعتين بل هي بمثابة رأس الجليد الذي كشف عن حجم الخلافات والتنافس المتراكم بينهما منذ سقوط نظام عمر البشير، الدعم السريع شكل قوات موازية للقوات المسلحة، قوى تمتلك العتاد، المال وكذلك الأفراد أو العسكر، فرضت قوات الدعم السريع وجودها العسكري والسياسي بوضوح أثناء التفاوض ما بعد سقوط نظام البشير كجزء من المجلس الانتقالي وشريك أساسي في إدارة الفترة الانتقالية، شهدت تلك الفترة شدًّا وجذبًا بين الطرفين وأيهما أقرب إلى المدنيين وملاسنات حول حماية الثورة واستخدمت مسألة فض اعتصام القيادة العامة كفزاعة تُرفع كلما احتدت الخلافات بين الطرفين ومن المسؤول عنه في محاولة كل طرف لإدانة الآخر وتحميله المسؤولية. يرى عدد من المحللين أن قائد قوات الدعم السريع: محمد حمدان دقلو «حميدتي» لديه طموح سياسي في إدارة الدولة في المستقبل[149] والتحول من العسكري إلى المدني مُشكلًا تحولًا تدريجيًّا يجُب ما قبله منذ 2003 كقائد لمجموعات الجنجويد وتاريخها في إقليم دارفور إلى فترة ما قبل سقوط البشير (كصنيعة البشير نفسه عندما أطلق عليه «حمايتي» في إشارة واضحة إلى أنه يتمتع بثقة لديه) منذ ذلك التاريخ أصبحت المنافسة واضحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع خاصة بعد انتساب عدد من ضباط الجيش إلى الدعم السريع وحصولهم على رواتب أعلى ودورات متقدمة للتأهيل والتدريب خارجيًّا وداخليًّا، مقارنة بزملائهم في القوات المسلحة، وهي بالتأكيد مؤشر على المقدرات المالية لقوات الدعم السريع، -سيتم تفصيلها في الجزء الخاص بالاقتصاد- كلها طرائق تعكس مدي طموحات قائد قوات الدعم السريع في تثبيت أقدامه وتركيز قواته على الصعيد العسكري، كمحاولة منه لإحلال وإبدال القوات المسلحة خاصة وأن الاتفاق الإطاري تطرق إلى مسألة دمج الدعم السريع في القوات المسلحة وهي من أقوى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب في 15 إبريل، من سيقود من، ومن سيتلقى الأوامر مِن مَن؟ نتيجة لديناميكيات هذا الصراع الظاهر-الخفي حدثت الحرب وانقلبت موازين القوى وتحولت إلى مسألة فرض نفوذ واستحواذ دون من الدخول في البعدين الإقليمي والدولي ومساهمتهما في إذكاء الحرب

الخوض في حروب مفتوحة وغير معروف زمن انتهائها يعكس المقدرة والإمكانات الاقتصادية للطرفين ويفتح تساؤلًا مشروعًا حول القدرات المالية للدعم السريع مقارنة بالقوات المسلحة التي هي بالطبع مؤسسة من مؤسسات الدولة ومعروف بنود صرفها ومصادر تمويلها.

كما وضحنا الطموح السياسي لقائد قوات الدعم السريع بأن يصبح رجل دولة مدنيًّا يمتلك مؤسسات اقتصادية ضخمة ويعقد صفقات مالية عالية مع دول إقليمية ومؤسسات عالمية، ساهمت في تمكينه وأفراد أسرته وكذلك أقربائه من القبيلة والموالين من السيطرة على جزء كبير من الموارد الاقتصادية للبلاد باستخدام القوة العسكرية والنفوذ القبلي في مناطق دارفور الشمالية، وجزء من الصفقات في البحر الأحمر. (لآل دقلو) نشاط تجاري واسع بتأسيس شركات تعدين وتنقيب عن الذهب يديرها إخوة حميدتي، قام عبد الرحيم بتأسيس شركة الجنيد التي تدير عددًا كبيرًا من الأنشطة والشركات الفرعية ويمتد نشاطها بين الخرطوم، ودارفور، ومدن إقليمية، وعالمية. ويسيطر (حميدتي وعبد الرحيم) على عدد من مناجم الذهب في السودان حسب منظمة «غلوبال ويتنس»، ويترأس عبد الرحيم مجلس إدارة شركة الجنيد متعددة الأنشطة، والتي أسسها في العام 2009، ثم توسعت على نحو لافت وزاد نشاطها في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب بمناطق عدة داخل السودان، لكن نشاطها الأبرز تركز في دارفور.[150]

148 شركة الجنيد للأنشطة المتعددة والتي تعمل في ولاية جنوب دارفور محلية «الردوم» مصنع معالجة مخلفات التعدين والتي أنتجت في العام 2022 (736.5) كيلوجرامًا من الذهب وفي 2023 حتى شهر يونيو أنتجت شركة الجنيد 414 كيلوجرامًا من الذهب. وتملك شركة الجنيد مربع امتياز في جنوب دارفور محلية الردوم «مربع امتياز» نحاس وذهب تحت الدراسة والتقييم. وأشار التقرير أيضًا إلى أن شركة الجنيد للأنشطة المتعددة لديها مصنع لمعالجة مخلفات التعدين في جنوب كردفان محلية تلودي أنتج في العام 2019م (69.5) كيلوجرامًا، وتوقف بسبب الأحداث التي اندلعت في تلودي. وفي يونيو من العام 2023 فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) بوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة الجنيد للأنشطة المتعددة المحدودة وهي شركة قابضة يسيطر عليها حميدتي وشقيقه نائب قائد قوات الدعم السريع عبدالرحيم دقلو، ويقع المقر الرئيسي للشركة في الخرطوم وهي تضم (11) شركة فرعية تابعة لها عبر قطاعاتِ اقتصادية عدة مرتبطة بمناجم الذهب، إذ أصبحت مناجم الذهب وتصديره مصدرًا حيويًّا للإيرادات لعائلة دقلو وقوات الدعم السريع منذ استيلائها على منجم جبل عامر، ووضع «أوفاك» شركة الجنيد للأنشطة المُتعددة المحدودة على لائحة الأمر التنفيذي رقم (14098) لما وصفه بمسؤوليتها عن المشاركة أو محاولة المشاركة في أعمال وسياسات تهدد السلم والأمن والاستقرار في السودان.
المصدر: https://almenbar24.com «(المِنبر 24) تنفرد بنشر إمبراطورية شركات «آل دقلو» في ذهب السودان» فبراير 2024.

149 «حميدتي: نائب رئيس مجلس السيادة السوداني بين المراوغة والانحياز للتغيير» أغسطس 2022، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62419615
«سياسيون ومحللون يكشفون دلالات خطاب حميدتي الأخير. عكس حجم الخلاف مع الجيش والبحث عن شرعية»، فبراير 2023، https://bit.ly/3ALwwBe

150 «عبد الرحيم دقلو نائب قائد قوات الدعم السريع»، سبتمبر 2023، https://bit.ly/3AGBBul

إعادة تشكيل البناء الاجتماعي في السودان

من المؤكد أن المعادلة هي أن قوة المال تفتح أبواب السلطة وتجعل المستحيل ممكنًا، في حالة تحالف المال والسلطة عند قائد قوات الدعم السريع وأفراد عائلته وجميع قبائل الرزيقات بتحالفاتهم القبلية مع أبناء العمومة والخؤولة، يجعل لديهم الرغبة الأكيدة في تحقيق الطموح السياسي وقيادة البلد، هذا ما عكسه قائد قوات الدعم السريع في طرح رؤية قوات الدعم السريع للحل الشامل وتأسيس الدولة السودانية الجديدة، شملت سبع نقاط لمبادئ أساسية لتأسيس الدولة السودانية الجديدة، وما يهم الورقة في هذا الطرح هي النقاط:[151]

(3) أن المواطنين في أطراف السودان يملكون سلطات أصيلة لإدارة شؤونهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينبغي أن يتفقوا عبر ممثلي أقاليمهم على السلطات التي تمارسها للقيام بما تعجز عن القيام به أقاليم السودان منفردة. وتتعزز تلك السلطات الأصيلة لدى المجتمعات المحلية، التي تتقاسم معها الحكومة القومية بالعدل السلطات والموارد. وبسبب التعدد والتنوع الباهر في السودان، فإن النظام الفدرالي غير التماثلي (أو غير المتجانس)، الذي تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي، هو الأنسب لحكم السودان

(5) الاعتراف بأن المدخل الصحيح لتحقيق السلام المستدام في السودان هو إنهاء وإيقاف العنف البنيوي، الذي تمارسه الدولة ضد قطاعات واسعة من السودانيين، لا سيما في أطراف السودان. وهذا يعني، من بين أشياء أخرى، أن السلام لا يعني إسكات أصوات البنادق أو إيقاف الاعتداءات المستمرة من مؤسسات الدولة على المواطنين وأراضيهم أو ممتلكاتهم، وإنما كذلك إنهاء التفاوتات البائنة للجميع في المشاركة السياسية وتوزيع الثروة والفرص المتاحة للمجتمعات والمجموعات والأفراد للنهوض والتقدم إلى أقصى مدى ممكن في مجتمع تتوفر فيه العدالة الاجتماعية

تشترط الرؤية بأن السودان بعد الحرب لم يكن هو ذاته سودان ما قبلها، للتغيرات الديناميكية الكبيرة والمؤثرة في الواقع السياسي، والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وهي رؤية تفند أن الهيمنة منذ الاستقلال وقبله التي تتمركز في أيدي أبناء الوسط لم تعد فاعلة ومتفقًا عليها بعد الـ15 من إبريل، وهذه تعتبر تحولات محورية تعكسها الرؤية وخاصة ما جاء في النقاط 3 و5 كضامن لوجود آل دقلو، استنادًا إلى البعد القبلي والتوزيع المناطقي في مناصب السلطة والمراحل القادمة، نقاط أريد بها وضع تصور للسودان القادم بأن سلطة المال تُغير التشكيل الاجتماعي للسودان عامة والمركز خاصة. وضع يضمن تحولات ديموغرافية تنصهر فيها الأعراق والأنساب بسبب الهجرات الداخلية والهروب من الأوضاع ما بعد الحرب، قد تخلق بنية اجتماعية-ثقافية جديدة يحركها المال ويسيطر عليها الذي يمتلك القوتين: المال والسلطة. من الملاحظ، دعوة قائد قوات الدعم السريع إلى محو آثار دولة 56، ولكن لم تتطرق الرؤية إلى محور يتناول النساء وهمومهن كفئة انكوت بالحروب والمتأثر الأول بنتائجها النساء اللاتي قاومن الحروب لأنهن فاقدات الأب، الأخ، الزوج والولد، إضافة إلى التأثير النفسي والمعنوي. يدل ذلك على أن الرؤية أعلت الجانب السياسي وتفنيد الجوانب الاجتماعية، الثقافية والاجتماعية، من دون الإشارة في بند مُختلف إلى اعتبار النساء جزءًا أصيلًا من/في الرؤية، وإنما جاء ذكرهن كجزء من كل أو فقرة من ضمن بنود الرؤية

إذًا هو وضع يسيطر فيه الاقتصاديون الجدد فارضين تنافسًا قويًّا يسعون من خلاله إلى هدم البنيوية القديمة واحتكار السوق والمناطق «الراقية» في الرياض، المنشية، كافوري ونمرة 2، التي ظلت عصية على التغيير واستيعاب الآخر المُختلف، بنيوية تعكس التمظهر الجديد في الواقع السوسيو-اقتصادي لسودان ما بعد الحرب، يكون الملاك الجدد فيه لا يحددهم أو يصنفهم الواقع الاجتماعي الموروث، ولكن تصنفهم المقدرة المالية والوضع الاقتصادي القادر. من المؤكد أن البنية الاقتصادية ستخلق منافسين جددًا لقدامى رجال المال والأعمال وخصوصًا الأسماء المعروفة منذ زمن، وهي فرصة لظهور أسماء منافسة قد تستند إلى ما هو قبلي أو تشكل تحالفات بين القديم والجديد المُسيطر. ظهور طبقات اجتماعية جديدة قبل الحرب كان من الصعوبة بمكان تواجدها في مناطق كانت حكرًا على مجموعات إثنية مُحددة وطبقات اقتصادية معروفة، يدعم ذلك بعض التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، «بأن المحلات بالرياض شارع 117 أصبحت تُدار من طرف مجموعات مُختلفة تمامًا عن

151 «رؤية قوات الدعم السريع للحل الشامل وتأسيس الدولة السودانية الجديدة»، أغسطس 2023، https://sdnlive.com/26141

من كانت تُديرها قبل الحرب.»[152] ينتج تساؤل حقيقي حول اصطدام الواقع ما قبل الحرب مع الواقع الجديد بعد الحرب، بأن الجديد المُتشكل جاء نتيجة لاستخدام القوة الفعلية وقوة المال مقابل آخر قديم فقد كل ما يملك بسبب الحرب ونفس المجموعات المُتكونة جديدًا معظمهما مدعومة من قبل طرفي الحرب لأسباب إثنية قبلية أو حتى شكل من أشكال التحالفات. من المحتمل أن يكون شكل أو نوع آخر من أنواع «الاحتلال» يولد مطالبة بحل الخلاف عبر المحاكم (مؤكد عند انتهاء الحرب واستعادة مؤسسات الدولة). الجوهر يكمن في تحدي الإجابة على السؤال الذى ظل يلح من دون إيجاد إجابة شاملة رغم كثير المحاولات لتفكيكه، حول إعادة تأسيس الدولة السودانية، ومحاربة كل ما يتعلق بدولة 1965 وهي واحدة من أسباب قيام الحرب الحالية[153]، ولكن هذا قد يولد سؤالًا آخر حول كيف للجديد القادم ان يُحارب الموروث وهو نفسه يحمل في داخله جينات دولة 1965؟ باستقراء الرؤية التى تبنتها قوات الدعم السريع للتحولات/التصور لدولة ما بعد 56 يبدو أن المُخيلة ما زالت هي نفسها لدور النساء وفعاليتهن في جميع المجالات، ما زال القديم مسيطرًا، وما زالت الثقافة والتأثير الاجتماعي موجودًا في ذهنية داعمي الجديد، ولكن تظل النساء جزءًا من كل، وفي أحيان كثيرة تذكر «النساء» في الخطابات العامة والرؤى السياسية كتحصيل حاصل لتفادي النقد وتماشيًا مع ما هو عالمي. مؤكد كل ذلك يزيد من العبء لدى النساء لمحاربة العقلية القابعة في القديم وتتوجس من التجديد وكل ما يتعارض مع الموروث الثقافي والاجتماعي، ويمكن ان يكون بسبب تفادي الوصم بالانحياز إلى النساء من المنظور السوسيو-ثقافي

التمظهرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وأوضاع النساء (تظل هذه الفقرة كجزء من المستقبل لرؤية ما بعد الحرب وظهور الفاعلين/الفاعلات الجدد).

تحاول الورقة في هذه الجزئية الابتعاد عن التفصيل في أوضاع النساء في فترات الحروب وما بعدها، ليس لقلة الأهمية، ولكن لافتراض الورقة أن عديدًا من الدراسات تناولت أوضاع النساء في فترات الحروب بصورة من التفصيل والشرح الوافي الكامل، والسودان ليس بفريد في وضعه عن باقي الدول التي تشهد حروبًا وصراعات. منذ بداية الألفية، تصارع السودانيات من أجل البقاء في بيئة عَرفت الصراعات والقتل من سنوات طويلة وأصبحن جزءًا من الأسلحة المُستخدمة في الحرب اغتصابًا وقتلًا

في فترات الحروب والنزاعات المُسلحة، تضمحل أدوار النساء الاجتماعية وتتراجع فرصها في الاختيارات الأفضل، خاصة مع العقبات الاقتصادية بسبب الحرب، فيلجأن إلى مهن يمكن أن تعرضهن لكثير من المُضايقات والانتهاكات، في ظل ظروف ينعدم فيها الأمن وينتشر فيها السلاح، يلجأن إلى مهن كبيع الشاي والأطعمة في الطرقات من دون حماية ومن مفارقات الظروف يكون المستفيد من هذه الخدمة من يحمل السلاح نفسه، في وضع صعب تفسيره بالمعادلات الاجتماعية والاقتصادية، من هو جزء من استعار الحرب والذي أدى بالنساء إلى هذه الأوضاع يكون هو عينه من يلجأ إليهن لسد حاجته إلى الطعام والشراب، دافعًا قيمة الخدمة مُضاعفة وذلك لحصوله على الأموال عن طريق نهبها وسلبها بالتهديد او بالاستيلاء عليها من غير وجه حق. ظروف مُعقدة قد لا ترتضيها النساء ولا تتناسب مع حيواتهن لكن أُجبرن عليها وأصبح لا بد مما ليس منه بُد.

تعلم النساء أنه في أوقات الحروب والاقتتال، تتضاءل فرص أمانهن وكفايتهن الاقتصادية، وبالمقابل يتقلص دورهن الاجتماعي وينحصر في توفير الاحتياجات الأساسية للمنزل، الأطفال، وفي أحايين كثيرة للرجل الذي في ظرف الحرب لا تتوفر لديه الفرص لإيجاد سبيلًا لكسب العيش، وفي بعض الحالات ينخرط مع أحد طرفي الصراع تاركًا لها المسؤولية وكفالة العائلة. زمن الحرب تكون الأولوية لسد الحاجات العسكرية لكسب المعركة وتثبيت السلطة، من دون مراعاة للفئات الاجتماعية الأقل دخلًا أو المُعدمة المصدر الاقتصادي، هي الحرب التي تتعطل معها العقول وتشُل فيها الأدمغة عن التفكير في الجوانب الإنسانية ومن هم المُتضررون فعليًا منها.

يبرز سؤال تكمن إجابته فيما يمكن أن يحدث إذا ما تمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية بعد الحرب، وسيطرة مجموعات قبلية مُحددة أو ما يمكن أن نصفهم بالاقتصاديين الجدد؟ ماذا سيكون وضع النساء في التحولات الجديدة، هل ستتاح لهن الفرص في دخول مجالات الأعمال وتحسين أوضاعهن المعيشية أم سيكون للبُعد الثقافي والتقليد انعكاس على ذلك بأن المرأة

152 مداخلة أمينة محمود، في جلسة نقاش حول اقتصاديات الحرب، يوم 6 يونيو 2024.

153 مقابلة مع الشفيع خضر سعيد، عبر الهاتف، 23 6 2024.

لها حدود عمل ووظائف محددة يمكن من خلالها التحرك وسد الحاجة أو تفضلًا بإعطائها مساحات محددة الغرض، منها إثبات أن المرأة محفوظة الحق ولها مثل ما عليها

تطمح النساء إلى المشاركة الفعالة في كل المجالات بقدرتهن ومعرفتهن، وأن نسبة الـ40% ليست فقط في المشاركة السياسية والتمثيل، ولكن هي نسبة تقاطعية في كل المجالات يجب أن تُحفظ لهن لإثبات قدرتهن وحقهن المكفول. اقتباسًا من تقرير الأمم المتحدة عن وضع المرأة بعد الصراعات «أن التعافي من النزاعات والكوارث يوفر فرصة فريدة لتصحيح التفاوت وضمان الفرص المتكافئة تحت راية القانون ويهيئ المجال من أجل إحداث تغير إيجابي».[154]

خاتمة

عودًا إلى المبتدأ، فإن المعتقدات والموروث الاجتماعي والثقافي، وسط المجموعات المُختلفة يشكل حصيلة تراكمية لما بنيت عليه تلك التصنيفات، وهي من المؤكد تشكل درعًا واقية حول أي جديد مُتشكل حتى وإن كان يهدف إلى تغيير جذري يخلخل الثوابت، لكي يصبح الجديد مقبولًا يجب أن يُدعم ويُسند من داخل الجماعة حتى يصبح نواة لواقع اجتماعي متوافق عليه، يعطي فهمًا وإدراكًا لطريقة تقبل الآخر المختلف.

تصبح كثير من الرؤى والخطابات حول إستراتيجيات التحول من الحالي إلى الجديد في حاجة إلى تعمق في القضايا التي تطرحها، ومحاولة توافقها مع الموروث الثقافي، الاقتصادي، السياسي والاجتماعي للمجتمعات وحواضنها، في ضرورة إلى مزج القديم مع المتطور وفقًا لمتطلبات الواقع الداخلي والعالمي. لم يعد مقبولًا وضع قضايا النساء واحتياجاتها كمجرد نقاط تُذكر لتفادي النقد بعدم ذكرها، للنساء خبرات ودروس عديدة مُستفادة من التجارب التي مررن بها، من الكفاح اليومي لتوفير العيش إلى أعلى مستويات المشاركة. المُتشكل الاجتماعي في السودان للمرحلة القادمة، مرحلة ما بعد الحرب، قطعًا تحتاج إلى إستراتيجيات وطنية تراعي المساواة النوعية، وحفظ الحقوق، مع الاحتفاظ بالإرث/التقليد الداعم لدور النساء ومشاركتهن على جميع المستويات، يلعب المجتمع المدني دورًا أصيلًا في تثبيت القادم من خُطط، لا سيما وأن له دورًا مشهودًا وتأثيرًا في تراكم السنين في مجال الخطط الوطنية الداعمة للنوع الاجتماعي وتحديدًا قضايا النساء. يكون النساء جزءًا من اللجان التي سوف تضع الإستراتيجيات والسياسات العامة وعدم حصرهن في قضايا النساء والأطفال كنوع من أنواع التنميط الذي استمر لعدد من السنوات، وهو نوع من تراكم مفاهيمي حول أن النساء هن القادرات على وضع خطط خاصة بهن دون القضايا الأخرى

154 «دور المرأة الرئيسي في إعادة البناء بعد الصراعات»، أكتوبر 2010، https://news.un.org/ar/story/2010/10/131632

طبيعة الصراع في السودان.. رؤية من منظور الاقتصاد السياسي النسوي

خاتمة تحليلية

فهيمة هاشم

المقدمة

لا يعني الاقتصاد السياسي النسوي «إضافة النساء» بل ضمان توزيع عادل ومتساوٍ للسلطة والموارد. وفي فترات الحرب والنزاع تتحمل النساء العبء الأكبر في الدعم المادي والرعاية (الأسرة من أطفال وكبار السن). وتعتبر هذه التحولات في العلاقات الجندرية بسبب الحرب والنزوح سلاحًا ذا حدين، فمن ناحية تتحمل النساء عبء قرارات صعبة كما حدث في الحرب الحالية. ولكن من ناحية أخرى لا تزال الأعراف الاجتماعية والأبوية تحكم كثيرًا من تجاربهم اليومية وتفاصيل حياتهن. ومن هنا تأتي أهمية استخدام أدوات كتحليل الاقتصاد السياسي النسوي الذي يحث على أهمية المساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية.[155]

تتناول هذه الورقة عرضًا تحليليًا نسويًا للاقتصاد السياسي للحرب الحالية الجارية في السودان مستعرضة من خلال هذا التحليل المشاكل والنزاعات التي صنعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، تحديدًا فترة الإسلاميين من 1989-2018م، والتي كانت أكثر كارثية مقارنة مع الفترات التي سبقتها وأعقبتها. حيث تم استغلال كل الصراعات التاريخية المتعلقة بالأرض، الثروة الحيوانية، النفط والمعادن... إلخ، في الصراع. مع الاستمرار في تسليح القبائل والمجموعات، وكان جهازها المسلح يمارس الإبادة الجماعية على أساس عرقي وديني، بالإضافة إلى القوانين والسياسات المتأسلمة التي قيدت حريات النساء على المستويين العام والخاص.

بالإضافة إلى عرض للأوراق البحثية التي تستعرض الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب وكيفية التعامل معها، استعرضت الأوراق قضايا اللجوء والنزوح ومآلاتها على المواطنين/ات، مع عرض للأوضاع الاقتصادية الصعبة للاجئين/ات والنازحين/ات، والأوضاع الاقتصادية للدول المجاورة التي استقبلت العدد الأكبر من اللاجئين/ات. تطرقت الأوراق البحثية إلى التغيير الديموغرافي المحتمل كنتاج لهذه الحرب والآثار الاجتماعية والاقتصادية على السلطة، وفي إعادة التعمير وخلق رؤي مستقبلية. وكيفية التخطيط لتفتيت التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ترتبت وسوف تترتب عليها العديد من الإشكاليات

أولًا: فشل بناء الدولة السودانية الحديثة

يعتبر الفشل المتعاقب هو ما صاحب تأسيس الدولة الحديثة منذ الاستقلال في يناير 1956م. فقد ظلت الصراعات والحروب ديدن حكوماته المتعاقبة مدنية كانت أو عسكرية، والتي ظل أبناء الشمال السوداني هم المهيمنين على إدارة الدولة فيها وإهمال إشراك الإثنيات ذات الأصول الإفريقية. كانت الحرب بين الشمال والجنوب هي الأطول على مستوى القارة الإفريقية وظل هذا الصراع حتى انفصال دولة جنوب السودان في عام 2011م، ومن ثم الحرب في جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق.[156]

لم تكن مصلحة النساء جزءًا من خطة أي حكومة جاءت بعد الاستقلال، فقد انشغل أعضاء تلك الحكومات بقضايا محددة تكاد لا تختلف بينهم، على الرغم من تباين أيديولوجياتهم وطوائفهم، ربما نجزم بالقول إن خطة الأزهري (1956-1958م) لم تختلف كثيرًا عن أجندة عبود (انقلاب عسكري 1958-1964م)، ولم تهتم الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر (1964-1969م)، بمراجعة منتوجات ما قبلها حول التصورات التي تتعلق بجعل مصلحة النساء جزءًا من مصلحة الدولة العليا، على الرغم من وجود أول امرأة منتخبة (فازت الأستاذة فاطمة إبراهيم في انتخابات 1965م)

جاء الانقلاب العسكري الثاني بقيادة نميري (1969-1985م) ليجلب معه قليلًا من التغيرات فيما يتعلق تحديدًا بوضع النساء في الخدمة المدنية، وبعض التغييرات الاقتصادية مثل الأجر المتساوي، وإجازة الوضع. ولكن نظامه كان باطشًا محددًا للحريات، بل ومطبقًا لما أسماه قوانين الشريعة بالاتحاد مع الترابي منذ عام 1983م. وبالضرورة لا توجد انفراجة لوضع النساء في نظام ديكتاتوري وانتهى بانتفاضة أعقبتها فترة ديمقراطية (1986-1989م) انتهت بانقلاب الإسلاميين على الحكم في يونيو 1989م

155 نيلا بوروبيك إيزاكوفيتش، دليل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية "الاقتصاد السياسي النسوي : ، أغسطس 2018 الترجمة العربية يناير 2021، ص 2، 5

156 Fahima Hashim, The Prism of Marginalization: Political Economy of Violence Against Women in Sudan and South Sudan, Zed Books, 2019 Samuel, Kumudini, Claire Slatter, and Vagisha Gunasekara, eds. 2019. Political Economy of Conflict and Violence against Women: Cases from the South. London: Zed Books. https://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&scope=site&db=nlebk&db=nlabk&AN=2257039.

لا نستطيع أن نغض الطرف عن إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الحالية في السودان في إبريل 2023م. ونعني هنا الحراك الثوري الذي اشتعل في ديسمبر 2018م ضد نظام الإسلاميين الذي صمد لثلاثين عامًا، واستمر هذا الحراك فترة تقارب الخمس سنوات حتى لحظة قيام الحرب معترضًا وثائرًا على عسكرة الدولة وعدم الالتزام بتأسيس الدولة المدنية

هذه الحرب ما هي إلا نتاج لقطع الطريق أمام التحول الديمقراطي، حيث كانت الثورة تنادي بمدنية الدولة ومحاربة الفساد والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب. مع قيام دولة مدنية تحكمها قوانين تحمل روحها، ونصها وشعار الثورة الأساسي «حرية، سلام وعدالة».[157]

رفضت الثورة التدخل الأجنبي في العسكرة والهيمنة الاقتصادية، وذلك عبر تنظيم مسيرات احتجاج مرتبة. ولكن تم قطع الطريق لتحقيق مطالبها وكانت البداية في جريمة فض الاعتصام في يونيو 2019م، تلاها الانقلاب العسكري الأول في أكتوبر 2021م.[158]

ثانيًا: خلفية تاريخية عن موارد السودان

حتى عام 2011م كان السودان أكبر دولة عربية وإفريقية، ويمتلك أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي مليون ميل مربع، ويتمتع بمليون هكتار من المياه السطحية من نهر النيل وفرعيه النيل الأبيض والنيل الأزرق، والأنهار الموسمية في عطبرة والقاش، وبعض الخيرات الموسمية ومياه أمطار غزيرة وكمية ضخمة من المياه الجوفية تقدر بـ15 تريليون متر مكعب. وشمس ساطعة طوال العام وأيدٍ عاملة مؤهلة، وثروة حيوانية قرابة 150 مليون رأس من الضأن والماعز والبقر والإبل، فمن الطبيعي أن يكون سلة غذاء العالم ناهيك عن أن يكون كافيًا وكافلًا الدول العربية والإفريقية غذائيًا.[159]

إن ثروات السودان الطبيعية عرفت منذ قديم التاريخ، فأطلق الفراعنة اسم أرض النوبة أي أرض الذهب على السودان الحالي و«نوب» هي كلمة فرعونية تعني الذهب. ومن المعروف أن محمد عليّ باشا والي مصر العثماني غزا السودان في عام 1820م بحثًا عن الرجال والذهب. وقد توالى التنقيب عن الذهب بصورة غير رسمية وتهريبه خلال كل تاريخ السودان الحديث، وقد قدرت كميات الذهب الموجودة حاليًا بالسودان بـ533 طنًا، وبذلك فهي تشكل نسبة كبيرة من الاحتياطي في العالم! وقد بلغت الكمية المنتجة 90 طنًا في 2017م، والثابت أن قيمة ما ينتج سنويًا يتراوح ما بين 3 أو 4 مليارات دولار.[160]

مر سودان ما بعد الاستقلال بعديد من الازمات الاقتصادية، وقد كان السودان من أوائل الدول التي تبنت برنامج التكيف الهيكلي، وفي عام 1978م ولأول مرة استقبلت حكومة السودان دعمًا من البنك الدولي لحل أزمته المالية.[161]

يعتبر تاريخ السودان مُرزَّمًا بالصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي وفشل النخبة السودانية في إدارة الدولة منذ الاستقلال في عام 1956م. انعكاسًا لأهمية موقع السودان الجيوسياسي، وامتلاكه لأراضٍ زراعية خصبة وشاسعة، مع امتلاك السودان لثروات معدنية مختلفة كالذهب والنحاس وغيرها. ويعتبر السودان أيضًا أكبر دولة مصدرة للصمغ العربي. بالإضافة إلى البحر الأحمر الذي يعتبر معتركًا قويًا خارجيًا، وثروة حيوانية كبيرة. جعلت هذه الموارد والمميزات المتعددة السودان عرضة لأطماع عديد من الدول على المستويين العالمي والإقليمي.[162]

157 خالد عثمان الفيل، الاقتصاد السياسي للسودان بعد ثورة ديسمبر: الأسباب الهيكلية للأزمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،7 أغسطس 2024، https://bit.ly/4e7Ckmt

158 نفس المرجع

159 علي عبد القادر " لماذا لم ينهض السودان « كل العرب 4 مايو 2020، https://bit.ly/3Ajwn82

160 نفس المرجع.

161 بندر نوري الاقتصاد السياسي لحرب السودان، موقع صفر، 5 يناير 2024، https://alsifr.org/political-economy-sudan-war

162 عبد القادر، 2020 ونوري، ، مراجع سبق ذكرها. 2024.

ترك البريطانيون السلطة لجماعات نخب مثلت في الغالب العناصر المسلمة والمستعربة للمجموعات الاجتماعية النيلية، الذين صاغوا شكلًا ضيقًا جدًّا لهوية الدولة، ويعتمد ذلك على تعريفهم وتفسيراتهم الضيقة للإسلام والعروبة.[163]

ثالثًا: النساء السودانيات والثورات وكيفية طرح قضايا الاقتصاد السياسي

في هذا الجزء سوف أركز النظر على ثورة ديسمبر ربما لأنها الأقرب زمنيًّا للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحرب الحالية، ولأن هذه الثورة تختلف بشكل كبير عمَّا قبلها نظرًا إلى طول مدتها التي فتحت الباب لممارسة سياسية مختلفة تمامًا عن الشكل التقليدي منذ الاستعمار، ومشاركة النساء فيها منذ اللحظة الأولى

من المهم هنا التأكيد على معلومة أن نسبة مشاركة النساء في الثورة كانت أكثر من 60% بمختلف الفئات العمرية، والتي تمثل مناطق جغرافية مختلفة

مشاركة النساء في المطالبة بالحقوق الاقتصادية أخذ تألقه الثوري الأكبر في ثورة ديسمبر بالمقارنة مع بقية الثورات أو الانتفاضات التي حدثت في السودان. ذكرت عدم اهتمام الحركة النسوية بعد انتفاضة إبريل 1985م بقضايا الاقتصاد السياسي، وانحصر تركيزهم فقط على المشاركة السياسية. وعليه فإن ثورة ديسمبر كانت نقطة مهمة في تاريخ الحركة النسوية بطرحها لقضايا مهمة كالاقتصاد السياسي، وقضايا الرعاية من تعليم، وصحة إنجابية، والتوزيع العادل للخدمات بين الريف والحضر.[164]

ولم تكن المطالب ذات الطبيعة الاقتصادية غائبة عن حراك الشارع النسوي في كل مراحل الثورة وتطورها عقب سقوط نظام البشير، ففي مارس 2022م سيرت مجموعة من النسويات بالتعاون مع منظمات (نسوية) موكبًا نسويًّا إلى مقر (اتحاد بائعات الأطعمة والشاي) في السوق الشعبي بالخرطوم، بالإضافة إلى الشعار المهم الذي صاحب بشكل خاص فترة ما بعد انقلاب البرهان في أكتوبر 2021م: «صحة وتعليم مجان، والمرأة تعيش في أمان». وهو شعار ذو مطلب اقتصادي بامتياز، استطاعت النسويات جعل المرأة جزءًا أساسيًّا فيه.[165]

بعد ثورة ديسمبر، أعطت الفترة الانتقالية الفرصة لحكومة مدنية لبناء دولة سودانية جديدة ترتكز على مطالب الثورة «الحرية والسلام والعدالة». وأتاحت فضاءات جديدة لمشاركة النساء في الحياة السياسية وذلك بعد غياب دام قُرابة الثلاثين عامًا مُحملة بخطاب الإسلام السياسي الأصولي، وفضاء مدني محدود ومأزوم

وعلى الرغم من مناهضة الثورة وشعاراتها لسياسات التقشف، شَهدت الفترة الانتقالية عديدًا من التغيرات في السياسات الاقتصادية، مثل التحرر الجزئي لسعر الصرف والذي ارتفع على ضوئه التضخم بنسبة 163% في عام 2020م، وإلى 358.9% في عام 2021م. ساهمت هذه التغييرات الاقتصادية في زيادة إفقار النساء.[166]

ومن أجل خلق أرضية عمل جماعية اجتمعت مجموعات نسوية قاعدية وسياسية للمطالبة بزيادة مشاركة المرأة في الحكومة الانتقالية والمجلس التشريعي بنسبة 40%، على أن يتم العبور منها لمطالب مهمة أخري كالتمكين الاقتصادي وتعديل القوانين والسياسات التي تضطهد النساء كقانون النظام العام

163 هاشم، 2018 وعبد القادر، 2020، مراجع سبق ذكرها.

164 Zeinab El Bakri, The Crisis in the Sudanese Women›s Movement, in Wieringa, Saskia (ed.). Subversive Women: Women's Movements in Africa, Asia, Latin America, and the Caribbean. New Delhi: Kali for Women, 1995.

165 من مقابلة أجرتها الباحثة، 2024

166 خالد عثمان الفيل الاقتصاد السياسي للسودان، مرجع سبق ذكره

من الملاحظ في كل تلك الأوراق أنه على الرغم من اختلاف المواضيع المتناولة بالدراسة فإنها تشترك وتتقاطع في خطوط مشتركة، تمثل هذه الخطوط والهموم التي يفكر/تفكر فيها كل المهتمات/ين والمراقبات/ين لتطور الأوضاع في السودان بشكل عام مع عرض لأوضاع النساء، إضافة إلى تطرقها للموارد الطبيعية التي يتمتّع بها السودان، وعلى الرغم من الأراضي الزراعية الخصبة يعاني السودان من شح الأمن الغذائي وشبح المجاعة المخيف يتصّدر المشهد

1. الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحرب

رجوعًا إلى الفترة الوجيزة التي سبقت اندلاع الحرب، قدمت الباحثة تحليلًا تاريخيًّا لتلك المرحلة، تعرضت فيها لأوضاع النزوح آنذاك وسياسات الحكومة الانتقالية في معالجة المشاكل، وبالمقابل مواجهتها للمعارضة الثورية، وتمثل ذلك في قيام اعتصامات متعددة من قِبل لجان المقاومة وجهات ثورية أخرى

ثم استرسلت في عرض التجويع كسلاح في الحرب من خلال الإحصائيات التي تبين تعرض ملايين الضحايا الذين يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي في مناطق الصراع المباشر، إضافة إلى خطر المجاعة الذي يهدد البلاد بسبب فشل المواسم الزراعية وتقليص مساحات الزراعة وعرقلة وصول الإغاثات بواسطة طرفي النزاع وسياسات العسكرة

أسهبت الباحثة في طرح القضايا والحقوق الأساسية التي يجب أن توفرها الدولة للمواطنين/ات، وذلك بالتركيز على عدم إنفاق الدولة على القطاع العام وقطاع الخدمات والرعاية كالتعليم والصحة والصحة الإنجابية، المياه النظيفة، السكن وغيرها من الخدمات. وذلك بعد توجه دولة الإسلاميين في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى خصخصة القطاع العام والخدمات. حيث توقفت الدولة تمامًا عن تقديم هذه الخدمات وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص الباهظ الثمن. ومع استمرار الحروب والنزاعات لفترات طويلة في السودان وجهت الدولة 80% من ميزانيتها لشراء السلاح وتقوية المؤسسات الأمنية.

ومن أبرز التداعيات التي تطرقت إليها الورقة هي عملية التهجير القسري التي عايشها ساكنين/ات المناطق التي طالتها الحرب، حيث أُجبروا على ترك منازلهم/ن، ومدخراتهم/ن وعملهن/هم، بالإضافة إلى تعرضهن/هم للنهب والسرقة والاغتصابات

وأرجعتنا الباحثة إلى التاريخ الطويل لتدفق النازحين/ات من مناطق النزاعات والحروب الطويلة التي مر بها السودان وعددهم 2.5 مليون من ولايات دارفور، النيل الأزرق، وجنوب كردفان

وذكرت أيضًا إصرار طرفي النزاع في عرقلة توصيل الإغاثة والسيطرة عليها، ومنع فاعلي/ات الحراك القاعدي من التدخل في عملية التنظيم

وطرحت الورقة عديدًا من القضايا المهمة وتأثيراتها على المواطنين/ات، مثل غياب الخدمات الصحية والتعليمية، مشاكل الزراعة بعد اقتحام الدعم السريع لولاية الجزيرة وأثر ذلك على النساء المزارعات وتعرضهن للعنف الجسدي والجنسي. ومعاناة النساء الحوامل وغياب خدمات الصحة الإنجابية. واسترسلت في ذكر المشكلات الإيكولوجية وآثار التعدين العشوائي وتأثير قطاع المواشي وعدم توفر الخدمات البيطرية

ذكرت الباحثة موضوعًا قديمًا/جديدًا وهو موضوع العنصرية في السودان واستمراره من خلال عنف الدولة والتي تظهر آثاره في القطاع غير المنظم والذي في أغلبه نساء من إثنيات مهمشة

وتنبع أهمية هذه الورقة من الإسهاب بالبراهين عن الاقتصاد الريعي والتبعية وغياب الخدمات الأساسية ودولة الرعاية في سودان ما قبل الحرب، ومآلات الحرب و تأثيراتها على المواطنين/ات

2. أوضاع النازحين واللاجئين في حرب 15 إبريل بالسودان وحق العودة

سلطت هذه الورقة الضوء على أوضاع اللاجئين/ات في دول الجوار الثلاث (تشاد، مصر، وجنوب السودان) باعتبار أنهم أكثر الدول استقبالًا للاجئين السودانيين/ات. عرض الباحث هشاشة هذه الفئة، ثم عقد المقارنة بين هذه الهشاشة مقابل الأوضاع

السياسية والاقتصادية للدول الثلاث وخصوصًا دولتي تشاد ومصر التي كان لها النصيب الأكبر في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وذكر أيضًا الوضع المعقد في دولة جنوب السودان. وتستند المعلومات المقدمة إلى مجموعة تقارير متخصصة

يبدأ البحث في توضيح أثر العمليات العسكرية على حركة اللاجئين/ات، وتوزيع النازحين/ات داخل السودان، يقف قليلًا عند ولاية الجزيرة لأهميتها الزراعية. ويؤكد البحث أن النساء هن الأكثر تضررًا ويمثلن بالإضافة إلى ذلك النسبة الأكبر في هذه الفئة

استعرضت الورقة أيضًا نوعية المشاكل التي تحدث في هذه الحالة، ابتداء من رحلة التنقل وتكاليفه الباهظة ومن ثم إيجاد فرص عمل في الأماكن الجديدة، وناقشت أيضًا الوضع القانوني للاجئين/ات مركزًا أيضًا على خصوصية وحساسية أوضاع النساء

أشارت الورقة إلى أن هناك 18 مليون طفل/ـة خارج المؤسسات التعليمية التي تعطلت بسبب الحرب، وأضافت أيضًا تدمير العديد من المؤسسات الصحية والمستشفيات، وأماكن السكن وتدمير البنية التحتية في إقليم دارفور والعاصمة الخرطوم

ومن ثم لم تنسَ الورقة عرض أوضاع النساء في تلك المناطق، كالأوضاع الصحية المتدهورة بسبب انهيار النظام الصحي بالكامل وازدياد العنف الجنسي والتشريد، وبالتالي اختلاف طبيعة الأعمال الاقتصادية وبالتأكيد الوضع الأمني في تلك المناطق

علي مشارف ختامها اشتغلت الورقة على مستقبل عودة اللاجئين/ات في ظل المعوقات الأمنية المصاحبة للهدنات ومفاوضات إنهاء الحرب وعدم ثقة المواطنين/ات في جدية وقف النزاع، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. تحدث الباحث قليلًا عن موضوع إعادة الإعمار، وبحديثه عن النساء وضح أنه بتجاهل رؤيتهن في عملية السلام سيكون أي مجهود ناقصًا وربما مضرًّا ومهددًا لأي استقرار في المستقبل

3. تشكيل البناء الاجتماعي في السودان

تناولت الباحثة موضوع التغيير الديموغرافي والسياسي والاقتصادي، وأسمتهم الفاعلين الاقتصاديين الجدد في البلاد مرورًا بفكرة دولة 56 التي يتبناها الدعم السريع، وطرح السؤال الملح بأهميته عن زيادة أزمات النساء مع هذا الشكل الجديد

بدأت الورقة بتحليل ينظر إلى تشكيل الواقع الاجتماعي وعلاقته مع القبيلة وعلاقة الأخيرة بالسلطة، متناولة دور الحكامات كفئة مؤثرة سياسيًّا واجتماعيًّا في إدارة شؤون القبيلة. أوضحت الورقة أيضًا حقيقة أنه بعد الحرب أصبحت هناك أُسر كثيرة تعتمد تمامًا على النساء ماديًّا وفي دورهن الرعائي

واصلت الورقة الحديث عن ارتباط الطائفية والقبلية ومنتوج هذه العلاقة بالحرب وذلك بالرجوع إلى فترة حكم البشير الذي قام بتأسيس هذه التوليفة السياسية والعسكرية وقام بتقنينها. طرحت الباحثة بعد ذلك سؤال: هل أن التنافس بين الدعم السريع والجيش هو سبب للحرب؟ وأوضحت الباحثة كيف تبلورت هذه العلاقة التنافسية بين الدعم السريع والقوات المسلحة خاصةً بعد انتساب أعداد من ضباط القوات المسلحة داخل الدعم السريع وحصولهم على رواتب عالية وتدريب خارجي وداخلي بالمقارنة مع زملائهم من القوات المسلحة، ويعتبر ذلك تأكيدًا على القوة الاقتصادية لدي الدعم السريع وعبر التضخم الاقتصادي لعائلة حميدتي، بالإضافة إلى شخصيته الطموحة سياسيًّا في السيطرة الكلية عبر أسلحته وجهازه الإعلامي، وعلاقاته الإقليمية والدولية

وأوضحت أن الاتفاق الإطاري الذي تم طرحه في شهر مارس/إبريل 2023م، يُعد واحدًا من أقوى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب بعد تطرقه إلى أهمية إدماج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة، وكيف انقلبت موازين القوى وأبانت عن حقيقة الصراع الخفي بين الاثنين

وتواصل الباحثة السؤال الأساسي عن إعادة تشكيل البناء الاجتماعي عبر ربطها بالتضخم الاقتصادي لحميدتي ومناقشة الرؤية التي طرحها الدعم السريع للحل الشامل وتأسيس الدولة السودانية الجديدة. وتستقرئ الباحثة واحدًا من أهم أسباب التغيير المنشود وهو كيف للجديد القادم أن يغير الموروث القديم وهو ما زال يحمل في طياته تركيبة دولة 56 بموروثها الثقافي

والاجتماعي والذكوري الذي يضطهد النساء؟ أم ستصبح النساء فاعلات في جميع المجالات؟ هل ستتاح لهن الفرص في تحسين أوضاعهن المعيشية؟ أم سيستمر التحجيم باستخدام البعد الثقافي، الديني، والاجتماعي، وتحديد الأدوار ،والوظائف؟ أو سيظلون جزءًا من الأسلحة المستخدمة في الحرب اغتصابًا، واختطافًا وقتلًا؟ تتمثل أهمية هذه الورقة في الدراسة المكثفة لأوضاع النساء وطرح إستراتيجيات جديدة لخلق تغيير حقيقي في المجتمع

كانت المشاركة النسائية في الثورة حيوية حيث شاركت النساء من مختلف الأعمار والمناطق الجغرافية، وتم طرح واضح لقضاياهن، وكنّ يطمحنّ إلى المشاركة الفعالة في كل المجالات بنسبة 40%، وكانت كما ذكرت الباحثة ليست في التمثيل والمشاركة السياسية فقط، بل كانت نسبة تقاطعية في كل المجالات. وأن تفتح لهنّ المجالات لإثبات قدراتهن والتعلم كحق أساسي وخصوصًا في التطرق إلى القضايا الاقتصادية. وفي ختام الورقة أكدت الباحثة على أهمية قضايا النساء واحتياجاتهم، وأن على الدولة وضع السياسات والإستراتيجيات التي تعزز دور النساء في قيام أي دولة حديثة تنادي بالمساواة والديمقراطية والرفاه والتغيير الاجتماعي، وأن لا تختزل قضايا النساء ومشاركتهن في عملية البناء والتطور

4. إعادة الإعمار في السودان

تطرح ورقة الباحثة «شيماء الشرقاوي» سؤالًا محوريا حول إستراتيجيات إعادة إعمار السودان في ظل استمرار حرب مدمرة لا توجد مؤشرات لإنهائها في المستقبل القريب. فالورقة تقدم تأملًا لسؤال إعادة الإعمار من خلال عرض ومناقشة أربعة محاور أساسية، المحور الأول: عرض الآثار المدمرة المستمرة حتى الآن للحرب في السودان، التفجيرات التي استهدفت المناطق المأهولة بالسكان وتسببت في دمار شامل لم يسبق له مثيل منذ الاستقلال، هذا بالإضافة إلى انهيار المرافق والخدمات كافة، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية. كذلك عرضت الباحثة بشكل سريع تأثير الحرب على النساء وخاصة النساء المعتمدات في عملهن على الخروج إلى المجال العام وأعطت مثالًا ببائعات الشاي، كما قدمت عددًا من الإحصائيات التي توثق حجم الكارثة على السودانيين/ات فتستعرض أعداد النازحين/ت والمفقودين والقتلى

المحور الثاني: قراءة سريعة لرؤى إعادة الإعمار والتحديات المحتملة لهذه العملية، وعرضت أكثر من رؤية، الرؤية المستندة إلى مبادئ المساعدات الاقتصادية، والتعاون الدولي والإقليمي، الرؤية المرتكزة على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، والمشاركة المحلية وتمكين المجتمعات من تشكيل مسارات التعافي الخاصة بها

وأخيرًا الرؤية المرتكزة على حساسية النوع الاجتماعي والتي تدعو إلى دمج النساء كجزء رئيس في عملية الإعمار وفي عملية اتخاذ القرار بكل مستوياتها. شمل تقديم هذه الرؤى عرضًا للتحديات المحتملة عند تنفيذها ومنها على سبيل المثال: الإحلال الطبقي داخل مناطق بعينها، خطر تدفق المساعدات والتي تسمى «لعنة الموارد» لأنها قد تتسبب في الفساد والتوزيع غير العادل للموارد، عدم تحقيق العدالة الانتقالية وغياب ضمانات تحقيق عملية إعادة إعمار شاملة وحساسة للنوع الاجتماعي وتضع حقوق الإنسان كأولوية

المحور الثالث: المشروعات المحتملة لإعادة إعمار السودان، تطرح الورقة الاحتمالات المختلفة لمرحلة إعادة الإعمار من جانب الأطراف الفاعلة المختلفة الداخلية: القوات المتصارعة، رجال الأعمال السودانيين، مبادرات أهلية، مبادرات مجتمع مدني والأطراف الفاعلة الإقليمية، كدولة الإمارات العربية التي تلعب دورًا مهمًّا في هذه الحرب. في هذا السياق تنهي الباحثة الورقة بطرح رؤية لإعادة إعمار السودان شاملة وعادلة ومنصفة، وذلك من خلال تأمل تجارب دول أخرى لديها سياقات متشابكة ومعقدة كالسياق السوداني. أخيرًا، يمكننا القول إن الباحثة تقدم جرعة مكثفة من الأسئلة والإشكاليات التي تدفعنا إلى التفكير والتأمل الواعي لسيناريوهات محتملة لمستقبل السودان بعد الحرب

الخاتمة

بين كل الأوراق التي قُدمت، طُرح عدد من المواضيع المشتركة والتي هي في الحقيقة الكوابيس التي تواجه السودانيات/ين في حياتهم ما بعد الحرب من تهجير ولجوء وإلى آخره من الكوارث، بالإضافة حاليًا إلى الكوارث الطبيعية والبيئية التي هزت ما تبقى من صبر في قلوب المواطنات/ين بهذا الخريف من الغرق الكامل لبعض الأماكن وانهيار بعض السدود، ما يهدد بخطر العطش وتفشي زيادة الأمراض المزمنة والوبائيات

وعليه، يجب على الدولة توفير الخدمات الصحية والصحة الإنجابية والنفسية، التعليم المجاني الجيد ومحو الأمية للجنسين، توفير السكن الملائم، توفير مياه الشرب والصحة البيئية من أجل توفير حياة كريمة للنساء والرجال ويجب أن يشمل ذلك كل المناطق المتأثرة بالحرب والنزاعات والتهميش لعقود طويلة. ومشاركة النساء والرجال في عملية إعادة الإعمار والتخطيط الحضري. ومن الضرورة بمكان أن تضع الدولة سياسات وقوانين عادلة لإنهاء كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء، ويجب أن تكون مشاركة النساء فعّالة في كل المجالات بقدر متساوٍ مع الرجال.[167]

طرح موضوع الاقتصاد النسوي خلال فترة الحرب هو طرح حساس باعتباره أيضًا موضوعًا يثار دومًا من قِبَل الباحثات النسويات، فيجب في هذه الحالة محاولة تشبيك وربط الرؤية الاقتصادية مع موضوع السلام وتحديات تحقيقه،[168] أو بشكل محدد أكثر يجب أن تصاحب هذه الرؤية خطوات تحقيق السلام منذ بدئها والتنظير حول دولة ما بعد الحرب، لأن رؤية المجريات من وجهة نظر الاقتصاد السياسي النسوي ستتيح في المستقبل قوانين وتسهيلات من الدولة لتغطية احتياجات أساسية لفئة كبيرة من الناس وهن النساء العاملات في التعدين والزراعة والأعمال غير المسجلة في قوانينها، والتي تشمل أيضًا التأمين الصحي والصحة النفسية في دولة سوف تعاني لسنوات طويلة من جراء الحرب الدائرة حاليًا

يجب تعضيد الدور الذي تلعبه الحركة النسوية حاليًا ممثلة في منظمات المجتمع المدني، المنظمات الحقوقية أو الممثلات لأحزاب سياسية، ومدى تأثير ذلك على واقع النساء الآن من أجل الدفع بعملية السلام، وفي فترة بناء الدولة ومشاريع التنمية وإعادة إعمار البلاد في فترة ما بعد الحرب

إن مشاركة النساء في العدالة الانتقالية والمصالحة يجب على أي حكومة تتشكل في فترة ما بعد الحرب أن تضعها في أولويات برنامجها لتحقيق الأمن والسلام. بالإضافة إلى تفعيل دور النساء والنسويات في لفت النظر عالميًا إلى أهمية السلام ونزع السلاح والعدالة الانتقالية، ويمكن هنا الاستعانة ببعض التجارب المسبقة في السودان ومن دول شبيهة في تجربة الصراعات

ففي السودان كانت تجربة سويب (حركة النساء السودانيات من أجل السلام 1997م) بين نساء الشمال والجنوب وجبال النوبة، أثناء حرب الجنوب قد ساعدت النساء على العمل المشترك الذي أدى إلى وضع أجندة موحدة في عام 2000م (محادثات ماسترخت في هولندا بمساعدة الحكومة الهولندية، منظمة الإيقاد والأمم المتحدة)[169] وأيضًا تجربة نساء دارفور في محادثات السلام (أبوجا 2006م والدوحة 2011م)[170] وعلى الرغم من عدم تطرقها بشكل مباشر إلى قضايا الاقتصاد السياسي فإنها نجحت في تنظيم العمل النسوي. وفي إفريقيا نجحت دول كرواندا، ليبيريا وجنوب إفريقيا في وضع أجندة أعمال نسوية

إن إدماج جدول أعمال نسوي في عملية السلام يجب ألا يأتي فقط من خلال مشاركة النساء السياسيات، بل بإدماج كل النساء صاحبات المصلحة والمتأثرات بهذه الصراعات في كل مراحل عمليات ومباحثات السلام، مع وضع خطة طويلة المدى لخلق سياسات محلية قائمة على تغيير الأدوار الجندرية التقليدية، وذلك يحدث من خلال فرض الأجندة النسوية والتي تشمل

167 نيلا بوروبيك إيزاكوفيتش، دليل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، مرجع سبق ذكره.

168 نفس المرجع.

169 Zaynab ElSawi, "Building Feminist Movements and Organizations,"2011, AWID's Building Feminist Movements and Organizations (BEFMO) Initiative, https://bit.ly/3UvKZYZ

170 "UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security," February 10, 2021. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/10/un-women-sourcebook-on-women-peace-and-security.

مشاركة النساء في التنظير حول بناء اقتصاد سياسي لهذه الدولة المنهارة بعد انتهاء الحرب، وفرض السياسات التي تنظر إلى مصلحة المرأة في التوزيع العادل للسلطة والثروة

كما يجب خلق فضاء يساعد في بناء سياسة نسوية قومية قاعدية، مستقلة، وشابة تراعي استخدام مفهوم التقاطعية كأداة أساسية للتحليل، وإصلاح القوانين والسياسات، وجعلها أكثر حساسية مع بناء التحالفات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.